جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

العلاقات الإسنادية في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي

" في ضوء النظرية التوليدية التحويلية "

إعداد الطالب

طارق حمد الوحوش

إشراف

الدكتور عادل سلمان بقاعين

الرسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـ ـ ـا

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في الدراسات اللغوية قسم اللغة العربية و آدابهـا

جامعة مؤتة، 2009م

الإهداء

إلى تلك الأرواح الطاهرة، التي راحت إلى باريها، تحوم جنات الخلد إن شـاء الله،
إلى روح والدي، وروح الصديق الغالي محمود الحناقطة، رحمهما الله
إلى من زرعت فانتظرت الثمار، إلى من سكنت القلب والوجدان، والدتي
إلى قرة عيني، وفلذات كبدي، ولدي، أحمد ومحمود، حماكما الله
إلى رفيقة الدرب التي شاطرتني سهر الليالي، زوجتي الغالية

أهدي هذا الجهد المتواضع

طـارق الوحوش

الشكر والتقدير

قال تعالى: "ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " فالشكر أولاً وأخيـراً لله وحده الذي من علي في إنجاز هذا العمل .

من لا يشكر الناس لا يشكر الله .

لذا أتقدم بشكري الخالص والموصول إلى أستاذي الفاضل الدكتور عادل بقاعين الذي تشرفت بموافقته على الإشراف على رسالتي ، والذي مـا تـأخر يومـا فـي توجيهي وإرشادي إلى الصواب .

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور محمد حـسن عواد ،والدكتور محمد أمين الروابدة ، والدكتور سيف الدين الفقراء ، الذين تشرفت بقبولهم مناقشتي، فهم أهل علم وفضل، وسأعمل إن شاء الله بكل توصـية وتوجيـه منهم .

كما أتقدم بشكري الخاص إلى أستاذي الفاضل الدكتور يحيـى عبابنـة الـذي وضعني على بداية الطريق والذي أفدت منه طوال فترة دراستي في جامعة مؤتة .

كما أتوجه بالشكر إلى أساتذتي الأفاضل في قسم اللغة العربية بجامعة مؤتة .

ولا يفوتني أن أشكر كل من وقف إلى جانبي وقدم لي يد المساعدة إلى أخوتي وأخواتي وأخص أخي العزيز والحبيب الدكتور أحمد الوحوش الذي ما تأخر يومـا عن تقديم كل الدعم المعنوي و المادي لدراستي، إلى أحبتي وأصدقائي .

إليهم جميعا أقدم شكري الموصول

طـارق الوحوش

فهرس المحتويات

الملخص

العلاقات الإسنادية في كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي

(في ضوء النظرية التوليدية التحويلية)

طارق حمد الوحوش

جامعة مؤتة ، 2009

هدفت هذه الدراسة إلى الحديث عن العلاقات الإسنادية في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي في ضوء النظرية التوليدية التحويلية، للعالم اللغوي (نعوم تشومسكي)، وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وجاءت الدراسة في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول، وقد دار الحديث في التمهيد حول ثلاثة محاور هي: التعريف بالإسناد، والتعريف بكتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب، والتعريف بالنظرية التوليدية التحويلية.

أما الفصول فقد جاءت على النحو الآتي : الفصل الأول : تناول الحديث عن العلاقات الإسنادية الاسمية في كتاب ارتشاف الضرب وشملت (المبتدأ والخبر)، وحالاتهما وأحوالهما، وما يطرأ عليهما من تغييرات في ضوء النظرية التوليدية التحويلية. الفصل الثاني: وقد جاء في مبحثين: تناول الباحث في المبحث الأول النواسخ الفعلية وشمل (كان وأخواتها) والمبحث الثاني: شمل (إن وأخواتها)، ثم الحروف المشبهة بليس وما يطرأ عليها من تغييرات تحويلية في ضوء نظرية النحو التوليدي التحويلي. أما الفصل الثالث وهو الفصل الأخير في هذه الدراسة جاء الحديث فيه عن العلاقات الإسنادية الفعلية وشملت (الفاعل ونائبه).

Abstract

The Blostred Relationship in Andolisian Ibu Haian`s Book "Penalty Sipped " in the Light of Transformational Generative Theory

Tareq Hamad Alwhoosh

Mu`tah University , 2009

This study aims of investigating the blostred relationships of Ibu Haian`s book from Lesan Al-arab in the light of transformational generative theory of linguistic scholar Na`om chomskey.

The researcher uses the analytic and description method . The study stars with an introduction , preface and three chapters . The preface consists of three chapters :

The definition of blostred , penalty sipped book from Lesan Al-arabs and transformational generative theory , The three chapters prescribed the following.

The first chapters , describe the blostred relationships in penalty sipped book (predicative and attributive) ; their cases conditions and the changes happened to them in the light of transformational generative theory

The second chapter , comes with two sections :

1- The first section includes the verbal recissory (Cana and its group)
2- The second section includes (Inna and its group) and what are the changes happened to them in the light of transformational generative syntax theory .

The last chapter consists of verbal blostred relationships.

المقدمة

لقد حفلت الدراسات اللغوية بكثير من المنجزات التي كانت نتـاج التواصـل الحضاري والثقافي مع الدول الغربية والأوربية، ولعل هذه الدراسة تأتي اسـتكمالا للجهود اللغوية الداعية إلى الكشف عن مدى تطبيق الدراسات اللغوية وفق المنظور الغربي، أقصد نظرية (تشومسكي) التوليدية التحويلية التي على الرغم من كونها قد التصقت به فعدت ثمرة غربية خالصة، إلا أننا وجدنا جذورها الأولى في عدة كتب عربية المنشأ، ولعل أهمها كتاب دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني خاصة في حديثه عن فكرة إعجاز القرآن التي ناقشها تحت مسمى النظم، وحتى نخرج من معضلة نسب كل جهد غربي بإعادة جذوره إلى العربية، نقـول: إن عبـد القـاهر الجرجاني إنما وضع نظرية النظم القائمة على النحو خدمة للقرآن الكـريم، ودفعـاً للشبهات التي أثارها المبطلون، وبعداً عن الوقوع في المزالق التي أحـدثتها قـضية اللفظ والمعنى، وانقسام أهل النقد واللغة بين هذين الركنين، أما جهد(تشومسكي) فقد دار حول النحو التوليدي التحويلي الناتج من إدخال عناصر أخـرى علـى الجملـة بفرعيها(الاسمية والفعلية)، بمعنى وضع المصطلحات الخاصة بهذه النظرية، وبيان أهمية العلاقات الإسنادية، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تجلية الصورة حـول قـدرة اللغة العربية على امتصاص النظريات النحوية الغربية الحديثة وتوظيفها في نحونـا العربي القديم .

لقد حاولت الوقوف على هذه النظرية من خلال الولوج في كتـاب ارتـشاف الضرب من لسان العرب، للوقوف على أبرز الشواهد التي تبين العلاقات الإسنادية في هذا الكتاب وربطها بالنظرية التوليدية التحويلية لـ(تشومسكي)، وقد جاءت هذه الدراسة في تمهيد و ثلاثة فصول، جاءت على النحو التالي:

التمهيد: وقد جعلت في ثلاثة محاور، وذلك بالحـديث عـن الإسـناد وتعريفـه، والحديث عن كتاب ارتشاف الضرب ومؤلفه، وأهمية هـذا الكتـاب فـي خدمـة الدراسات اللغوية، أما المحور الثالث فقد جاء ليعرف بالنظرية التوليدية التحويليـة وصاحب هذه النظرية.

الفصل الأول: وتناولت فيه العلاقات الإسنادية الاسمية و بينت كيفية اعتمـاد النحاة العرب في تصنيفهم للجملة على محورين هما الجملة الفعلية والجملة الاسمية، وأساس اعتمادهم ذلك إنما ارتكز على المسند والمسند إليه، علـى اعتبـار أنهمـا الدعامة الرئيسة للجملة.

كما وتناولت تحت مظلة هذا الفصل حالات حذف المبتـدأ جـوازاً ووجوبـاً، مدعماً ذلك بالشواهد النحوية المعبرة عن هاتين الحالتين، كما تناولت حالات حـذف الخبر معتمداً المنهج السابق نفسه الذي تعاملت به مع المبتدأ، وكذلك تطرقت إلـى مسوغات الابتداء بالنكرة، وقد تناولت فيها (الوصف، خلـف موصـوف، حـذف الصفة، المصدر العامل عمل فعله، النكرة المضافة، النكرة المعطوفة على معرفـة، النكرة المعطوفة على نكرة موصوفة، أن يخبر عن النكرة بالظرف المقدم عليها، أن يخبر عن النكرة بالجار والمجرور المقدم عليها، إذا وقعت النكرة بعد استفهام، أو إذا وقعت بعد نفي، أو وقوعها بعد لولا، وإذا دلت النكرة على دعاء، وإذا كان المبتـدأ مصغراً، وإذا وقعت أول جملة الحال المقترنة بالواو وغير مقترنة بها) وبهذا أكون قد أتيت على عناصر التحويل من خلال مسوغات الابتداء بالنكرة.

وأما حالات الخبر فقد بينت فيها المسائل التي يتأخر فيها الخبر والتي جـاءت على النحو التالي(إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين، والتباس المبتـدأ بالفاعـل، وأن يقترن الخبـر بـإلا معنـى، وأن يكـون المبتـدأ مـستحقاً للتـصدير إذا اقتـرن بـ(لام الابتداء، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وكم الخبرية).

كما تناولت حالات تقدم الخبر وجوباً في الحالات الأربـع التاليـة(أن يوقـع تأخيره في لبس ظاهر، وأن يقترن المبتدأ بإلا لفظاً، وأن يكون الخبر لازم الصدرية، وأن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر)

الفصل الثاني:وجاء تحت عنوان (النواسخ الفعلية والحرفية) وقد جعلت هذا الفصل في قسمين:الأول النواسخ الفعلية (كان وأخواتها) وفي هـذا القـسم درسـت النواسخ الفعلية كعناصر للتحويل تدخل على الجملة الاسمية التوليدية، ومـا يطـرأ على الجملة من تغيير في الدلالة بعد دخولها عليها، وقد أشرت إلى أن هذا النوع من التحويل قد يكون محلياً وقد يكون جذرياً، كما قمت بتصنيف (كان وأخواتهـا) مـن

حيث اتصاف اسمها بخبرها في وقت مخصوص، معتمداً على الشواهد النحوية التي تدعم هذا الجانب،وظن وأخواتها، والأفعال التي تعمل بشروط كتقدم النفي أو النهـي أو الدعاء عليها وهي أربعة(زال، برح، فتئ، انفك) و كذلك الفعـل الـذي يعمـل بشرط تقدم (ما) المصدرية عليه وهو(مادام) وقد بينت الأحوال التي يـأتي عليهـا خبر كان، أما القسم الثاني: النواسخ الحرفية، فدرست فيه (إن وأخواتهـا) أو كمـا تسمى الأحرف المشبهة بالفعل، وما يطرأ من تغيير في الدلالة على الجملـة بعـد دخولها. ودرست أيضاً الحروف المشبهة بـ(لـيس) وهـي(مـا، لا، لات، إن)، كعناصر توليد.

الفصل الثالث: وفيه تناول الفاعل ونائبه، ذلك أن التصدر الذي نحكـم بـه على صنف الجملة من حيث الفعلية والاسمية إنما هو من خلال الكلمة التي تعد ركناً رئيساً في الجملة، وعلى ذلك وضحت قضية الإسناد للفعل المعروف فيـه الفاعـل والفعل مجهول الفاعل وبينت كيفية انتقال الجمل من التوليدية إلى التحويلية، معززاً ذلك بالشواهد النحوية المعبرة عن هذه الحالات.

أما من حيث المصادر والمراجع التي أعانتني في دراستي فلعلّ أهمها: كتـاب نظرية تشومسكي اللغويةلـ(جون ليونز)، وكتاب التحويل في النحو العربي لـ(رابح بومعزة)، وكتاب دلائل الإعجاز لـ(عبدالقاهر الجرجاني)، وكتاب (في التحليـل اللغوي)،و (في نحو اللغة وتراكيبها) لـ(خليل عمايرة)، و كتـاب قواعـد النحـو العربي في ضوء نظرية النظم لـ(سناء البياتي).

ومن حيث المنهج المتبع فلقد اتبعت المنهج(الوصفي التحليلي) الذي وجـدت فيه ضالتي في تتبع هذه القضية، مؤثراً إياه على المناهج الأخرى، التي وجدت فيها بعض الهنات و التقصير في تتبع مثل هذه الدراسات.

وقد ختمت الدراسة بمجموعة من النتائج التي وفقت في استدراجها من خـلال البحث المتواصل في هذه الدراسة، على أمل أن تكون خلاصة عمل مباركة.

وفي الختام أرجو من الله العلي القدير أن يكون جهـدي قـد حقـق النتيجـة المرجوة، وأن تكون الرسالة قد حققت ما أصبو إليه إنه نعم المولى ونعم النصير.

تمهيد

الإسناد:

إذا كان الخلاف حادثا بين النحاة في مفهوم الجملة ومدلولها، فإنه لا خلاف بينهم في أن الأساس الذي تقوم عليه الجملة إنما هو الإسناد، وركناه المسند والمسند إليه[1].

وللإسناد دور رئيس في التراكيب اللغوية، ويعني وضع الصيغ اللغوية في صورة مخصوصة.

فالعلاقة إذن بين المسند والمسند إليه علاقة لزومية لإفادة معنى، وتوليد دلالة، وقوام هذه العلاقة بين المسند والمسند إليه، هو الإسناد، هذه العلاقة الذهنية التي ينبثق منها علاقة لفظية[2].

والإسناد "قرينة معنوية تفيد تحديد المعنى النحوي" فضلا على أنه "قرينة معنوية لتمييز المسند من المسند إليه في الجملة"، وإذا كانت هذه هي أهمية الإسناد كان لا بد من علامة أو قرينة لفظية دالة على إسنادية، ومن هنا حدد النحويون أن الضمة أصل علم الإسناد وأن موضعها هو المسند إليه المتحدث عنه.

وتعريف المسند في الاصطلاح هو: المتحدث به، أو المحمول أو الخبر، والمسند إليه: هو موضوع الكلام والمتحدث عنه، ويسمى أيضا المحكوم عليه[3].

ولقد ذهب قسم من النحاة إلى أن الكلام والجملة هما مصطلحان لشيء واحد فالكلام هو الجملة، والجملة هي الكلام، وذلك ما ذكره ابن جني في "الخصائص" وتابعه فيه الزمخشري في "المفصل" جاء في "الخصائص": "أما الكلام فكل لفظ

(1) بقاعين، عادل، الوصل والفصل في التركيب العربي وأثره في الدلالة، رسالة دكتوراه، ص95.

(2) المرجع نفسه، ص95.

(3) السكاكي، أبويعقوب، مفتاح العلوم، ص256.

مستقل لنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو: زيد أخوك، وقـام محمد"[1].

وقد قال الزمخشري في "المفصل": "الكلام هو المركب من كلمتـين أسـندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولـك: زيـد أخـوك، وبـشر صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر ويسمى الجملة"[2].

والجملة في اللغة العربية تتألف من ركنين أساسيين هما: المسند والمسند إليـه وهما: عمدتا الكلام، ولا يمكن أن تتآلف الجملة من غير مسند ومسند إليـه وهمـا المبتدأ والخبر وما أصله مبتدأ وخبر، والفعل والفاعل ونائبه، ويلحق بالفعـل اسـم الفعل، فالمسند إليه هو المتحدث عنه أو المحدث عنه بتعبير سيبويه ولا يكـون إلا اسما وهو المبتدأ الذي له خبر، وما أصله ذلك والفاعل ونائب الفاعل، والمسند هـو المتحدث به أو المحدث به[3].

وقد ذكر النحاة المسند والمسند إليه، منذ وقت مبكر فهـذا سـيبويه يـذكرهما ويفرد لهما بابا فقال: " هذا باب المسند والمسند إليه" وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا[4].

وقد بين سيبويه (180هـ) بقوله: "ولا يجد المتكلم منه بدا" أن الكلام لا بد أن يتألف منهما، وقد تكرر ذكرهما في الكتاب مرات عديدة[5].

وإن كان أحيانا يعكس التسمية فيسمي المبتدأ مسندا والمبنـي عليـه مـسندا إليه[6].

وجاء في الأصول:"والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام، لو قلـت (أمـن) تريد ألف الاستفهام و (من) التي يجر بها لم يكن كلاما... ولا يأتلف من الحرف مع

---

(1) ابن جني، الخصائص،ج1، ص17.
(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص18.
(3) سيبويه، الكتاب ،ج1، ص14.
(4) المرجع نفسه ،ج1، ص7.
(5) المرجع نفسه ،ج1، ص278.
(6) المرجع نفسه ،ج1، ص256.

الفعل كلام لو قلت (أيقوم) ولم تجر ذكر أحدهما ولم يعلم المخاطب أحد أنك تـشير إلى إنسان لم يكن كلاما، ولا يأتلف أيضا منه مع الاسم كلام "[1].

إذن، فعلى هذا الأساس فالإسناد هو الجزء غير المنطوق في الجملـة، كونـه إحدى العمليات الذهنية التي يقوم بها المخاطب باختزانها للوصول عما يريد إيصاله وعما يريد التعبير عنه بطرائق مختلفة، كالإشارات، أو الأصوات، أو الكتابة، ومن هنا تتحول العملية الذهنية إلى صورة منطوقة فونولوجية أو إلى صـورة لفظيـة أو إلى صورة إشارية، فيتم الإخبار.

وليس الغاية من الإسناد مجرد رص الكلام كيفما اتفق، أو ضم كلمـة إلـى أخرى، إنما المقصد منه انعقاد الكلام بحيث يكون ثمة علاقة، تحصل بها فائدة.

وبذا يكون الإسناد من أهم وسائل الربط في العربية، بـه تـأتلف التراكيـب وتتسق، وليس هو وسيلة ربط وحسب، إنما وسيلة ضبط أيضا، إذ لا تواصـل دون إسناد، ولا نظم دون إسناد، أي لا لغة دون إسناد، فالإسناد ضرب من التفكير الذي يفرز اللغة بل هو القالب الذي تصب فيه اللغة[2].

فحين نقول: (الكتاب جديد) هذه جملة اسمية تتكـون مـن ركنـين أساسـيين يستدعي كل منهما الآخر، ويقتضيه بشده.

فالمسند إليه (الكتاب) عمدة، والمسند (جديد) عمدة أيضا، والإخبار هنا حصل بشيئين أن ثمة شيئا اسمه كتاب، أعرفه واستحضره في ذهني، وأنت تخاطبني بالجدة فلو لم يكن ثمة رابط بين الكتاب والجدة، ما كان هناك جدة.

وبذا أصبحت هذه البنية الذهنية بنية لفظية، فقد ذكرنا الكتـاب حتـى تناسـبه الصفة، ومن ثم ذكرنا الصفة لتنعقد بينهما علاقة وثيقة تنتج معنى [3].

إذن، الجملة في اللغة العربية تتألف من ركنين أساسيين هما المسند والمـسند إليه، وهما عمدة الكلام ولا تتألف من غير ذلك، وما زاد على المسند والمسند إليـه فهو فضلة، عدا المضاف إليه إنه يمكن أن يلتحق بالعمدة ،أو أن يلتحـق بالفـضلة

---

(1) ابن السراج، الأصول، ج1، ص43.

(2) بقاعين، ،الوصل والفصل في التركيب العربي وأثره في الدلالة،

(3) المرجع نفسه، ص97.

بحسب موضعه في الإضافة، وعلى هذا فليس معنى الفضلة أنه يمكن الاستغناء عنها من حيث المعنى أو من حيث الذكر بل المقصود أنه يمكن أن يتـألف الكـلام مـن دونها، ويمكن أن يكون الاسم مسندا إليه، ويمكن أن يكون مسندا أيضا، وأما الفعـل فهو مسند دائما، وأما الحرف فلا يكون طرفا في الإسناد[1].

التعريف بكتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب:

إن الناظر في المصنفات النحوية في المكتبة التراثية العربية يجد أن من أهـم الكتب التي تطالعنا هو كتاب أبي حيان الأندلسي (ت 745هـ) (ارتشاف الـضرب من لسان العرب).

ويعد هذا الكتاب من الكتب المهمة في النحو العربي، إذ نجد أن أبا حيان قـد جمع فيه كثيرا من الآراء النحوية، فهو يعد سجلا حافلا بالخلافات النحوية، يقـول السيوطي فيه: "وله من التصانيف: البحر المحـيط فـي التفـسير، والنهـر المـاد مختصره، وإتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب، والتذييل والتكميل في شـرح التسهيل، ومطول الارتشاف ومختصره مجلدان، ولم يؤلف في العربية أعظـم مـن هذين الكتابين ولا أحصى للخلاف والأحوال، وعليهما اعتمدت فـي كتـابي همـع الهوامع نفع الله تعالى به "[2].

إن كلام السيوطي يدل دلالة واضحة، على عظم أهمية هذا الكتاب، والنـاظر فيه يجده زاخرا بالخلافات والمذاهب النحوية، ومن هنا جاءت أهميته في الدراسات النحوية وتطور الآراء والمذاهب، فقد اعتمد فيه (أبو حيان) على كتب لغوية ونحوية وصرفية كثيرة، كما نقل كثيرا من آراء النحويين[3].

والارتشاف في العربية: "المص، والرشـف: المـص، وترشـفه وارتـشفه: مصه"[4].

والضرب بالتحريك: "العسل الأبيض الغليظ"[5].

---

(1) السامرائي، فاضل، الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، ص182.
(2) السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة، ، ص182.
(3) انظرالحديثي،خديجة، أبو حيان النحوي، ص137، 138.
(4)ابن منظور، لسان العرب، مادة (رشف).
(5) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ضرب).

وبعد دراسة هذه المعاني نجد أن أبا حيان قد اختار الاسم لهذا الكتاب بعناية ليكون على الأرجح (امتصاص اللغة العربية التي تشبه العسل الأبيض من لسان العرب).

وقد ألف أبو حيان هذا الكتاب تلخيصا لكتابه: (التذييل والتكميل في شرح التسهيل)(1).

إذن، يحتل هذا الكتاب – ارتشاف الضرب من لسان العرب – مكانة مرموقة في المكتبة العربية، ويعد مرجعا أساسيا لدارسي علم اللغة والنحو.

النظرية التوليدية التحويلية والتعريف بها :

في البداية لا بد لنا من إلقاء النظر والتعريف بصاحب النظرية التوليدية التحويلية في اللغة ألا وهو العالم اللغوي (نعوم تشومسكي).

يحتل نعوم تشومسكي مكانة فريدة في علم اللغة المعاصر، بل لعل أحدا من علماء اللغة لا يتمتع بتلك المكانة من قبل في تاريخ هذا العلم(2).

ولد نعوم تشومسكي في مدينة فيلادلفيا بولاية بنسلفانيا في السابع من كانون الأول عام 1928، وتلقى تعليمه الأول في مدرسة (أوك لين)، ثم في المدرسة المركزية العالمية في فيلادلفيا.

وبعد ذلك التحق بجامعة بنسلفانيا، حيث درس اللسانيات، والرياضيات، والفلسفة، نال تشومسكي درجة الدكتوراه من جامعة (بنسلفانيا) رغم أنه أجرى معظم بحثه الذي نال بموجبه الدكتوراه في جامعة (هارفرد) عندما كان عضوا في جمعية الزمالة فيها، وقد حقق تشومسكي أول شهرته في ميدان اللسانيات حيث تعلم قسطا من مبادئ اللسانيات التاريخية من والده الذي كان عالما في العبرية، إلا أن العمل الذي يشتهر به الآن وهو بناء نظام النحو التوليدي،حيث تطور من خلاله

---

(1) علاونة، بشائر، الخلافات النحوية واختيارات أبي حيان، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1998، ص12.

(2) ليونز، جون، نظرية تشومسكي اللغوية، ص29.

اهتمامه في المنطق الحديث، وبأسس الرياضيات، حيث طبقها فيما بعد على وصف اللغات الطبيعية[1].

تتكون القواعد التوليدية والتحويلية من تنظيم قواعد بمقدورها توليـد و تعـداد جمل اللغة، ويتم تحليل هذا التنظيم من خلال مكونات ثلاثة: هي المكون الفونولوجي والمكون التركيبي والمكون الدلالي، فإقامة المستويات اللغوية تتيح تحليل اللغة مـن خلالها وتساعد على تحليل الوصف الدقيق والواضح والذي ما كان ليتوفر على نحو علمي من دون اعتماد هذه المستويات[2].

وتحظى نظرية (النحو التوليدي التحويلي) اليوم بالموقع الأول فـي الدراسـة اللغوية، وقد أثار مؤسسها تشومسكي منذ خمسينيات القرن الماضي ثورة في عـالم اللغة، حيث عد تشومسكي المكون النحوي (أو التركيبي) عنصر التوليد الأساس في اللغة، وعد المكونين الصوتي والدلالي تفسيرين في مستهل نظريته المسماة النظرية المعيارية (Standard Theory) والتي تبلورت في كتابيه (البنـى التحتيـة، 1967، وجوانب من نظرية النحو، 1965)[3].

وتقوم القواعد التحويلية التوليدية (Generative Transformational Grammar) على اعتبار الجملة وحدة لغوية أساسية، ولتمييز البنية الظاهرية للجملـة (Surface Structure) عن بنيتها العميقة (Deep Structure) وقد ميز تشومسكي بين نوعين من تغيير ترتيب الكلمات في الجملة:

1 – تغيير لا يؤدي إلى تبديل النظام الأساسي القواعدي للجملة ويحمل فقط طابعـا أسلوبيا سماه (التقديم أو التأخير الأسلوبي Stylistic inversion).

2 – تغيير يؤدي إلى تبديل النظام الأساسي القواعدي للجملة وتنجم عنـه تحـولات قواعدية سماه (التقديم أو التأخير Transformation inversion).

وقد كان تشومسكي دائما يقول: أن هناك علاقة حصرية بين المستوى الدلالي والبنية العميقة للجملة، وبأن البنى النحوية للغات الإنسانية تنـشأ عـن الخـصائص

(1) الوعر، مازن، دراسات لسانية تطبيقية، ص223.

(2) زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية، ص137.

(3) خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص170.

الفطرية للفكر الإنساني ولا ترتبط بوظيفة الاتصال التي تؤديها اللغة، ثم تطـورت نظرية القواعد التحويلية التوليدية على أيادي تلامذة تشومسكي أولا ثم تشومـسكي نفسه وأخذت تتجه إلى اعتبار المحتوى الدلالي للجملة أحد العوامل الأساسـية فـي البنية النحوية، أي أنها أخذت تتجه إلى ربط اللغة بوظيفة الاتصال.

وتسعى نظرية النحو التوليدي التحويلي، إلى عدم قصر غاية البحث اللـساني على وصف الظواهر اللغوية، بل تطمح أن تكون النظرية اللسانية قادرة على تقـديم التفسيرات العلمية لجميع الظواهر اللغوية.

وتعد القاعدة التوليدية جزءا من جهاز توليد الجمل، وينحصر مفهوم ضبط كل الجمل التي يحتمل وجودها في اللغة وتثبيتها.

وتتخذ القاعدة التوليدية شكل قاعدة إعادة كتابة، أي أنها تعيد كتابة رمز يشير إلى عنصر معين، من عناصر الكلام برمز آخر أو عدة رموز، ومـن ذلـك أننـا نصوغ عبارة رمزية دالة على جملة فعلية بطريقة المعادلة والناتج مثل:

ركن فعلي ——— فعل (الفعل) + ركن اسمي + ركن اسمي (مفعول به)

ومن الجدير بالذكر هنا أن القواعد تقدم المعلومات اللازمة والضرورية، لتوليد كل الجمل الصحيحة والمحتملة الصياغة في اللغة دون سواها، أي أنها تمنـع فـي الوقت نفسه توليد جمل غير صحيحة[1].

إذن، لعل أهم هدف يسعى إليه تشومسكي من ذلك هو إقامة (نظرية عامة) للغة تصدر عن اتجاه عقلي[2].

لهذا يجب أن توجه النظرية التوليدية إلى دراسة الجانب العقلي مـن الإنـسان والكشف عن قدراته اللغوية في التحليل السطحي للغة[3].

ويجب أن توجه أيضا إلى تحليل مقدرة المتكلم على إنتاج الجمل التي يـسمعها من قبل، وعلى فهمها وإدراك الصواب من الجمل الخاطئة.

---

(1) برهومة، عيسى، مقدمة في اللسانيات، ص189.

(2) الراجحي، عبدو، النحو العربي والدرس الحديث، ص112.

(3) خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص180.

ومن عناصر التحويل:

1 – الترتيب، وأصحاب هذا المنهج يأخذون بالرأي القديم القائل:" إن العـرب إذا أرادت العناية بشيء قدمته"، ويأخذون كذلك برأي الكوفيين الذين يجيـزون تقديم الفاعل على فعله.

2 – الزيادة، ويقصد بها إضافة كلمات جديدة إلى الجملة التوليدية لتصبح جملـة تحويلية.

3 – الحذف، يكون ركنا رئيسا في الجملة التوليدية، فتنتقل إلى جملـة تحويليـة، ولكنها تبقى على ما هي عليه من حيث الفعلية أو الاسمية.

4 – الحركة الإعرابية، وتكون بمقتضى هذا المنهج ذات قيمة دلالية كبيرة، وبها يتم تحويـل الجملـة التوليديـة عـن أصـل افتراضـي، كانـت عليـه للإخبار[1].

إذن، تلك العناصر الأربعة، هي التي تنقل الجملة من توليديـة فيهـا معنـى سطحي إلى تحويلية فيها معنى عميق، أما وجود الحركة الإعرابيـة علـى أواخـر الكلمات فإن لم تكن عنصر تحويل فهي اقتضاء قياس ليس غير[2].

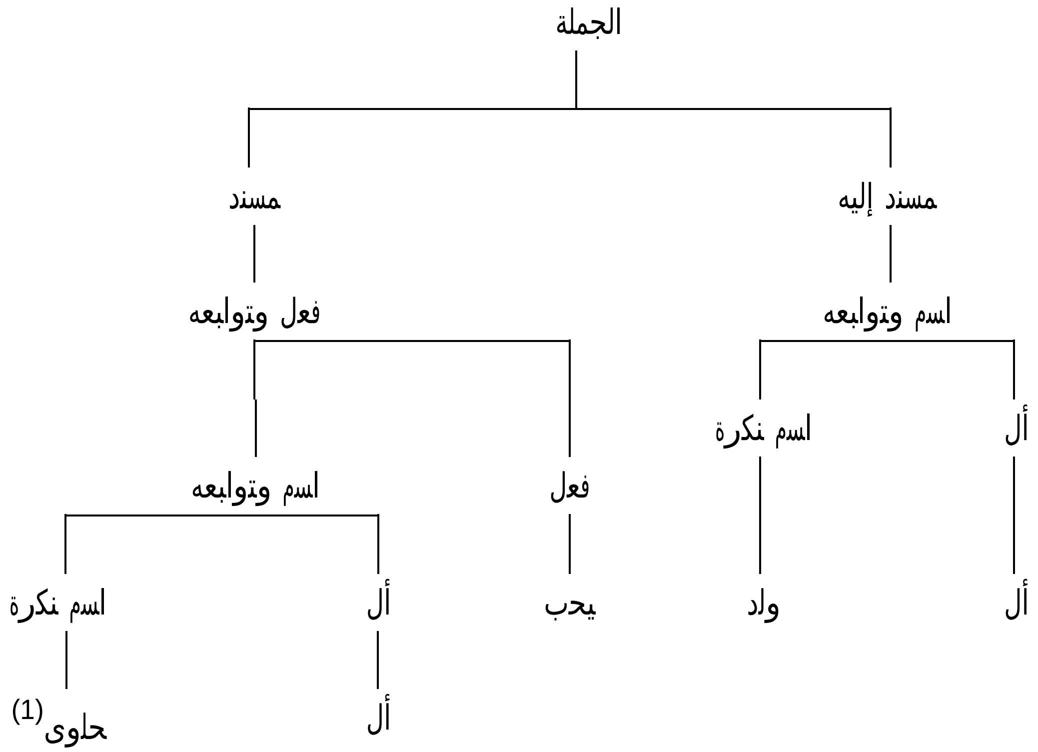
(2) العزاوي، نعمة، مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، ص197.

(3) المرجع نفسه، ص198.

الفصل الأول

العلاقات الإسنادية الاسمية

اعتمد النحاة العرب في تصنيفهم الجملة محورين: الجملة الفعليـة، والجملـة الاسمية، وأساس اعتمادهم هذين المحورين، إنما يرتكز على أن العنصرين (المسند والمسند إليه)، يشكلان الدعامة الرئيسة للجملة، إذ لا تتألف الجملة من دونهما، لفظا، أو تقديرا وقد يكتفى بهما وحدهما، ولما كان المسند والمسند إليـه همـا الـركنين الأساسيين اللذين تنعقد بهما الجملة، سميت الجملتان الفعلية والاسـمية بهمـا، أمـا العناصر الأخرى من مثل الظروف، والمجرورات، والمفاعيل، والتوابع وسـواها، ولما لم تكن عناصر أساسية (عمدة) فلم تسم الجمل باسـمها ؛ لأن هـذه العناصـر متممة تتحرك قبل المسند والمسند إليه، أو بعدهما، أو فيما بينهما، ولا تـؤثر فـي موقع ركني الجملة الأساسيين، ثم إنه لما كان منهج النحاة الأوائل الأصلاء وصـفيا وظيفيا، وجدناهم عند استقرائهم كلام العرب الأقحاح، خلصوا إلى أن الجملة الاسمية في صورتها الأصلية تبدأ باسم يكون في موقع المسند إليه يليه مسند.



(1) حسن، شاهر، علم الدلالة والسمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية، ص96.

وفي هذا الفصل، سندرس العلاقات الإسنادية في الجملة الاسمية، وما يطـرأ عليها بعد دخول عناصر التحويل، وتنبثق من دراسة الجملة الاسمية الأساسية، وهي القائمة على ركني الإسناد وحدهما، دون عناصر إضافية تكون قيدا على الإسناد، ثم التحويل وما يطرأ على الجملة من تغيير.

والمبتدأ والخبر اسمان، تتألف منهما جملة مفيدة، والخبر هو الذي تتم به مـع المبتدأ فائدة.

والمبتدأ اسم أو بمنزلته، مجرد من العوامل اللفظية أو بمنزلته،أو مخبرعنه أو وصفٌ رافع لمكتفى به[1].

يقول أبو حيان الأندلسي: المبتدأ هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة فقولي: المنتظم، يشمل المحدث عنه نحو: (زيد قائم)، والوصف الرافـع للمنفـصل المغني عنه الخبر. وقولي الاسم: يعني أنه لا يكون المبتدأ فعلا، وشمل الملفوظ بـه والمقدر نحو: (أن تصوموا)، أي وصومكم خير لكم، وقولي مع اسم مرفـوع بـه يشمل الخبر المسند إلى المبتدأ، فإنه مرفوع به على ما يبين، والمرفوع بالوصـف فاعل، أو مفعول لم يسم فاعله، نحو: (أقائم الزيدان)، وما مضروب أخواك، وبالاسم الذي ليس بوصف لكونه يؤدي إلى معنى الفعل وهو قولهم (لا نولـك أن تفعـل)، أعربوا (نولك) مبتدأ، و(أن تفعل) فاعل به ومعناه لا ينبغي أن تفعل، وقولي جملـة يشمل مثل: (زيد قائم، وأقائم زيد، وأبوه قائم من قولك: زيد أبوه قـائم)، واحتـرز بقوله جملة من نحو: (قائم أبوه من قولك: زيد قائم أبوه، فإن قولك: قـائم أبـوه لا يسمى جملة)[2].

والإسناد إلى المبتدأ تارة يكون باعتبار اللفظ.

والإسناد إلى المبتدأ تارة باعتبار المدلول.

---

(1) الأنصاري، أوضح المسالك، ج1،ص186.

(2) الأندلسي،ارتشاف الضرب، ج3،ص1079.

وتارة باعتبار المعنى: ومن ذلك، سواء علي أقمت أم قعدت ، فالجملة في موضع الابتداء والمعنى: (قيامك وقعودك سواء علي)، أو قيل سواء مبتدأ والجملة في موضع خبر. [(1)].

ويجوز دخول (من) على المبتدأ، بالشرط المذكور في زيادتها، نحو: هل من خالق غير الله ؟ والباء في (بحسبك درهم)، ولا يختص بالحرف الزائد، كما ذكر بعضهم بل قد جاء ذلك في الحرف غير الزائد إجراء له مجرى الزائد، وذلك رب، تقول: (رب رجلٍ عالمٍ أفادنا) فرجل موضعه الرفع بالابتداء وقد جر بـرب وليس بحرف زائد[(2)].

و(الوصف المغني) هو اسم الفاعل، واسم المفعول، ونحوهما من الأسماء المشتقة التي لها عمل، وما جرى مجراها باطراد نحو: (أقرشي أبوك) (أقرشي قومك) (ما كريمةٌ نساؤكم).

قال سيبويه: (ومن قال ذهب فلانة قال أذاهب فلانة وأحاضر القاضي امرأة وهذا الوصف يرفع الظاهر كما مثلناه والضمير المنفصل، نحو: (أقائم أنتما) و(أقائم أنتم) خلافا للكوفيين في منع رفعه المضمر المنفصل، فإذا قلت: (أقائم أنت) جعلوا (قائماً) خبرا مقدما وأنت المبتدأ والبصريون يجيزون هذا الوجه ويجيزون أن يكون (أنت) فاعلاً بقائم[(3)].

إذنً: نجد أن للمبتدأ أحكاما و صورا يأتي عليها ومنها: أنه يكون اسماً مجرداً نحو: زيد قائم، والذي بمنزلة المجرد هو المصدر نحو: "أن تصوموا خير لكم"[(4)].

والتقدير: صومكم خير لكم، والمرفوع بالوصف فاعلاً أو مفعولاً لم يسم فاعله نحو: أقائم الزيدان، ما مضروب أخوك، وقولك: أقائم أبوه زيد.

---

(1) الأندلسي،ارتشاف الضرب، ج3،ص1079.

(2) المرجع نفسه، ج3، ص1080.

(3) المرجع نفسه، ج3، ص1080.

(4) سورة البقرة، آية184.

فإن المرفوع بالوصف غير مكتفى به فزيد مبتدأ والوصف خبر[1].

ولا بد لوصف المذكور من أن يتقدمه نفي أو استفهام، فمذهب البصريين إلا الأخفش أن الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، كما في المبتدأ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك، فأجازوا (قائم) الزيدان فقائم: مبتدأ والزيدان: فاعل سد مسد الخبر، والشرط المذكور لاكتفاء الوصف بالفاعل عن الخبر على الأرجح، لا شرط العمل.

والمعلوم أن النفي يشمل النفي بالحرف، أو بالاسم أو بالفعل، وكذا الاستفهام، يشمل الاستفهام بالحرف أو بالاسم[2].

والذي بمنزلة المجرد نحو: "هل من خالق غير الله"، و "بحسبك درهم"، و "رب كاسية عارية يوم القيامة".

إذن: فالجملة التي صدرها اسم صريح مرفوع أو مؤول في محل رفع، أو اسم فعل عند بعضهم، أو هي التي صدرها حرف غير مكفوف مشبه بالفعل، هي جمل اسمية.

فنحن من خلال الأمثلة السابقة نجد أن الجمل التي أوردناها هي جمل اسمية توليدية تؤدي غرض الإخبار، وسندرس فيما بعد الجملة الاسمية التحويلية، وذلك من خلال التقديم والحذف اللذين يطرآن على المبتدأ وهو صلب موضوعنا.

يقول أبو حيان: "الخبر هو التابع المحدث به عن الاسم المحكوم عليه، على سبيل الإسناد، فقولي التابع: خبر يشمل سائر التوابع، نحو قولك: زيد الخياط، إذا جعلته صفة، واختلفوا في الرافع للمبتدأ أو الخبر فذهب سيبويه، وجمهور البصريين إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ، والمبتدأ يرفع الخبر[3].

من أهم ما يميز العربية أن عناصر الجملة فيها أحيانا تذكر جميعا، وأحيانا يحذف بعضها، اعتمادا على دلالة السياق، الذي هيأ لذلك وساعد عليه أن العربية بدأت لغة شعرية، ومعروف أن الشاعر يقيد بأنغام معينة في كل بيت، وقد يسوقه

---

(1) الأندلسي،ارتشاف الضرب، ج3،ص1088.

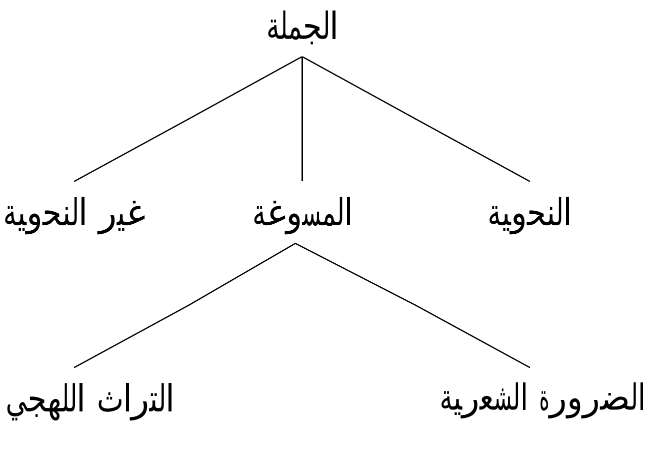
(2) المرجع نفسه، ج3،ص1088.

(3) المرجع نفسه، ج3، ص1085.

هذا التقيد إلى الحذف في البيت أو في جملة هنا أو هناك، مما عرض عناصر الجملة جميعا للحذف فتارة يحذف المبتدأ، وتارة يحذف الخبر[1].

ونحن في العربية، أحوج ما نكون إلى التمييز بين ثلاثة أنواع من الجمل، لا نوعين فقط، فالجملة النحوية أمر لا خلاف عليه، ولكن ثمة نوعين آخرين من الجمل فعندنا في العربية الجملة المسوغة، وهي إن كانت لا تسير على نسق الجملة المتفق على صحتها، لا يردها أبناء اللغة الموثوق بعربيتهم، والجملة المسوغة هذه قسمان، فثمة جملة فيها ضرورة شعرية فهي مسوغة بمقتضى منطق الشعر وحساباته، وثمة جملة أخرى مسوغة، أفضى بها إلى العربية تراث هائل من التنوع اللهجي الفصيح، وذلك مثل جملة (أكلوني البراغيث)، التي تشير على ألسنة النحاة، إلى استعمالات فصيحة كثيرة في القرآن والحديث وكلام العرب، من مثل إلزام المثنى الألف رفعا ونصبا وجرا.

وأما الجملة الثالثة فهي الجملة غير المقبولة نحويا، وهي مما لا نجد له مسوغا في النظام اللغوي، والتشجير الآتي يلخص هذه الأنواع من الجمل في العربية[2].



فنظام الكلمات لا بد أن يراعى فيه قوانين النحو وأصوله ومناهجه حتى نصل إلى المعنى الدلالي بين السامع والمتكلم، وأن هذا المعنى الدلالي يخضع للتحويل

---

(1) ضيف، شوقي، تجديد النحو، ص235.

(2) استيتية، سمير، اللسانيات، ص174، 175.

والتغيير وفقا للمعنى الموجود في الذهن (البنية العميقة)، فيأتي ترتيب الكلمات في الجملة دالا عليها مشيرا لها[1].

فلا يتصور أن تعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبا ونظما، وإنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك[2].

والحق أن عبدالقاهر قد أدرك أن الجملة في العربية فيها من المرونة ما يجعلها قادرة على أداء المعنى بشتى الصور (عناصر التحويل)، أدرك ما فيها من تقديم وتأخير وحذف وزيادة وفصل ووصل ووظائف نحوية للكلمات، فهو لا يتوخى معاني النحو في الحركة العربية فحسب، فإنما يتوخاها في العلاقات القائمة بين الألفاظ، وفي إضافة بعض العناصر اللغوية الجديدة إلى الجملة.

من أجل ذلك نرى أن نظرية النظم والتعليق، لا تنفصل عن النحو الذي يعتمد على اتجاهين، أولهما: المحافظة على سلامة المبنى الذي يتمثل في تبرير الحركة الإعرابية من ناحية شكلية، وثانيهما: المحافظة على سلامة المعنى حين يظهر في الجملة من حيث الترتيب والحذف والإضافة.. إلخ، ويلتقي الاتجاهان بعد ذلك عند نقطة واحدة هي تحقيق المعنى الدلالي[3].

1.1 حالات حذف المبتدأ

1.1.1 حالات حذف المبتدأ جوازاً:

يقول أبو حيان الأندلسي: "يجوز حذف المبتدأ لقرينة نحو قولك: صحيح لمن قال: كيف زيد، ومسك عند شم الطيب، أي هو صحيح، وهذا مسك قلت: المسك: جاز أن يكون المبتدأ محذوف الخبر (أي المسك هذا)[4].

---

(1) عمايرة، خليل، البنية التحتية بين عبدالقاهر الجرجاني وتشومسكي (مجلة الفيصل)، العدد 70، ص60.

(2) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص93.

(3) انظر: مطاوع، محمد، النظرية التوليدية التحويلية، ص105.

(4) الأندلسي،ارتشاف الضرب، ج3،ص1086.

إن الحذف عنصر من عناصر التحويل، "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، فالصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك ألطف ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون ابيانا إذا لم تبن، وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر وتدفعها حتى تنظر"[1].

ويمكننا أن نرد هذا الشكل من الصياغة اللغوية إلى التكثيف، والقصد في العبارة، فنحن أمام نمط تعبيري يتسم بالإيحاء وثراء الدلالة، والتعبير عن المعنى بأوجز عبارة، فضلا عن أنه يحقق غايات فنية منها: سهولة الحفظ، وقوة التأثير.

ولا ريب في أن هذا اللون من النظم اللغوي للتراكيب، إنما هو نظم فني، التقى فيه اللفظ بالمعنى بالشعور في وحدة بنائية متماسكة، تهدف إثارة المتلقي، وإمتاعه وإقناعه وتحريكه لفعل أو انفعال[2].

يقول الجرجاني: "فما من اسم أو فعل تجده قد حذف، ثم أصيب به موضعه، وحذف في الحال ينبغي أن يحدث فيها، إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق "[3].

ونقصد بالحذف عنصرا من عناصر التحويل نقيضا للزيادة عنصرا من عناصر التحويل، فكما أن الزيادة هي أية زيادة على الجملة التوليدية النواة لتحويلها إلى جملة تحويلية، لغرض في المعنى، فإن الحذف يعني أي نقص في الجملة النواة التوليدية الاسمية أو الفعلية، لغرض في المعنى، وتبقى الجملة تحتمل معنى يحسن السكوت عليه، وتحمل اساسها الذي كان لها قبل أن يجري عليها التحويل[4].

فقولك: صحيح لمن قال: كيف زيد ؟

فإن كلمة (صحيح) في سياقها، تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فهي جملة ولكنها جملة قد حذف ركن من أركانها، وهو (زيد) فهي جملة تحويلية، القصد من التحويل فيها هو الإيجاز.

---

(1) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص112.

(2) بقاعين ،الوصل والفصل في التركيب العربي وأثره في الدلالة.

(3) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص117.

(4) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص134.

ويرى ابن جني أن سمة الإيجاز التي تتسم بها العربية، وتعد من خصائصها الأصلية، تجعل الحذف واردا فيها بكثرة، فتقول:"واعلم أن العرب إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنها في حالة إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملاله"[1].

إذن فالحذف ضرب من الإيجاز، ودليل على بلاغة المتكلم وبيانه إذ به نعبر عن المعنى المراد، بعبارة وجيزة، بحذف شيء من تركيبها[2].

والإيجاز تهتم به العربية وتسعى لتحقيقه، وهو عنصر من عناصر بلاغة المتكلم " فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر"[3].

فالجملة: كيف زيد ؟

أصلها التوليدي (زيد صحيح) جملة تحويلية اسمية، التحويل بالحذف وجاء للإيجاز.

وقد جاء التحويل بالحذف في كتب التراث، وفي القرآن الكريم، وفي كثير من المواضع.

يقول تعالى: "ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض، ليقولن الله..."[4]

ومثلها كثير، ويقول الجرجاني: وأنا أكتب لك بديهاً أمثلة مما عرض فيه الحذف ثم أنبهك على صحة ما أشرت إليه، وأقيم الحجة من ذلك عليه:

اعتاد قلبك من ليلى عوائده   وهاج أهواءك المكنونة الطللُ
ربع قواء أذاع المعصرات به   وكل حيران سارٍ ماؤه خضلُ

أراد: ذاك ربع قواء أو هو ربع.

ومثله قول آخر:

---

(1) ابن جني، الخصائص، ج1، ص83.

(2) بقاعين، الوصل والفصل في التركيب العربي وأثره في الدلالة.

(3) ابن جني، الخصائص، ج1، ص 112.

(4) سورة لقمان، آية 25.

هل تعرف اليوم رسم الدار والطللا ... كما عرفت بجفن الـصيقل الخلـلا
دار لمـ ـوه إذ أهلـ ـي وأهلهـ ـم ... بالكانسية نرعـى اللهـو والغـزلا

كأنه قال: تلك دار.

ولم يحمل البيت الأول على الربع بدل الطلل لأن الربع أكثر مـن الطلـل، والشيء يبدل مما هو مثله أو أكثر منه فأما إبدال الشيء من أقـل منـه ففاسـد لا يتصور[1].

ونجد أن الجرجاني يذكر أن مثل هذا كثير في لغة العرب وهم مستمرون عليه يحذفون المبتدأ ويحذفون الفعل، أي أنهم يحذفون الأركان الرئيسة في الجملة النواة.

ويقول ابن يعيش: "واعلم أن المبتدأ والخبر جملـة مفيـدة، تحـصل الفائـدة بمجموعهما، (أي جملة نواة مكونة من الحد الأدنى من المورفيمات، تحمـل معنـى يحسن السكوت عليه)، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلا بد منهمـا، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالتها عليه ؛ لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به ولا يكون مراداً حكماً وتقديراً[2].

إذن فالحذف عنصر من عناصر اتساق التراكيب وتـرابط أركانهـا ترابطـا عضويا بحيث تبدو نظاما متكاملا، وبناء متعاضدا، ودليل هذا التـرابط أن نفـسر عناصر غير ظاهرة، بعناصر أخرى ظاهرة، ولايكون الحـذف إلا إذا قـام غيـره مقامه، أو دل عليه دليل، ولم يكن قدامى علمائنا – رحمهم الله – في غفلة عن هـذا اللون من البنى التركيبية، فقد أدركوا أثره في بلاغة التعبير، وتنبهوا للقيم الدلاليـة التي تنجم عنه[3].

---

(1) الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص112.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص94.

(1) بقاعين، الوصل والفصل في التركيب العربي وأثره في الدلالة.

2.1.1 حالات حذف المبتدأ وجوبا:

يقول أبو حيان: " يجب حذفه – أي المبتدأ – إذا كان مخبرا عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح، نحو: الحمد لله، أهل الحمد، أو ذم، نحو: مررت بزيدٍ الفاسـق، وهـو المسكين، فإن كان النعت بغير ذلك نحو: مررت بزيـدٍ الخيـاط، جـاز إظهـاره وإضماره، أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله نحو: سمع وطاعةٌ و... حنان ما أتى بك هاهنا... أي أمري سمع وطاعةٌ، وأمري حنان، وقد جاء إظهار هـذا المبتـدأ فـي الشعر قوله:

فقالت على اسم الله أمـرك طاعـةٌ ....[1]

نجد أن الجمل الأصلية التوليدية للأمثلة السابقة هي:

هو أهلُ الحمد أمري سمع

هو الفاسقُ أمري حنان

هو المسكين

ثم طرأ تحويل بالحذف على هذه الجمل، فتحولت من جمل توليدية اسمية، إلى جمل تحويلية اسمية، والحذف حصل للمبتدأ، وهذا الحذف يفيد الإيجاز.

ثم يتابع أبو حيان قوله: أو بمخصوص في باب نعم، وبئس، على رأي نحـو: نعم الرجلُ زيد، أي: هو زيد، أو بصريح في القسم، ومنه قول العرب: في ذمتـي لأفعلن: أي في ذمتي ميثاق، أو عهد، وفي قولهم: دار فلانة، أو ديار فلانة، بعد ذكر المنزل والمنازل التي يتغزل بها الشاعر أي هي دار، وفي قولهم: من أنت ؟، زيد _ أي مذكورك زيد. وفي قول العرب: لا سواء، يقال عندما يسوى بين شيئين، فقـدره سيبويه، هذان لا سواء، وقدره غيره لا هما سواء[2].

فالأصل التوليدي للجملة:

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص1087.

(2) المرجع نفسه، ج3، ص1087.

نِعم الرجلُ هو زيد

م خ

فحذف المبتدأ للإيجاز والعلم به فأصبحت الجملة تحويلية.

نِعم الرجلُ Ø زيد

م خ

وفي موضع آخر يقول أبو حيان: "يجب حذفه – أي المبتدأ – بعد لا سيما، إذا ارتفع الاسم بعدها نحو: ولا سيما زيد (أي ولا سى الذي هو زيد) وفي المصادر التي انتصبت توكيدا لنفس الجملة إذا رفعت، فعلى إضمار مبتدأ لا يجوز إظهاره نحو: "صنع الله" و"صبغة الله"، و "وعد الله"، أي: ذلك صنع الله[1].

فالأصل التوليدي للجمل السابقة هو:

لا سى الذي هو زيد

م خ

ثم أصبحت جملة تحويلية بدخول عنصر الحذف:

لا سيما Ø زيد

خ

أما الأصل التوليدي للآية:

ذلك صنع الله

م خ

ثم طرأ عليها تحويل بدخول عنصر الحذف فأصبحت:

Ø صنع الله

خ

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص1087 – 1089.

تفيد معنى الإيجاز.

وكذلك حصل في الجمل الأتية:

الأصل التوليدي		الأصل التحويلي
تلك صبغة الله	⇦	Ø صبغة الله
م خ		خ
ذلك وعد الله	⇦	Ø وعد الله
م خ		خ
ذلك كتاب الله	⇦	Ø كتاب الله
م خ		خ

2.1 حالات حذف الخبر

يقول أبو حيان: يجوز حذف الخبر لقرينة، نحو: قولك زيد، لمن قال: من في الدار، وإذا قلت: زيد وعمرو قائم، فخبر الأول محذوف، وقيل خبر الثاني، وقيل التخيير بين أن تقدر المحذوف للأول وبين أن تقدره للثاني، وإذا قلت: زيد قائم وعمرو فخبر الثاني محذوف، ولا يجوز: زيد قائمان وعمرو، وهند وزيد قائم، فخبر هند محذوف.

وقال ابن مالك: ومن الحذف الجائز بعد (إذا) إذا لم يدل دليل على حذفه، وجب ذكره نحو قوله تعالى: "فإذا هي حية تسعى" " فإذا هي بيضاء"، وأما في نحو: خرجت فإذا السبع، فالخبر هو إذا الفجائية، وهي ظرف مكان أي خرجت فبالمكان الذي أنا فيه السبع، ويصح أن يجيء الحال بعد المبتدأ نحو: خرجت فإذا الأسد رابضا، والخبر "إذا" ويصح أن تكون معمولة للخبر نحو: خرجت فإذا زيد جالس[1].

فمن الجمل التحويلية التي وردت في النص السابق:

عند السؤال: من في الدار ؟

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص1089 – 1090.

فنقول زيد
م

وفي جملة: زيد وعمرو قائم
م

وفي جملة: زيد قائم وعمرو

وفي الجملة: خرجتُ فإذا السبع

فالأصل التوليدي لهذه الجمل التي أسلفنا ذكرها هو كالآتي:

زيد في الدار (جملة توليدية)
م خ

زيد قائم وعمرو قائم (جملة توليدية)
م خ م خ

خرجت فإذا السبع موجود
م خ

نلاحظ أنه قد طرأ حذف على هذه الجمل وهو حذف الخبر، وكما أسلفنا الذكر أن عنصر الحذف يفيد الإيجاز، لأن ما قبله دل عليه.

ثم يقول أبو حيان: " ومن ذهب إلى أن المرفوع بعد (لولا) و(لوما) مبتدأ اختلفوا، فقال ابن الطراوة: الخبر هو الجواب، وقال الجمهور: الخبر محذوف وجوبا ولا يكون إلا كونا مطلقا، فإذا قلت لولا زيد لكان كذا، فالتقدير لولا زيد موجود، وذهب الرماني والشجري إلى التفصيل، فقالا: إن كان كونا مطلقا وجب حذفه، أو مقيدا ودل على حذفه دليل، جاز إثباته وحذفه، أو لا يدل وجب إثباته، واختار ابن مالك هذا المذهب وجعل مما يجوز حذفه وإثباته قول المعري في وصفه سيفا:

يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا

والقائلون بالمذهب الأول لحنوا المعري، وتأوله بعضهم على إضمار "أن" والتقدير: أن يمسكه، وأعربه بدلا، أي إمساكه، وبعضهم على أنه حال، وحكى الأخفش عن العرب أنهم لا يأتون بعد الاسم الواقع بعد (لولا) الامتناعية بالحال كما

لا يأتون بالخبر، وزعم أنه إن ورود خبر للمبتدأ بعد (لولا) كان شذوذا أو ضرورة، أو منبه على الأصل[1].

فالأصل التوليدي لهذه الجمل هو:

لولا زيد موجود لأتيت

م خ

ثم طرأ على هذه الجملة حذف في (المسند) وهو الخبر، والحذف عنصر مـن عناصر التحويل فأصبحت تحويلية اسمية على النحو الآتي: لولا زيـد Ø لأتيـت، وعنصر التحويل، وهو الحذف في هذه الجملة جاء للإيجاز وللعلم به دون ذكره.

ومن حالات حذف الخبر: قول أبو حيان " "يجب حذف الخبر أيضا في قـسم صريح مثاله، لعمرك أيمن الله، وأمانة الله، ويمين الله، (أي قسمي)، وأجـاز ابـن عصفور في نحو: يمين الله، أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، وأن يكون خبرا محذوف المبتدأ، وقدره: قسمي يمين الله، فإن كان المقسم به قد يستعمل لغير القـسم، كـان حذف الخبر جائزاً نحو: علي عهد اللهِ لأفعلن[2].

الأصل التوليدي للجملة هو:

لعمرك قسمي

م خ

ثم حذف الخبر لدلالة ما قبله عليه فأصبحت الجملة اسمية تحويلية:

لعمرك Ø

م خ

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص1089.

(2) المرجع نفسه، ج3، ص1089.

فأما قولهم كل رجل وضيعته، وكل ثوب وقيمته، الواو صريحة في المصاحبة فمذهب البصريين أن الخبر محذوف وجوبا، تقديره مقرونان، ومذهب الكوفيين أنه مبتدأ لا يحتاج إلى خبر[1].

الأصل التوليدي للجملة:

كل رجل وضيعته مقرونان
م خ

ثم الأصل التحويلي لهذه الجملة:

كل رجل وضيعته Ø
م خ

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والأصل في الخبر نكرة، وقد يكونان معرفتين فقيل: الخيار في جعل أيهما شئت المبتدأ أو الخبر، وظاهر قول سيبويه في باب كان، وقيل بحسب المخاطب، فإن علم منه أنه في علمه أحد الأمرين، أو يسأل عن أحدهما بقوله: من القائم فقلت في جوابه (القائم زيد) فلا اختيار، فلو أحضر الأمرين فقال: هل أخوك زيد، فالخيار، وقيل المعلوم عن المخاطب هو المبتدأ، وغير المعلوم هو الخبر وقيل الأعم هو الخبر نحو: (زيد صديقي) إذ كان له أصدقاء غيره، وهو قول أبي بكر بن الضائع، وأجاز تقديم الخبر، وقيل لا يجوز على هذا صديقي زيد، وقيل إذا لم يكن له صديق إلا زيد، قلت: (زيد صديقي) ويكون على الحصر، وقد ينكّران[2].

فالأصل في الجملة الاسمية التوليدية أن يكون المبتدأ معرفة، ويكون الخبر نكرة، وقد يعرفان.

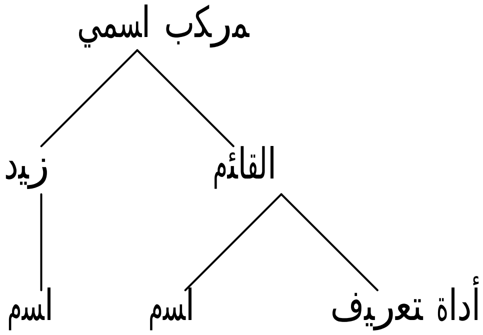
(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3 ، ص1100.

(1) المرجع نفسه، ج3، ص1101 – 1102.

مثال:

القائم   زيد

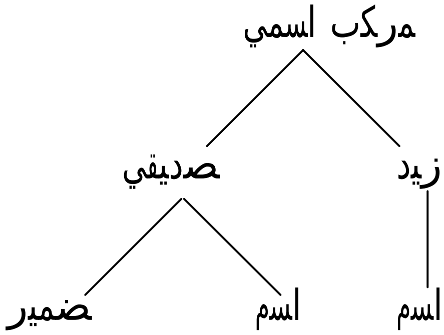
م   خ



مثال:

زيد   صديقي

م   خ



3.1 مسوغات الابتداء بالنكرة:

يقول أبو حيان: "…. وتتبع النحاة مسوغات الابتداء بالنكرة فمنها: الوصـف " ولعبد مؤمن خير من مشرك" وخاف موصوف كقول العرب (ضعيف عاذ بقرملة)[1] (أي إنسان ضعيف) وقد يكون الوصف محذوفا ومنه: السمن منـوان بـدرهم (أي منوان منه) وكونه عاملا نحو: (أمر بمعروفٍ صدقة) ويدخل فيه المـضاف نحـو: (خمس صلوات كتبهن الله على العباد) أو معطوفا على معرفة: زيد ورجلٌ قائمـان،

(1) الميداني، مجمع الأمثال، ص136.

أو معطوفاً على ما فيه مسوغ "طاعة وقول معروف" (أي أمثل)، أو مفصلا: شـهر ثرى، وشهرين ترى، وشهر مرعى، أو عاما (ثمرة خير من جـرادة)، أو تعجبـا: عجب لزيد، أو وليا استفهاما نحو: أرجل في الدار، أو نفيا: ما رجلٌ عندنا، أو لولا:

لولا اصطبار لأودى كـل ذي مقـة ....

أو واو الحال:

سـريـنا ونجــم قـد أضـاء ....

أو فاء الجزاء: "إن ذهب عير فعير في الرباط" أو ظرفا مختصا: أمامك رجلٌ، أو جارومجرور مختصا: في الدار رجلٌ، أو كان دعاء: ويك لزيـد وسـلام علـى عمرو، أو جوابا: درهم في جواب ما عندك، أو واجب التصدير اسم استفهام:

من عندك ؟، وكم الخبرية،نحو: كم عبد الله، واسم شرط: من يقم أقم معه، أو مصغرا: رجيلٌ عندنا، أو محصورا: إنما في الدار رجلٌ، أو مثبتا ومعناه الحـصر: شر أهر ذا ناب، ومآرب دعاك إلينا حفاوةٌ.

وقـدر أحلـك ذا المجـاز................ ....

(ما أهر ذا ناب إلا شر) [1]، قيل: ولا يقال ذلك إلا في وقت جرت العادة فـي مثله أن لا يكون إلا لأمر مهم، أو في معنى الفعل على مذهب الأخفش، نحو: قـائم زيد أو كونها لا تزيد لعينها على ما زاد ابن عصفور نحو: رجلٌ خير من امـرأة، يريد واحداً من هذا الجنس أي واحد كان خيرا من كل واحدة من ذلك الجنس، وهذا الذي قاله راجع إلى العموم[2].

فمن المسوغات التي ذكرها أبو حيان :

---

(1) ابوصوفة، محمد، الامثال العربية ومصادرها في التراث، ص124.

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص1102.

1.3.1 الوصف

مثال: قوله تعالى: "ولعبد مؤمن خير من مشركٍ"[1].

وموطن الشاهد في هذه الآية هو مجيء (عبد) مبتدأ، وهي نكرة والذي جـوز وقوع النكرة مبتدأ وصفها بوصف مخصص، وهو "مؤمن" لأن "مؤمن" صـفة لـ ـ (عبد) مرفوعة مثلهما. فالأصل التوليدي لهذه الآية هو:

من المشرك	خير	المؤمن	العبد
شبه جملة	خ	صفة	م

ففي هذه الآية صورتان من صور التحويل بالزيادة وهما: دخول لام الابتـداء لإفادة التوكيد، والصورة الثانية مجيء الصفة (النكرة) "مؤمن" لتخصيص المبتـدأ و العناية به ، فالمقصود أن العبد المؤمن خير من العبد المشرك.

2.3.1 خاف موصوف

كقول العرب: ضعيفٌ عاذ بقرملة

عاذ بقرملة	ضعيفٌ
خ	م

والذي سوغ الابتداء بالنكرة أن هذه الصفة النكرة (ضعيف) جاءت لموصوف محذوف هو (إنسان) وهو في الأصل المبتدأ.

ففي هذه الجملة تحويل بالحذف، وهو حذف المبتدأ في الأصل، وهو (إنـسان) والتحويل هنا أفاد معرفة بالأصل والعلم والإيجاز فالأصل التوليدي لهذه الجملة:

عاذ بقرملة	ضعيفٌ	إنسان
خ	صفة	م

---

(3) سورة البقرة، آية 221.

3.3.1 حذف الصفة

ومنه قوله تعالى:"وطائفة قد أهمتهم أنفسهم"[1].

فوجه الاستشهاد في هذه الآية مجيء "طائفة"مبتدأ، وهي نكرة، والذي سـوغ الابتداء بها كونها موصوفة بصفة محذوفة لأن التقدير: "وطائفة من غيركم".

فهذا هو الأصل التوليدي فقد حدث هنا تحويل وهو حذف الصفة للعلم بها.

4.3.1 المصدر العامل عمل فعله

ومنه "أمر بمعروفٍ صدقةٌ"[2].

فوجه الاستشهاد في هذا الحديث الشريف مجيء "أمر"مبتدأ، وهي نكرة والذي سوغ الابتداء بالنكرة أنه عمل في محل المجرور بعدها ؛ لأنها مصدر، والمـصدر يعمل عمل فعله، ففي هذا الحديث تحويل بالزيادة، والزيادة التي تعد عنـصرا مـن عناصر التحويل، هي تلك الزيادة التي يضاف فيها إلى الجملة، أو الوحدة الإسنادية التوليدية كلمات قد تكون فضلات أو قيودا.

فالأصل التوليدي لهذا الحديث هو:

أمر صدقةٌ

م خ

فزيد على هذا الأصل (حرف الجر والاسم المجرور بعـده) "بمعـروف" لزيادة هذا الأمر وبيانه فليس كل أمر صدقة بل هو الأمر بالمعروف.

وهكذا نجد أن الزيادة في المبنى يلحقها زيادة في المعنى. يقـول الجرجـاني "وكلما زدت شيئا وجدت المعنى قد صار غير الذي كان"[3].

---

(1) سورة آل عمران، آية 154.

(2) المسند، أحمد بن حنبل (ت 241هـ) ج35، ص376.

(3) الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص138.

5.3.1 النكرة المضافة

ومنه ما جاء في الحديث (خمس صلواتٍ كتبهن الله)[1].

فوجه الاستشهاد هو مجيء المبتدأ "خمس" وهو نكرة، والذي سـوغ الابتـداء بالنكرة في هذا الحديث إضافة كلمة "صلوات"، إلى المبتدأ النكـرة (خمـس)، ممـا أعطاه تخصيصا.

ففي هذا الحديث تحويل بالزيادة وهي زيادة "صلوات" إلـى المبتـدأ النكـرة "خمس" للتخصيص.

فزيادة نكرة إلى نكرة = التقريب من المعرفة، فلو قلنا مثلا: (كتاب) نجد أن هذه اللفظة نكرة عامة، واذا اضفنا إليها كلمة (لغة) والتي هي نكرة أيضا، ستـصبح اللفظة (كتاب لغة) أي أنها تخصصت واقتربت من المعرفة.

6.3.1 النكرة المعطوفة على معرفة

ومنه قولهم "زيد ورجلٌ قائمان".

فالذي سوغ الابتداء بالنكرة "رجل" ،هو أنها جاءت معطوفة على معرفة "زيد" وهو اسم علم من المعارف.

والأصل التوليدي لهذه الجملة:

رجلٌ	قائم
م	خ

والتحويل هنا تحويل بالزيادة وهو: زيادة المعرفـة "زيـد" لتـسويغ الابتـداء بالنكرة.

7.3.1 النكرة المعطوفة على نكرة موصوفة

ومنه قوله تعالى:"قولٌ معروفٌ ومغفرةٌ خير من صدقةٍ يتبعها أذى"[2].

(1) ابو داود، سنن أبي داوود، ج1، ص514.

(2) سورة البقرة، آية 263.

فالذي سوغ الابتداء بالنكرة "مغفرة"، هو أنها جاءت معطوفة على نكرة موصوفة "قول معروف"، وفي هذه الآية تحويل بالزيادة، وهو زيادة نكرة موصوفة لتسويغ الابتداء بالنكرة فالأصل التوليدي هو:

"مغفرة خير من صدقة يتبعها أذى".

8.3.1 أن يخبر عن النكرة بالظرف المقدم عليها

ومنه قوله تعالى: "ولدينا مزيد"[1] .

فالذي سوغ الابتداء بالنكرة هو مجيء الخبر الظرف مقدما عليها. فالأصل التوليدي:

المزيد لدينا

م خ (شبه جملة)

ففي هذه الآية تحويل بالترتيب، ودراسة التقديم والتأخير قائمة على دراسة الرتبة في الجملة العربية، فقد حدد علماء النحو الرتبة، وجعلوها محفوظة، وغير محفوظة، فإذا احتاج المتكلم أن يؤكد جزءا من الجملة، أوالوحدة الإسنادية بدون إدخال أدوات التوكيد يجد اللغة العربية بقرائنها المتنوعة وأهمها علامات الإعراب تساعد على تأدية هذا المعنى، فيقدم الجزء الذي يهتم به[2].

ويؤيد ذلك قول لسيبويه مفاده: إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم، ويعزز ذلك قول للجرجاني فحواه: "واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا منه شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، وإنما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه، والتقديم والتأخير مرهونان بالأغراض والأحوال التي تخص المخاطب، والسياق الكلامي الذي يرد فيه التركيب الإسنادي في صورته، أي إن الإسناد المحول الواقع فيه التركيب المقدم أو المؤخر منطلق أساساً من فهم الأحوال المتحولة والمتغيرة للخطاب، وقد شرح الجرجاني الظاهرة التركيبية لعملية التقديم والتأخير للأركان اللغوية سواء أكان ذلك على يمين الفعل أم

(1) سورة ق ، الآية 35 .

(2) بو معزة، رابح، التحويل في النحو العربي، ص73.

على يساره، وقد أدرك القدماء أن التقديم والتأخير يتعلقان بالمعنى في ذهن المـتكلم فالألفاظ تقتضي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعـاني فـي النفس[1].

فكما أسلفنا سابقاً ورد في هذه الآية عنصر تحويل بالحذف وأخر بالترتيب.

فالأصل التوليدي للآية: (المزيد لدينا)

ثم دخل عنصر الحذف وهو حذف (ال) التعريف، لإخراج الكلمة من التحديـد والتخصيص، إلى العمومية، فأصبحت (مزيد) وجاءت نكرة ثم تقدم الخبر وهو شبه جملة ظرفية على المبتدأ فأصبحت: "لدينا مزيد".

وتقديم الخبر في هذه الآية الكريمة جاء للتركيز والاهتمام بالخبر.

9.3.1 أن يخبر عن النكرة بالجار والمجرور المقدم عليها

ومنها قوله تعالى: "على أبصارهم غشاوةٌ"[2].

ووجه الاستشهاد مجيء "غشاوة" مبتدأ مؤخراً وهي نكرة، والذي جوز الابتداء بالنكرة الإخبار عنها بالجار والمجرور المقدم عليها.

ففي هذه الآية عنصران من عناصر التحويـل، تحويـل بالحـذف، وتحويـل بالترتيب، فالأصل التوليدي للآية الكريمة هو :

الغشاوة   على أبصارهم

م   خ

فحذفت (ال) التعريف لإخراج الكلمة من التخصيص إلى العمومية، ثـم تقـدم الخبر شبه الجملة من الجار والمجرور على المبتدأ للاهتمام بالخبر، فأصبحت:

على أبصارهم   غشاوة

خ مقدم   م

---

(1) بو معزة، التحويل في النحو العربي، ص73.

(2) سورة البقرة، آية 7.

10.3.1 إذا وقعت بعد استفهام

عد النحاة الهمزة أم باب الاستفهام ؛ لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنـه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره[1].

فالهمزة لا تعدل عن الاستفهام إلى باب آخـر، فـي حـين أن بـاقي أدوات الاستفهام تشترك مع أبواب أخر، فتنصرف إليها من الاسـتفهام أو تنـصرف إلـى الاستفهام منها، من الظرفية أو الجزاء.. إلخ.

والأصل في الهمزة أن يطلب بها التصديق أو التصور، وهي بهذا تتمتاز عـن بقية أخواتها من أدوات الاستفهام[2]،

إذ إن (هل) يطلب بها التصديق في أرجح ما يراه النحاة وبقية أدوات الاستفهام يراد بها التصور، (فالهمزة) و(هل) حرفان، أما بقية عناصر الاستفهام فأسماء، نقول مثلا: أ الكتاب مفيد ؟

فنجد أن الهمزة قد دخلت على الاسم ونقول:

أ حضر زيد ؟

ونرى أن الهمزة قد دخلت على الفعل، وفي كلا المثالين يطلب التصديق عـن السؤال بإفادة الكتاب وبحضور زيد، ويكون ذلك بنعم أو لا.

وأما التصور بالهمزة، فأن يسأل السائل عن تصور في ذهنه ليس بواضح له، فيعمد إلى السؤال طلبا لإزالة ما في ذهنه من شك.

نقول: أ علي يتكلم ؟

فتكون الإجابة عن هذا السؤال لإزالة الشك المتعلق بتصوره، فالكلام في هـذا المثال حاصل والطلب لتعيين المتكلم[3].

ومن الامثلة قوله تعالى: "أإله مع الله"[4].

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص99.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص99.

(3) عمايرة، أسلوبا النفي والاستفهام، ص24 .

(4) سورة النمل، آية60.

ووجه الاستشهاد مجي (إله) مبتدأ وهو نكرة، والذي جوز وقوع النكرة مبتدأ، سبقها بهمزة الاستفهام، وفي هذه الآية عنصران من عناصـر التحويـل والأصـل التوليدي هو: (الإله مع الله).

فطرأ عليها تحويل بالحذف وهو حذف (ال) التعريف، فأصبحت (إله مـع الله) وجاء الحذف هنا لإخراج الكلمة من التخصيص إلى العموم والتنكير ؛ لأن الله عـز وجل متفرد وحده بالعبادة ولا إله معه (إله مع الله) ثم طرأ تحويل بالزيـادة وهـو زيادة الهمزة، وأفادت الإنكار أي أنها تفيد أن ما بعدها غير واقع، وأن مدعيه كاذب فأصبحت:

أ إله مع الله

حرف استفهام م خ

وتقدم الاستفهام الاستنكاري أو النفي على النكرة يجعلها عامة، إذ الحكم هنـا ليس على مفرد مبهم غير معين، إنما الحكم على جميع أفراد النكرة(1).

فالهمزة عنصر استفهام عندما تكون في تعبير يقصد به المتكلم معرفـة أمـر يجهله، أو لمعرفة رأي السامع، ويرى أنه على درجة من اليقين فيه، أما إذا كانـت الهمزة فيما يسمى بالجمل التي يخرج الاستفهام فيها إلى معنى آخـر كالتعجـب أو السخرية، أو التهكم، أو... إلخ، فإن ذلك يتوقف على السياق الذي تقال فيه الجملـة، وتكون الهمزة حينئذ للمعنى الذي قيلت له ولا علاقة لها بالاستفهام(2).

11.3.1 إذا وقعت بعد نفي

ومنه قولهم "ما رجلٌ قائم".

فوجه الاستشهاد هنا مجيء (رجل) مبتدأ نكرة، فالأصل التوليدي لهذه الجملة:

الرجلُ قائم

م خ

(1) بومعزة، التحويل في النحو العربي، 123.

(2) عمايرة، أسلوبا النفي والاستفهام، ص25.

ثم طرأ عليها تحويل بالحذف، وتحويل بالزيادة، أما الحذف فقـد حـذفت (ال) التعريف لإخراج الكلمة من نطاق الخصوصية والتحديـد إلـى نطـاق العموميـة فأصبحت:

رجلٌ قائم

م خ

ثم طرأ عليها تحويل بالزيادة وهو زيادة عنصر النفي (ما) فحولت الجملة من الإثبات إلى النفي فأصبحت:

ما رجلٌ قائم

عنصر نفي م خ

يقول الجرجاني: "إذا قلت: ما فعلت، كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنه مفعول، وإذا قلت: ما أنا فعلت، كنت نفيت عنك فعلا ثبت أنه مفعول[1].

تفسيرذلك: أنك إذا قلت: ما قلت هذا، كنت نفيت أن تكون قد قلت ذاك، وكنت نوظرت في شيء لم يثبت أنه مقول، وإذا قلت: ما أنا قلت هذا، كنت نفيت أن تكون القائل له، وكانت المناظرة في شيء ثبت أنه مقول[2].

يفهم من كلام عبدالقاهر أن تقديم الضمير أفاد تخصيص المسند إليه بنفي الخبر الفعلي، بينما أثبته لغير، رتب عبدالقاهر على ذلك أربع صور:

1 – أنه يصح لقائل أن يقول: ما قلت هذا، ولا قاله أحد مـن النـاس، ومـا ضربت زيد وما ضربه أحد سواي.

ولا يصح ذلك في الوجه الآخر، فإذا قلت: ما أنا قلت هذا، ولا قاله أحد مـن الناس، وما أنا ضربت زيدا، ولا ضربه أحد سواي، كان خلفا من القول.

---

(1) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص88.

(2) المرجع نفسه، ص89.

ففي المثال: ما أنا قلت ... الجزء الأول منه يثبت أن قولا قيل وأن المتكلم لـم يقله، بينما الجزء الثاني: ينفي أن يكون هذا القول قد قيل البتة، وفي ذلك تنـاقض، ومثله أنا ضربت ...

2 – كذلك يصح أنك تقول: ما ضربت إلا زيدا، فيكون كلاما مـستقيما ولـو قلت: ما أنا ضربت إلا زيدا كان لغوا من القول، وذلك لأن نقض النفـي بـ(إلا) يقتضي أن تكون ضربت زيدا، وتقديمك ضميرك، وإيلاؤه حرف النفي، يقتضي نفي أن تكون ضربته، فهما يتدافعان.

3 – وإذا قلت: ما ضربت زيدا فقدمت الفعل كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع منك ضرب على زيد، ولم تعرض في أمر غيره فـي نفـي ولا إثبات وتركته مبهما محتملا.

وإذا قلت: ما زيدا ضربت فقدمت المفعول، كان المعنى على أن المعنى قد وقع منك على إنسان، وظن أن ذلك الإنسان زيد، فنفيت أن يكون إياه.

فلك أن تقول في الوجه الأول: ما ضربت زيدا، ولا أحد من الناس، وليس في الوجه الثاني، فلو قلت: ما زيدا ضربت، ولا أحدا من الناس، كان فاسدا.

4 – كذلك يصح أن تقول: ما ضربت زيدا ولكني أكرمته، فتعقب الفعل المنفي بإثبات هو ضده، ولا يصح أن تقول: ما زيدا ضربت ولكني أكرمته.

وذلك أنك لم ترد أن تقول: لم يكن الفعل هذا، ولكن ذاك، ولكنك أردت أن لـم يكن المفعول هذا ولكن ذاك، فالواجب إذن أن تقول: ما زيدا ضربت ولكن عمرا.

وحكم الجار والمجرور في كل ما ذكرناه في حكم المنصوب فإذا قلـت: مـا أمرت بهذا كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرتك بذاك، ولم يجب أن تكون قـد أمرته بشيء آخر، وإذا قلت: ما بهذا أمرتك كنت قد أمرته بشيء غيره.

وهكذا نرى الجرجاني يقلب أساليب النفي مع الاستفهام علـى كـل الوجـوه الممكنة ويبين لكل منها معناه الخاص به ودلالته الفنية الدقيقة فيه، وكل هذه معـان ثانية، وإضافات دقيقة تفهم من خلال التراكيب، فإذا ولي الفعل النفي كان له معنـى خاص، وإذا ولي الاسم النفي كان له دلالة أخرى، ويتولد عن هذا التقديم والتـأخير معان لو أخطأ الإنسان فيها لاختلطت المعاني في التراكيب، والتبست الدلالات فـي

الأساليب، وظلت الأفهام عند التماس الحقيقة، وتاهت العقـول فـي البحـث عـن المفهوم[1].

12.3.1 إذا وقعت بعد لولا

ومنه قول الشاعر:

لولا اصطبار لأودى كـل ذي مقـة كما اسـتقلت مطايـاهن للظعـن[2]

وموطن الشاهد هنا هو (لولا اصطبار لأودى)،ووجه الاستشهاد هـو مجـيء المبتدأ (اصطبار) نكرة. والذي سوغ الابتداء بالنكرة هو مجيء "لولا" قبـل المبتـدأ وهي تشبه (ما) النافية في الجملة ؛ لأنها تقتضي انتفاء جوابهما لانتفاء شرطها.

فالأصل التوليدي لهذه الجملة (الاصطبار موجود).

وفي هذا الشاهد عنصران من عناصر التحويل: تحويـل بالحـذف وتحويـل بالزيادة، أما التحويل بالحذف فكان في حذف (أل) التعريف من المبتدأ (الاصطبار) لإخراج الكلمة من التخصيص إلى العموم، ثم حذف الخبـر (موجـود) للعلـم بـه والمعرفة.

وسبق أن ذكرنا أهمية الحذف في اللغة العربية، ثم دخل عنصر التحويل وهو (لولا) التي تشبه ما النافية لتحول الجملة من الإثبات إلى النفي ثم دخول اللام فـي جواب (لولا) لإفادة التوكيد فأصبحت: لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة.

13.3.1 إذا دلت النكرة على دعاء

ومنه قوله تعالى: "ويل للمطفيفين"[3].

فالبنية العميقة لهذه الآية (ويل من الله للمطفيفين).

---

(1) انظر: لاشين، عبدالفتاح، التراكيب النحوية، ص149/ 150/ 151.

(2) ومعنى هذا البيت هو: أنه لولا التجلد والصبر وحمل النفس على عدم الجزع لهلك كل محب عند تهيؤ أحبابه للسفر والرحيل ومفارقتهم له. الأنصاري، أوضح المسالك، 204/1.

(3) سورة المطففين، آية 1.

وجاز الابتداء هنا بالنكرة لأن النكرة (ويل)، جاءت بمنزلة الفعل وحق للفعـل التقديم لأنه مسند بالضرورة[1].

14.3.1 إذا كان المبتدأ مصغرا

لأن الاسم المصغر في بنيته العميقة هو اسم موصوف بكلمة صغير نحو:

طفيل في الدار.

ففي هذه الجملة عنصر حذف وهـو (ال) التعريـف لإخـراج الكلمـة مـن الخصوصية إلى العمومية، ثم حذفت الصفة (الصغير)، فالأصل التوليدي لهذه الجملة هو:(الطفل الصغير في الدار).

15.3.1 إذا وقعت أول جملة الحال المقترنة بالواو وغير المقترنة بها

مثال: قول الشاعر:

سرينا ونجم قـد أضـاء فمـذ بـدا   محياك أخفى ضوؤه كـل شـارق

ففي هذه الجملة عنصر من عناصر التحويل وهو الحـذف فقـد حـذفت (ال) التعريف من المبتدأ (نجم) لإخـراج الكلمـة مـن الخـصوصية والتحديـد إلـى العمومية،والذي سوغ الابتداء بالنكره هو أنها جاءت في أول جملة الحال المقترنـه بالواو وهي (قد أضاء) فالجملة في محل نصب حال، فالأصل التوليدي للجملة هو:

النجم   قد أضاء

م   خ

وهكذا نكون قد ذكرنا ما جاء من عناصر تحويل في المسوغات التي تـسمح بأن يكون المبتدأ نكرة.

(1) انظر: لاشين، التراكيب النحوية، ص124.

4.1 حالات الخبر

يقول أبو حيان: "الأصل تأخير الخبر ويجب هذا الأصل، إن كانـا معـرفتين نحو: زيد أخوك، أو كانا نكرتين: أفضل منك أفضل مني، هكذا أطلق أكثر أصحابنا وقيل إذا دل المعنى على تمييز المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر:

بنونـا بنـو أبنائنـا وبناتُنـا ....

أي بنو أبنائنا بنونا (أي مثل بنينا)، وإن لم يكن معنى يميز نحو: زيد أخـوك فمجيز، ومانع، أو إن أخبر عنه بفعل رافع ضمير المبتدأ المتصل، نحو: زيد قام، أو لفظه، نحو: زيد قام زيد، فإن كان الضمير مثنى أو مجموعا، نحو: الزيدان قامـا، والزيدون قاموا، فمجيز، وهو مذهب الأخفش والمبرد، ومانع، وهم باقي البصريين، فلو انفصل الضمير نحو: زيد ما قام إلا هو، أو سببيا نحو: زيد ما قـام إلا أخـوه، جاز التقديم، فلو كان ظاهرا غير سببي نحو: زيد ضرب أبو بكر، يريد ضربه أبـو بكر قُبِح التقديم، أو اقترن بالفاء نحو: الذي يأتيني فله درهم، أو بـ(إلا) نحو: "ومـا محمد إلا رسول"، وجاء في الشعر تقديمه:

فيارب هل إلا بك النـصر يرتجـى ....

أو بمعناها "إنما أنت نذير" أو اقترن بلام الابتداء، لزيد قائم، أو كـان ضـمير الشأن هو زيد منطلق، أو شبهه: كلامي زيد منطلقٌ، أو كان خبـراً لأداة اسـتفهام: أيهم أفضل، أو شرط: من يقم أقم معه، أو مضافا لأحدهما غلام أيهم أفضل، وغلام من يقم أقم معه، أو كان خبرا لكم الخبرية نحو: كم غلام عندي أو المضاف إليها: " أجركم أسيرٍ لي"[1].

إذن: الأصل في الخبر التأخير، ويجب التأخير في المسائل التالية التي ذكرهـا أبو حيان وهي:

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص1103-1105.

1.4.1 إذا كان المبتدأ و الخبر معرفتين

ومنه قولهم: زيد أخوك

م خ

وهذا هو الأصل التوليدي للجملة.

أو كانتا نكرتين ومنه قولهم:

أفضلُ منك أفضلُ مني

م خ

وهذا هو الأصل التوليدي للجملة.

وإذا دل المعنى على تمييز المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبـر: ومنـه قـول الشاعر:

بنونـــا بنـــو أبنائنـــا وبناتنـــا بنـــوهن أبنـــاء الرجـــال الأباعـــد

فوجه الاستشهاد في هذا البيت هو تقديم الخبر "بنونا" على المبتدأ وهـو "بنـو أبنائنا" مع تساويهما في التعريف لأن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم وسـوغ ذلك القرينة المعنوية التي تعين المبتدأ وهي التشبيه الذي يقضي بأن بنـي الأبنـاء مشبهون بالأبناء وقيل هو من التشبيه المقلوب للمبالغة[1].

ففي هذه الجملة عنصران من عناصر التحويل وهو التحويل بالترتيب حيـث تقدم الخبر على المبتدأ للتركيز عليه والاهتمام به، والعنصر الآخر هو الحذف وهو حذف كلمة "مثل" للعلم بها.

(1) الأنصاري، أوضح المسالك، ج1، ص206.

2.4.1 أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل

ومنه قولهم:

زيد قام[1]

مسند إليه مسند

ففي هذه الجملة قُدِم الخبر على المبتدأ، حتى لا يصير التباس بين المبتدأ والخبر فالأصل التوليدي لهذه الجملة هو:

قام زيد

مسند إليه مسند

فالأصل هي جملة فعلية تفيد حدوث فعل القيام وتجدده، ثم دخل عنصر التحويل وهو الترتيب فأصبحت الجملة تدل على ثبوت فعل القيام لزيد.

3.4.1 أن يقترن الخبر بإلا معنىً

ومنه قوله تعالى: "إنما أنت نذير"[2].

فوجه الاستشهاد في هذه الآية هو وجوب تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر لأن الخبر محصور بـ(إلا) معنى، والتقدير (ما أنت إلا نذير).

فالأصل التوليدي لهذه الآية هو:

أنت نذير

م خ

---

(1) ذلك إذا كان الخبر جملة "فعلية" فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ نحو: زيد يقوم، ففي "يقوم" ضمير مستتر جوازا، تقديره هو، يعود على زيد، ولهذا يجب تقديم المبتدأ في هذه الحال، ولأننا لو قدمنا الفعل لانقلبت الجملة من اسمية إلى فعلية كما هو معلوم، والفرق واضح بين الجملتين، فالجملة الاسمية تدل على ثبوت المسند إلى المسند إليه ودوامه، والجملة الفعلية تدل على تجدده وحدوثه.

(2) سورة هود، آية 12.

أفادت ثبوت المسند إلى المسند إليه، ثم دخل على الآية عنصر مـن عناصـر التحويل وهو التحويل بالزيادة، وهو دخول (إنما) وهي مكونة من إن + ما.

ومن الواضح أن هذه الجملة عندما دخلت عليها (مـا) النافيـة اقتـضت (إلا) لحصر الخبر في المبتدأ، وتوكيده، فنفت كل صفة عن المبتدأ ثم جاءت (إلا) لتحصر له صفة واحدة، فيكون الخبر محصورا فيها مؤكدا لها.

ما أنت إلا نذير

ثم كان هناك تحويل بالحذف وهو حذف (إلا) التي حصرت الخبر في المبتـدأ وهنا اقترن الخبر بـ (إلا) معنى.

ومن أمثلة الاقتران بـ (إلا) لفظاً قوله تعالى: "وما محمد إلا رسول"(1)

فوجه الاستشهاد هو مجيء الخبر "رسول" مؤخرا عن المبتدأ وحكم هذا التأخير الوجوب لأن الخبر اقترن بـ (إلا) لفظا.

فالأصل التوليدي هو:

محمد رسول

م خ

ففي هذه الآية عنصر من عناصر التحويل وهو التحويـل بالزيـادة، وكانـت الزيادة في دخول (ما) النافية، و(إلا) الحاصرة.

فقد اقترن الخبر بإلا، ومن المعلوم أن (إلا) تفيد التوكيد وحصر الخبـر فـي غيره عنه مؤكدا منفيا، ففيها معنى من معاني الإثبات، والذي أكسبه هـو التوكيـد بـ (إلا).

فقد أثبت خبرا في جملة توليدية اسمية، مكونة من مبتدأ وخبر، ولمـا أراد أن يلقي بالخبر مؤكدا، عمد إلى نفي كون (محمد) في أي صفة أخرى، ثم أضاف (إلا)

(1) سورة آل عمران، آية 144.

ليحصر المبتدأ في صفة الخبر، وليس في غيرها، فقال: " ما محمـد إلا رسـولٌ"، فأصبح الخبر مؤكدا بإلا الحاصرة(1).

4.4.1 أن يكون المبتدأ مستحقا للتصدير

ويكون ذلك فيما يلي:

1 – إذا اقترن بلام الابتداء: ومنه قولهم لزيد قائم، فالأصـل التوليـدي لهـذه الجملة:

زيد قائم

م خ

ففي هذه الجملة تحويل بالزيادة وهو زيادة عنصر التوكيد (اللام) على المبتـدأ لتوكيده فأصبحت الجملة تحويلية اسمية (لزيد قائم).

2 – أسماء الاستفهام: وهي من الأدوات التي لها حق الصدارة.

ومنه قوله تعالى: "فمن ربكما"(2).

(من) هنا جاءت عنصر استفهام تدخل على الجملة التحويليـة القائمـة علـى عنصر الحذف لتنقلها إلى معنى جديد هو معنى الاستفهام مثل:

من ربكما ؟ Ø

أي أن تحليلهـا يكـون: عنـصر اسـتفهام (م + Ø) = جملـة تحويليـة اسمية استفهامية وتكون الإجابة: الله، ويقصد بها الله Ø = م + Ø

فـ (من) جاءت عنصر استفهام لا علاقة لها بالاسمية، ولا تحتاج إلى إعـراب أو محل من الإعراب إذ أنها من أدوات المعاني، فتنقل الجملة إلى المعنـى الـذي تحمله.

---

(1) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص139/138.

(2) سورة طه، آية 49.

و(هل) حرف استفهام يقصد به طلب التـصديق الإيجـابي، فيـأتي لتحقيـق الاستفهام عن النسبة سواء كان ذلك في جملة اسمية أم في جملة فعلية، فـلا يـصح الاستفهام به عن مفرط، أي لا يليه الاسم في جملة فعلية، فلا يقال:

هل زيد أكرمت ؟

لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة، وهذا معنـى زائـد لا يرمي إليه المتكلم إذ إن التقديم يدل على معنى يزيد على معنى النسبة، وهذا ما قـد يقصد إليه المتكلم بعد تحقيق الدرجة الأولى من الاستفهام (أي عن النسبة).

ولا يقال: هل علي حاضر أم خالد ؟

لأن هذا طلب تعيين لا تصديق، ولا يقال:

هل لم يحضر علي ؟

لأن هل لا يستفهم بها عن النسبة المنفية.

ولا تدخل (هل) على جملة فيها (إن)، لأن (إن) إذا دخلت على جملـة أفـادت التوكيد في حين أن أداة الاستفهام تكون لمعرفة ما هو مجهول، ومثل ذلك لا تـدخل (هل) على جملة الشرط لأن جملة الشرط تقوم على جزئين يتعلق تحقق أحدهما على الآخر.

لذا لا يستفهم عنهما بـ(هل)، ولا يستفهم بها عن جملة فيها (قد) مـع الفعـل الماضي، لأنه يكون مؤكد الوقوع مفروغا منه، في حين يكون الاستفهام عن أمـر يجهله المتكلم، فلا يكون الاستفهام عن محقق الوقوع[1].

3 – أن يكون من أسماء الشرط: ومنه قولهم: من يقم أقم معه

وهذا هو الأصل التوليدي للجملة، حيث إن أدوات الشرط لها حق الصدارة في الجملة. من يقم أقم معه.

4 – كم الخبرية: ومنه قولهم: كم عبدٍ لزيدٍ

يرى سيبويه أن كم الخبرية تكون بمنزلة اسم يتصرف، في الكلام غير منـون يجر ما بعده إذا سقط التنوين نقول: كم غلام لك وهب، فغـلام مجـرورة بمـن أو

---

(1) انظر: عمايرة، أسلوبا النفي والاستفهام في العربية، ص25/ 26.

بالإضافة، وهذا رأي سيبويه، وهي تماثل رب إلا أنها اسم ورب حرف، ومنهم من قال بأنها تعمل فيما بعدها، كما تعمل كم الاستفهامية، فينصبون الخبر بعدها.

ولكم الخبرية صدر الكلام لما تتضمنه من المعنى الإنشائي في التكثير، كما أن رب لما تضمنت المعنى الإنشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام(1).

فالأصل التوليدي للجملة السابقة هو:

كثير من العبيدِ لزيدٍ

ويرى صاحب الكافية أن كم الخبرية تكون لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم، خلافا لكم الاستفهامية التي يعلم معها السامع العدد المبهم ويجهله المتكلم، وينصب بعض العرب مميز كم الخبرية مفردا كان أو جمعا بلا فصل، اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال، وهي مجرورة بمن مقدرة، ولا يجوز أن يكون المجرور بدلا من كم، ولكم الخبرية صدر الكلام بما تتضمنه من المعنى الإنشائي في التكثير، كما أن رب لما تضمنت المعنى الإنشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام.

ويجوز تقديم الجار عليها كما يجوز تقديمه على الاستفهامية، مع أن لهما صدر الكلام، لأن تأخير الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجاز تقديمه عليهما على أن يجعل الجار مع المجرور كالكلمة الواحدة، كما أن كم الخبرية والاستفهامية واجبة لوجوب تنكير المميز المنصوب، ومع الخبرية لأنها كناية عن عدد مبهم ومعدود(2).

5.1 حالات تقدم الخبر وجوبا:

يقول أبو حيان:" يجب تقديم الخبر إذا كان أداة استفهام نحو: أين زيد أو مضافا إليها نحو: صبح أي يومٍ السفر، خلافا للأخفش والمازني فإنهما أجازا زيد

(1) عمايرة، في التحليل اللغوي، 137.

(2) انظر: عمايرة، أسلوبا النفي والاستفهام في العربية، ص39.

كيف، وعمرو أين، أو مصححا تقديمه الابتداء بالنكرة نحو: في الدار رجلٌ، وخلفك امرأةٌ، قال ابن مالك ونحو: قصدك غلامه رجل.[1].

إذن، نستنتج أن تقديم الخبر وجوبا يكون في أربع حالات:

1.5.1 أن يوقع تأخيره في لبس ظاهر

ومنه قولهم: في الدار رجلٌ.

فالأصل التوليدي لهذه الجملة هو:

رجل في الدار

م خ

جملة اسمية هدفها الإخبار ثم دخل عليها عنصر من عناصر التحويل وهو تحويل بالترتيب فأصبحت:

في الدار رجلٌ

م خ

وأفاد التحويل هنا معنى جديدا، وهو التركيز على الخبر، والاهتمام به لذا قدم على المبتدأ.

2.5.1 أن يقترن المبتدأ بإلا لفظاً

ومنه: ما خالقٌ إلا الله

ففي هذه الجملة تحويل بالزيادة والترتيب، فالأصل التوليدي لهذه الجملة:

الله خالق

م خ

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج 3، ص1106.

ثم دخلت (ما) النافية لتنفي صفة الخلق، ودخلت (إلا) لتوكيد هذه الصفة لله عز وجل، ثم تقدم الخبر للاهتمام والعناية، فأصبحت الجملة: ما خالقٌ إلا الله.

فأصبح الخبر (خالق) منحصراً في المبتدأ لفظ الجلالة (الله)، فليـست صـفة الخلق إلا لله سبحانه وتعالى.

3.5.1 أن يكون الخبر لازم الصدرية

ومنه قولهم: كيف حالك ؟

كيف هي عنصر تحويل، تنقل الجملة من توليديـة أو تحويليـة، بالحـذف أو الزيادة، تفيد الإخبار، إلى جملة تحويلية تعبر عن جهـل المـتكلم بـأمر يـرى أن المخاطب على علم به[1].

حالك = م + Ø ⇐ عنصر استفهام (م + Ø)

جملة تحويلية اسمية استفهامية

وبذلك فإن (كيف) عنصر استفهام للسؤال عن الحال حيثمـا كانـت، وتكـون الإجابة عنها بكلمة أو كلمات، أي بجملة بمعنى الحال أو في معناه مثل:

كيف أنت ؟ مسرور

عنصر
تحويل

4.5.1 أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر

ومنه قوله تعالى: "أم على قلوبٍ أقفالها"[2].

فوجه الاستشهاد: مجيء الخبر (على قلوب) متقـدما علـى المبتـدأ (أقفـال) المتأخر، وحكم تقدم الخبر هنا الوجوب، لئلا يعود الضمير (ها) المتـصل بالمبتـدأ "على قلوب" المتأخرة في الرتبة، لأنها بعض متعلق الخبر، لأن الخبر المتقدم هـو

---

(1) عمايرة، في التحليل اللغوي، ص 124.

(2) سورة محمد، آية 24.

الاستقرار أو الجار و المجرور متعلق به، ومتعلق الخبر، رتبته التأخير، فيعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة[1].

وفي هذه الآية تحويل بالترتيب: فأنت ترى في الاسم المرفوع المؤخر – وهو المبتدأ – ضميرا عائدا على بعض الخبر المتقدم، فالهاء (ها) عائدة على قلوب في الآية، ولما كان الضمير لا يعود على مذكور قبله فقد وجب تقديم الخبر على المبتدأ، ويسمى الضمير في هذه الحالة عائدا على متقدم في اللفظ، متأخر في الرتبة، لأن رتبة الخبر التأخير عن المبتدأ، ولا يجوز أن تؤخر الخبر فنقول: أقفالها على قلوب، لأن الضمير حينئذ لا يعود على متقدم وإنما يعود على متأخر لفظا ورتبة، وهذا لا يجوز[2].

---

(1) الأنصاري، أوضح المسالك، ج1، ص212.

(2) بومعزة، التحويل في النحو العربي، 166.

الفصل الثاني
النواسخ الفعلية والحرفية

1.2 النواسخ الفعلية (كان وأخواتها)

النسخ في اللغة العربية هو إزالتك أمرا كان يعمل به، ثم تنسخه بحادث غيره[1].

ومن المعروف أن للمبتدأ والخبر حكما إعرابيا خاصا، هو رفع كل منهما، ويمكن نسخ هذا الحكم الإعرابي بدخول بعض الكلمات على جملة المبتدأ والخبر، فيتغير حكمها، وهذه الكلمات على نوعين، أفعال وحروف، وقد استقرت التقاليد النحوية على الحديث عن الأفعال الناسخة، ثم عن الحروف الناسخة بعد ذلك[2]، وسنتبع هذا النهج في هذه الدراسة.

وسندرس في هذا الباب النواسخ الفعلية (كان وأخواتها) كعناصر تحويل تدخل على الجملة الاسمية التوليدية وما يطرأ على الجملة من تغيير في المعنى بعد دخولها، وهذا النوع من التحويل قد يكون محلياً وقد يكون جذريا، وأن من القضايا النحوية التي ترتبط بالجملة الاسمية وكذا بالوحدة الإسنادية الاسمية، قضايا النواسخ التي تدخل على هذا التركيب الإسنادي، لتغير أحد ركنيه أو تغيرهما معاً، فتحدث فيه أثراً من المعنى وشكل التركيب، وتسمى هذه الكلمات التي تعد عوامل لفظية نواسخ لأنها تزيل حكم المبتدأ أو الخبر وتغير إعرابهما.

وقد عبر عنها سيبويه بقوله:" ومما يكون بمنزلة الابتداء كان عبدالله منطلقاً وليت عبدالله منطلق"، وبقوله:" ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ[3].

---

(1)الفراهيدي، معجم العين، مادة (نسخ).

(2) أيوب، عبالرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص166.

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص23.

إن اختيار لفظة النواسخ لهذه العوامل اختيار موفق، لأنه يؤدي إلى إدراك ما عملته هذه الأفعال والحروف من رفع ونصب، ويعلل هذا العمل أيضا، فهـي قـد أزالت العامل القديم، وعملت هي، تماما كما ذكروا من أن الناسخ في اللغة هو: مـا يزيل الشيء ويكون مكانه أو يبطل حكما سابقا ويثبت حكما جديدا، فهي قد أزالـت عمل العامل وحلت محله في العمل[1].

إن الإسناد في الجملة الاسمية المنسوخة يظل هو الرابطة بين المبتدأ والخبر، حتى بعد دخول النواسخ عليهما، فلإن سجل تغيير تسميه المسند والمسند إليـه فـي التحليل النحوي، فإن الإسناد بينهما لا يتغير، حيث يبقى بين ما كان أصلهما المبتـدأ أو الخبر، لأن البنية الأصلية بهذا التركيب الإسنادي المنسوخ هي المبتـدأ والخبـر سواء أكان التركيب الإسنادي جملة اسمية أم وحدة إسنادية اسمية، وسنجد أن مـن النواسخ ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، ويشمل كان وأخواتهـا، وأفعـال المقاربـة وأفعال الشروع وأفعال الرجاء، وهي جميعها أفعال، وهذه النواسـخ رتبتهـا علـى العموم الصدارة.

وقبل معالجة صور هذا التحليل نشير إلى أن (كان وأخواتها) ليست أفعـالاً على الحقيقة، لأن الفعل الحقيقي، هو ما يدل على معنى وزمان نحو قولك: ضرب، فإنه يدل على ما مضى من الزمن وعلى معنى الضرب، وكان إنما تدل علـى مـا مضى من الزمان فقط فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة، وقيل: أفعال عبارة، أي هي أفعال لفظية لا حقيقية، لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حـدث والحـدث الفعـل الحقيقي، فكأنه سمي باسم مدلوله فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكـن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف، فلذلك قيل أفعال عبارة[2].

وكان وأخواتها هي أفعال مساعدة، من شأنها أن تجعل الفعل الرئيس الـذي يحمل الدلالة على الحدث والحدوث في الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة الخبر لهـذه النواسخ الفعلية ذا اتجاه زمن ودلالة على توقيت خاص، أي يصبح وصف المـسند

---

(1) النعيمي، حسام، النواسخ في كتاب سيبويه، ص21.

(2) البياتي، سناء، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص54/ 58.

إليه بالمسند منظورا إليه من وجهة نظر زمنية معينة، ونشير إلى أن الوحدة الإسنادية الواقعة خبراً لهذه الأفعال الناقصة يجب أن تكون خبرية(1).

يقول أبو حيان:" وسميت هذه الأفعال نواقص لكونها لا تكتفي بمرفوعها وقيل سميت بذلك لأنها لا تدل على الحدث وكونها لا تدل على الحدث لا تعمل في ظرف ولا مجرور"(2).

وكان وأخواتها ثلاثة عشر فعلاً هي: (كان، وأصبح، وأمسى، وبات، وظل، وأضحى، وصار، وليس، وما زال، وما برح، وما انفك وما فتئ، وما دام.

ويمكن تصنيف كان وأخواتها حسب معانيها على النحو التالي:

أ – أفعال تفيد اتصاف اسمها بخبرها في وقت مخصوص وهي:

(كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل وبات) وتفيد اتصاف اسمها بخبرها ولاحقاً سنذكر ما تبقى منها.

(كان): وهي من الأفعال التي تعمل دون شروط، وهذه الأفعال ثمانية هي: (كان وعسى وبات وظل وأصبح وأضحى وصار وليس).

نقول مثلاً:

زيد	ضاحك
مسند إليه	**مسند**

ففي المثال السابق نجد أن الجملة إخبارية، تفيد إعلام السامع بنسبة الضحك إلى زيد في زمن التكلم وعند قولنا:

كان	زيد	ضاحكاً
عنصر تحويل	**مسند إليه**	**مسند**

تحولت الجملة إلى جملة تحويلية اسمية، بوجود عنصر الزيادة (كان)، فتحول معها معنى الجملة من الحاضر إلى الماضي، كما اقتضى هذا العنصر تغيير حركة إعراب الخبر، فتحولت من الضمة إلى الفتحة، فالفتحة التي هي علامة نصب خبر

---

(1) بومعزة، التحويل في النحو العربي، ص147.

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص1151.

كان اقترن وجودها بوجود عنصر التحويل (كان)، وعند زوال أثر هذا العنصر يعود الخبر مرفوعا كما كان.

إن الاعتماد على الحركة الإعرابية وحدها في فهم المعنى الدلالي للجملة غير كاف، لأنها تعد قرينة واحدة من مجموعة قرائن معنوية ولفظية، تتظـافر جميعـا لتحديد المعنى، حيث يقول الدكتور تمام: "إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون تظافر القرائن[1]".

والقرائن التي ذكرها الدكتور تمام حسان تنقسم إلى نوعين: معنوية كالإسناد والمعية والمخالفة، ولفظية كالعلامات الإعرابية والصيغة والرتبة والمطابقة والتضام والنغمة[2].

فهذه القرائن أو مجموعة منها تتظافر لإيضاح المعنى الـدلالي للتركيـب أو الجملة.

(أضحى): يقول أبو حيان: "أضحى تامة بمعنى دخل في الضحى وقال:

.... إذا السنة الشهباء أضحى جليـدها[3]

وتأتي بمعنى أقام في الضحى، مثال:

الجو	غائم
مسند إليه	**مسند**

نجد أن هذه الجملة اسمية إخبارية، هدفها إعلام السامع أن الجو غـائم فـي زمن التكلم، وعند دخول عنصر التحويل (أضحى)، لهذه الجملـة تـصبح الجملـة

---

(1) حسان، تمام، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص207.

(2) انظر: المرجع نفسه، ص191/ 192.

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1154.

تحويلية اسمية كالآتي:

غائماً	الجو	أضحى
مسند	**مسند إليه**	**عنصر تحويل**

فتحول المعنى هنا ليصبح زمن الغيم هو الضحى، أي دخولـه فـي وقـت الضحى، والحركة التي ظهرت على المسند، وهي تنوين الفـتح، اقتـرن وجودهـا بدخول عنصر التحويل (أضحى).

يقول أبو حيان: "أمسى، وأصبح تامتان، دخل في المساء وفي الصباح، قـال تعالى: (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون) وبمعنى الإقامة في المساء وفـي الصباح.

حتى إذا الهيق أمسى شامة أفرخـه ....

أي دخل في المساء، أو أقام في المساء وقالوا: إذا سمعت بشرى القين فاعلم أنه مصبح أي مقيم في الصباح[1].

صعباً	الأمر	أصبح
مسند	**مسند إليه**	**عنصر تحويل**

جملة تحويلية أفاد دخول عنصر التحويل عليها اتصاف اسمها بخبرها فـي وقت مخصوص ومثال ذلك أيضا:

لطيفاً	الجو	أمسى
مسند	**مسند إليه**	**عنصر تحويل**

أفاد عنصر التحويل اتصاف اسمها بخبرها في وقت مخصوص وهو المساء على عكس الأصل التوليدي للجملة:

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1155.

الجو لطيفٌ

مسند إليه مسند

الذي يفيد إخبار السامع عن حالة الجو في زمن التكلم وهكـذا تكـون هـذه الأفعال ناقصة.

قال تعالى: "وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم"(1).

فالأصل التوليدي في هذه الآية:

وجهه مسود

مسند إليه مسند

ثم دخل عنصر التحويل (ظل) فأصبحت:

ظل وجهه مسوداً

عنصر تحويل مسند إليه مسند

وأفاد دخول (ظل) معنى الإطالة، والإقامة، أي إن بعـض النـاس عنـدما يبشرون بالأنثى تسود وجوههم، وتبقى على ذلك.

و(بات) تأتي ناقصة، حيث زعم بعض النحاة أنها لا تكون إلا ناقصة بمعنى طال وبمعنى أقام(2).

مثال:

علي مسرور

مسند إليه مسند

جملة توليدية اسمية هدفها إخبار السامع عن حالة علي في زمن التكلم، وبعد دخول عنصر التحويل (بات) عليها أصبحت جملة اسمية تحويليـة، هـدفها إخبـار

---

(1) سورة النمل، 58.

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1154.

السامع أن علياً بات مسروراً في زمن معين، أي اتصاف اسمها بخبرها في وقـت مخصوص.

باتَ	علي	مسروراً
عنصر تحويل	**مسند إليه**	**مسند**

يقول أبو حيان الأندلسي: "صار ناقصة تدل على زمان الوجود دون زمـان الماضي وتكون الصيرورة تارة في الذات، نحو: صار الطعام عذرةً، أو في العرض نحو: صار الفقير غنياً، ولا تستعمل زائدة خلافاً لقوم[1].

فالأصل التوليدي للجملة السابقة:

الفقير	غني
مسند إليه	**مسند**

ثم دخل عنصر التحويل صار فأصبحت الجملة اسمية تحويلية:

صار	الفقير	غنياً
عنصر تحويل	**مسند إليه**	**مسند**

وأفاد دخول عنصر التحويل (صار) على الجملة تحول الحال من الفقر إلـى الغنى لأن (صار) فعل يفيد التحويل من حال إلى حال[2].

(ليس): يقول أبو حيان: "زعم الكوفيون أنها تكون عاطفة فـي المفـردات تقول: قام القوم ليس زيد، وضربت القوم ليس زيداً، ومررت بالقومِ ليس زيـدٍ، ولا يجوز هذا من غير البصريين، وإذا دخلت (إلا) في خبرها فلا تعمل البتّة في لغـة تميم وتعمل في لغة الحجاز، كحالها إذا لم تدخل (إلا) وبناء الاسم ها هنا شاذ مـع بنائه مع ما قال الشاعر:

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1156.

(2) غطاشة، داوود، النحو العربي التطبيقي، ص43.

قد سوأ الناس باباً لـيس بـأس بـهِ   وأصبح الدهر ذو العرنين قد جـدع[1]

والذي نراه أن هذه اللفظة بصرف النظر عما قيل في أصلها وفي اللغة التي انسلت منها إلى العربية، عنصر نفي ليس غير، ولا علاقة لها باسمية ولا بفعليـة، فإن كان الاسم ما يشير إلى مسمى، والفعل ما يشير إلى حدث وزمن، فإن (لـيس) دال يفتقر إلى مدلوله بين المسميات ولا يشير إلى حدث، ولا إلى زمن يدخل علـى الجملة التوليدية الاسمية، فينقلها من معنى الإثبات إلى معنى النفي، وقد يـزاد فـي الخبر حرف الباء أو حرف (من) ليفيد مزيدا من التوكيد للخبر المنفي، مثال قولـه تعالى:

"لستن كأحد من النساء"[2].

"ليس بظلام للعبيد"[3].

نجد في هاتين الآيتين جملتين اسميتين تحويليتين كان التحويل فيهما بالحذف والزيادة فالآية الأولى أصلها التوليدي: أنتن كأحد النساء.

ثم كان التحويل بزيادة عنصر النفي (ليس) فأصبحت: لستن كأحد النساء، ثم دخلت (من) لتفيد توكيد الخبر منفياً.

وكذلك مثلها الآية الثانية، فالأصل التوليدي: هو ظلام.

ثم كان فيها عنصر النفي (ليس)، فأصبحت:(ليس هو ظـلام)، ثـم حـذف المسند إليه لدلالة السياق عليه: ليس ظلاماً، ثم أضيفت للعبيد للتحديد والتخـصيص وأخيراً اتصلت بها الباء لتوكيد الخبر منفياً، فأصبحت:(ليس بظلامٍ للعبيد)[4].

ب - أفعال تعمل بشرط أن يتقدمها نفي أو نهي أو دعاء، وهي أربعة: (زال وبرح وفتئ وانفك) [5].

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1157.

(2) سورة الأحزاب، الأية32.

(3) سورة آل عمران، الأية 182.

(4) عمايرة، أسلوبا النفي والاستفهام ، ص68.

(5) انظر:عمايرة، في التحليل اللغوي، ص157.

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى:

"ولا يزالون مختلفين"[1].

"لن نبرح عليه عاكفين"[2].

"تا الله تفتأ"[3].

فالأصل التوليدي للجملة في الآية الأولى هو:

هم	مختلفون
مبتدأ	**خبر**

ثم دخل عليها عنصر تحويل وهو: لا النافية، والفعل الناقص يزال، فأصبحت جملة تحويلية، أفادت النفي واستمرار ملازمة الخبر للمخبر عنه.

وفي الآية الثانية نجد الأصل التوليدي للجملة هو:

نحن	عاكفون
مبتدأ	**خبر**

فطرأ عليها تحويل بالحذف، والزيادة، أما عنصر الزيادة فهو دخـول(لـن النافية) ودخول الفعل الناقص(نبرح)، ثم حذف المسند إليه (نحن) لدلالـة الـسياق عليه ثم أضيفت شبه الجملة (عليه) للتحديد والتخصيص، فأصبحت لن نبرح عليـه عاكفين.

وأفاد هذا التحويل نفي الانقطاع ،أو استمرارية ملازمة الخبر للمخبر عنه.

وفي الآية الثالثة نجد الأصل التوليدي:

لا تفتأ أنت تذكر يوسف

---

(1) سورة هود، الأية118.

(2) سورة طه، الأية91.

(3) سورة يوسف، الأية185.

ثم طرأ عليها تحويل بالحذف والزيادة، أما الحذف فكان في حرف النفي (لا) وحذف المسند إليه (أنت) لدلالة السياق عليه، ثم تحويل بالزيادة وهو زيادة الفعل الناقص (فتئ) ليفيد التحويل نفي الانقطاع عن النسيان، واستمرارية ملازمة الخبر للمخبر عنه، فأصبحت: تا الله تفتأ تذكر يوسف.

ج – ما يعمل بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية وهو (دام) ، مثال قوله تعالى: "وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا"(1).

أي مدة دوامي حياً، وسميت (ما) هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة(2).

فالأصل التوليدي(أن الله أوصى سيدنا عيسى عليه السلام بالصلاة والزكاة وهو حي)، أي:

أنا	حي
مبتدأ	**خبر**

ثم دخل عنصر التحويل (ما دام) على الجملة، فأصبحت جملة تحويلية تفيد استمرار اتصاف اسمها بخبرها، (أي مدة دوامي حياً).

يقول أبو حيان: "وتوسيط أخبار هذه الأفعال (صار وكان ودام وزال وأخواتها)، واجب، وممتنع، وجائز، فالواجب ما قصد فيه حصر الاسم، فإنه يجيز ليس إلا زيد قائما، وما كان إلا زيد قائماً، وإن كان الأحسن تأخر الاسم نحو قوله تعالى: (ما كان حجتهم إلا أن قالوا)، وكونه فيه ضمير يعود على الخبر نحو: كان أخاك ابنه تريد (كان ابن أخيك أخاك)، أو مشبهاً له، أو سمي بالخبر نحو: كان في الدار ساكنها، وكون الخبر ضميرا متصلا، نحو: كأنك زيد، وكون الخبر ظرفا أو مجروراً مسوغاً لجواز الابتداء بالنكرة نحو: كان في الدار رجل، وكان عندك امرأة"(3).

---

(1) سورة مريم، الأية31.

(2) الأنصاري، أوضح المسالك ج1، ص233.

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1167.

ثم يتابع قوله: "والممتنع، ما قصد فيه حصر الخبر نحو: ما كـان زيـد إلا قائماً، أو عرض لبس نحو: كان قبلك مولاك، كذا قال ابن عصفور وتقدم في نقـل ابن الحاج أن هذا اللبس لا يلتفت إليه وقد أجاز الزجاج في قوله تعالى: (مـا كـان حجتهم إلا أن قالوا) أنه جائز، أن يكون (تلك)الاسم و(دعواهم) الخبـر، والعكـس وقال لا خلاف في ذلك بين النحويين، أو يكون الخبر مما يجب تقديمه نحو: متـى كان القتال، وذلك لأن امتناع المتوسط إنما يكون بسبب وجود التقدم وبسبب وجـود التأخر. والجائز نحو: كان قائماً زيد، هذا مذهب البصريين، وسواء كان مـشتقا أو جامدا وإذا كان المشتق مما يتحمل الضمير تحمله وهو خبر، ولا يجيـز الكوفيـون هذا"[1].

لخبر كان وأخواتها ستة أحوال

الأول: وجوب التأخير وذلك في مسألتين إحداهما أن يكون إعراب الاسم غير ظاهر مثل: كان صديقي عدوي، والثانية أن يكون الخبر محصوراً مثلا قوله تعالى: "وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء و تصدية"[2].

فالأصل التوليدي للجملتين السابقتين:

صديقي	عدوي
مبتدأ	**خبر**

فقد تساوى المبتدأ والخبر في التعريف علـى مبـدأ الرتبـة يكـون الأول (صديقي) هو المبتدأ والثاني (عدوي) هو الخبر، ثم دخل عنصر التحويـل (كـان) على الجملة لتفيد اتصاف اسمها بخبرها، في الزمن الماضي فأصبحت:

كان	صديقي	عدوي
عنصر تحويل	**اسم كان**	**خبر كان**

وهذا هو الأصل وجوب تأخير خبر كان على اسمها.

وفي المثال الثاني يكون الأصل التوليدي هو:

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1168.

(2) سورة الأنفال، الأية35.

صلاتهم	مكاء	عند	البيتِ
مبتدأ	**خبر**	**ظرف**	**مضاف إليه**

ثم دخل عنصر التحويل (كان) على الجملة، ليفيد اتصاف اسمها بخبرها، في وقت التكلم وهوالزمن الماضي، ثم دخلت (إلا) أداة الحصر لانحصار الخبر وحكم تأخر الخبر عن الاسم في هذه الحالة، الوجوب لوجود المانع ليصبح الأصل التحويلي: (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء).

الثاني: وجوب التوسط بين العامل واسمه، وذلك في مثل قولنا: يعجبني أن يكون في الدار صاحبها، فلا يجوز في هذا المثال تأخير الخبر عن الاسم كي لا يلزم منه عودة الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، كما لا يجوز أن يتقدم على أن المصدرية كي لا يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول، فلم يبق إلا توسط هذا الخبر على ما ذكرنا.

الثالث: وجوب التقدم على الفعل واسمه جميعا، وذلك فيما إذا كان الخبر مما له الصدارة كاسم الاستفهام نحو: أين كان زيد ؟

الرابع: امتناع التأخر عن الاسم، مع جواز التوسط بين الفعل واسمه أو التقدم عليهما، وذلك فيما إذا كان الاسم متصلاً بضمير يعود على بعض الخبر، ولم يكن ثمة مانع من التقدم على الفعل، نحو: كان في الدار صاحبها، وكان غلام هندٍ بعلُها، يجوز أن تقول ذلك ويجوز أن تقول: في الدار كان صاحبها، وغلام هندٍ كان بعلُها بنصب - غلام – ولا يجوز في المثالين التأخير عن الاسم.

الخامس: امتناع التقدم على الفعل واسمه جميعاً، مع جواز توسطه بينهما أو تأخره عنهما جميعاً، نحو: هل كان زيد صديقك، ففي هذا المثال يجوز هذا،ويجوز:هل كان صديقك زيد ؟ ولا يجوز تقديم الخبر على هل لأنها لها صدر الكلام، ولا توسيطه بين هل والفعل، لأن الفصل بينهما غير جائز.

السادس: جواز الأمور الثلاثة، نحو: كان محمد صديقك ويجوز فيها ذلك كما يجوز أن تقول: صديقك كان محمد، وأن تقول: كان صـديقَك محمـد بنصب الصديق(1).

2.2 أفعال المقاربة والرجاء والشروع

وهذه الألفاظ تدخل على الجملة الاسمية ، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، غير أنها أفردت عن (كان وأخواتها) لما تختص به من أحكام وهي على ثلاثة أنواع :

أ – أفعال المقاربة، وهي: (كاد، وكرب، وأوشك، وهلهل) ، وتدل على قرب وقوع الحدث الذي لم يحصل بعد ، بل أشرف على أن يحصل أو يقع .

ب – أفعال الرجاء، وهي: (عسى ، وحرى ، واخلولق) وهي لمقاربة الأمر علـى سبيل الرجاء والطمع في حصوله ، نحو: عسى الله أن يشفي كل مريض، تريد: أن قرب شفائه مرجو من عند الله مطموع فيه .

جـ - أفعال الشروع، وهي كثيرة أشهرها: (أنشأ، أخذ، جعل، ابتدأ، انبرى، طفق، قام، ...) وتدل على البدء بالفعل والقيام به .

وهذه الأفعال جميعا مساوية لـ(كان وأخواتها) في النقـصان، واقتفـاء اسـم مرفوع وخبر منصوب، غير أنها اختلفت عن (كان وأخواتها) في خمسة أمور هي:

1 – أن يكون خبرها جملة، وندر مجيء خبر (عسى وكاد) مفردا .

2 – أن تلك الجملة لا تكون إلا فعلية، وندر مجيء خبر (جعل) جملة اسمية .

3 – أن تلك الجملة الفعلية لا يكون فعلها إلا مضارعا، وندر مجيئه ماضيا .

4 – أن ذلك الفعل لا يكون فاعله إلا ضميرا عائدا على الاسم، تقول : (كـاد زيـد ينطلق) ولا يجوز قول : (كاد زيد ينطلق أخوه) .

5 – أن الفعل المضارع الواقع خبرا لها يتأرجح بين الاقتـران بـ (أن) أو عـدم الاقتران كثرة أو قلة، وجوبا أو جوازا(2) .

---

(1) عمايرة، في التحليل اللغوي ، ص123.

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج115/7.

وتسمى هذه الكلمات التي تعد عوامل لفظية نواسخ لأنها تزيل حكم المبتدأ والخبر وكما هو معلوم أن العلاقة الإسنادية في الجملة الاسمية التوليدية مجردة من الزمن عكس ما هو مألوف في الجملة الفعلية، حيث زمن تحقق الحدث هو من مقومات هذه الجملة[1] .

والجملة الاسمية التي تدخل عليها (ظن وأخواتها) هي جمل محولة تحويلا جذريا حيث تصبح فعلية، و(ظن وأخواتها) هي عناصر لسانية تدخل على الجملة الاسمية فتحولها إلى فعلية[2] .

وقد سماها سيبويه (180هـ) الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تعتمد على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك : حسب عبدالله زيداً بكراً ، وظن عمرو خالداً أباك، وخال عبدالله زيداً أخاك، وهذا بين في أن الإسناد قائم بين المفعول به الأول لهذه الأفعال والمفعول الثاني غير أن المتكلم يريد أن يوقع على هذا الإسناد حالته من الشك واليقين، فهو إسناد إضافة، وإذن يصبح الإسناد في جملة (ظن وأخواتها) إسنادا مركبا، الإسناد الأول وهو الأصلي ما يكون بين المفعولين الأول والثاني، والإسناد الثاني ما ينصب عليها من أفعال القلوب وفاعليها ، يقول ابن يعيش : اعلم أن هذه الأفعال غير متوفرة، ولا واصلة منك إلى غيرك وإنما هي أمور تقع في النفس، وتلك الأمور علم وظن وشك[3] .

والجمل المتضمنة هذه الأفعال هي جمل محولة تحويلاً جذرياً، فعلى الرغم من أن أصلها هو جملة اسمية فقد أصبحت تعد جملاً فعلية وهذه الأفعال تجعل الخبر يقيناً أوشكاً، والبنية العميقة لها أصلها: (مبتدأ + خبر)، وعند دخول هذه النواسخ (عناصر التحويل) تنصب هذين الركنين مفعولين لها، وهذه الأفعال الناسخة نوعان:

1 – أفعال القلوب : وسميت بأفعال القلوب لأن معانيها قائمة بالقلب متصلة بها، أي أن أحداثها تجري داخل القلب والنفس، وهي تدل إما على اليقين وإما على الرجحان أي الظن .

---

(1) انظر: بو معزة، التحويل في النحو العربي، ص51.

(2) المرجع نفسه، ص51.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص117.

أ – أفعال اليقين: رأى القلبية لا البصرية، علم، وجد، ألفى، درى .

ب – أفعال الرجحان : ظن ، خال ، حسب ، زعم ، عد .

والنحويون استنادا إلى فكرة الأصل التي تعد إحدى الركائز التي تقوم عليها نظرية العامل يذهبون إلى أن جملة (رأيت العلم نافعاً) محولة تحويلاً جـذرياً بنيتها العميقة أو الأصل التوليدي لها: (العلم نـافع) وجملـة (ظـن الطالـب الامتحان سهلاً) بنيتها العميقة وأصلها التوليدي (الامتحان سهل) فهذه النواسخ حين تدخل على هذه الجمل الاسمية تنسخها وتغير حكمها وإعرابهـا، فيـصبح المبتدأ مفعولا به أول، ويصبح الخبر مفعولا به ثانياً .

2 – أفعال التحويل : وهي الأفعال التي بمعنى صير وهي : جعـل، تـرك، أخـذ. ويذهب النحويون إلى أن مفعوليها ليس أصلهما مبتدأ وخبر، والذي يطمأن إليه هو أن مفعوليها يكونان جملة اسمية محولة، فالجملة الواردة في قوله تعـالى " الذي جعل لكم الأرض فِراشاً " وهي (جعل لكم الأرض فِراشاً) جملة محولـة تحويلاً جـذرياً أصـلها التوليـدي (الأرض فِـراش) وهـي جملـة اسـمية تحويلية لغرض بلاغي، شأنها شأن الجملة (جعل الله الناس معادن) التي أصلها (الناس معادن)، والجملة الواردة في الآية الكريمة "واتخذ الله إبـراهيم خلـيلاً" أصلها التوليدي (إبراهيم خليل)[1] .

ولتوضيح ما سبق، سندرس الأمثلة التالية :

أ – كاد علي ينجح .

ب – أوشك المطر أن ينهمر ، ينهمر .

ج – قوله تعالى : " يكاد زيتها يضيء"[2] .

د – أخذ البرد يشتد .

هـ - كرب القلب يذوب .

و – قوله تعالى: " عسى ربكم أن يرحمكم "[3] .

---

(1) انظر: بو معزة، التحويل في النحو العربي، ص50، 51، 52.

(2) سورة النور، الأية 30.

(3) سورة الإسراء ، الآية 8 .

ز – جعل الرجل يرسل رسولاً .

ح – حسب الضمآن السراب ماء .

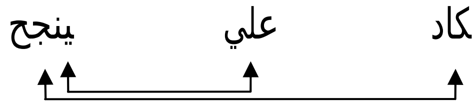
جميع هذه الجمل جمل تحويلية، وسندرس كل جملة على حدى ونبين التحويل الذي طرأ على كل جملة وما هو الأصل التوليدي لها .

أما في المثال (أ) " كاد علي ينجح " نجد أن هذه الجملة تحويلية ، يتحدث المتكلم عن اقتراب علي وليس غيره من النجاح، ولكنه لم ينجح :

كاد	علي	ينجح
عنصر تحويل يفيد اقتراب وقوع الحدث	**فاعل مقدم للعناية والاهتمام**	**فعل مضارع**

فالأصل التوليدي " ينجح علي " .

يقول عمايرة: لا فائدة في القول بأن (علي) اسم كاد التي هي فعل صلته بالفعلية ليست قائمة، فتنقصه إحدى الركيزتين الأساسيتين اللتين يقوم عليهما الفعل وهي (الحدث)، ولست أدري إن كانت الركيزة الثانية (الزمن) واضحة أم أن الكلمة تفتقر إليها أيضا، ولا فائدة في البحث لكلمة (ينجح) عن فاعل مستتر تقديره (هو) يعود على (علي)، فترابط الكلمات في الجملة : (1)



وفي المثال (ب) (أوشك المطر أن ينهمر)، جملة تحويلية أفاد دخول عنصر التحويل (أوشك) معنى المقاربة، وعلى أن الحدث لم يحدث ولكنه وصل إلى مرحلة قريبة جدا من الوقوع .

والأصل التوليدي للجملة هو : ينهمر المطر .

ثم تقدم الفاعل للعناية والاهتمام، ودخلت أن والتي هي أيضا عنصر تحويل لزيادة توكيد الاقتراب ، فأصبحت :

---

(1) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص117.

ينهمر	أن	المطر	أوشك
فعل مضارع	**عنصر تحويل**	**فاعل مقدم للعناية**	**عنصر تحويل**

وفي المثال (ج) قوله تعالى : "يكاد زيتها يضيء"، جملة تحويليـة، ونجـد أن الجملة محولة بزيادة عنصر التحويل (يكاد) وفي هذه الآية يلاحظ مجـيء خبرهـا وحدة إسنادية مضارعية هي (يضيء) وهي تدل على مقاربة حدوث الإضاءة مـن الحدوث، ولكنه لا يقع في الزمن الحاضر أو الزمن المطلق بل يستحيل وقوعه(1) .

وفي المثال (د) (أخذ البرد يشتد)، جملة تحويلية جاء التحويل فيهـا بـدخول عنصر التحويل (أخذ) وتقديم الفعل للاعتناء به، فالأصل التوليدي هو (البرد يشتد).

يقول عمايرة: في هذه الجملة وردت (أخذ) تشير إلى زمـن ولا تـشير إلـى حدث، ولما كان الفعل يرتكز على ركنين أساسيين ليعد فعلا تاما يأخـذ فاعلـه أو فاعله ومفعوله، هما الزمن والحدث، ولما كان ما يسمى بالفعل الناقص عندما يشير إلى حدث بالإضافة إلى إشارته إلى زمن، و(أخذ) في هذا المثال تختلف عن (أخـذ) في قولنا : (أخذ علي القلم)، التي يتجسد فيها الركنان الزمن والحـدث ولا يكتمـل معناها إلا بذكر الفاعل والمفعول به، لتكون جملة مكونة من الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وتنتظم فيها الكلمات طبقا لإطار مـن أطـر الجملة التوليدية الفعلية، فإن أخذ في المثال (أخذ البرد يشتد) ليست بفعل ولا علاقـة لها بالفعلية، هي عنصر تحويلي يفيد الإشارة إلى زمن ليس غير، فالجملة في أصلها كما يلي : يشتد البرد (VS) = جملة توليدية فعلية

ولما أراد المتكلم أن يخص البرد بعناية واهتمام قدمـه ، والعـرب إن أرادت العناية بشيء قدمته ، فأصبح فاعلا مقدما للعناية والاهتمام ، وأصبحت الجملة جملة تحويلية تم فيها التحويل بالترتيب (البرد يشتد) ، ولكن ليس هذا هو المعنـى الـذي يريده المتكلم فيتوقف عنده ، بل يريد أن يشير إلى زمن إحساسه بـالبرد (يـشتد) ، فأدخل عنصر تحويل جديد (تحويل بالزيادة) لتصبح الجملة : (أخذ البـرد يـشتد) ،

(1) بو معزة، التحويل في النحو العربي، ص149.

فأخذ تشير إلى الزمن لا غير ، و(البرد) بتقديمها تلفت الانتباه إلى ما أخـذ يـشتد ، فهو البرد ليس غير، و(يشتد) هي الحدث الذي ترتبط به الكلمتان في الجملة[1] .

وفي المثال (هـ) "كرب القلب يذوب" جملة تحويلية جـاء التحويـل بالزيـادة والترتيب، أما الزيادة فكانت بزيادة عنصر التحويل (كرب) ليفيد معنى المقاربة على وقوع الحدث، ثم كان الترتيب بتقديم الفاعل (القلب) على الفعل للعناية والاهتمـام ، فالأصل التوليدي للجملة هو :

يذوب القلب (VS) = جملة توليدية فعلية .

وفي المثال (و) قوله تعالى " عسى ربكم أن يرحمكم"

فالأصل التوليدي هو: يرحمكم ربكم إياكم، فانتقل ضمير النـصب المنفـصل ليصبح ضميراً متصلاً تقدم على فاعله ، ثم تقدم الفاعل على الفعل للعناية والاهتمام، ولبيان أنه هو المختص بالرحمة وليس غيره، فأصبحت الجملة :

ربكم يرحمكم

ولما كانت هذه الجملة تحمل معنى الإخبار مع التوكيد، تقدم الفاعل على الفعل للعناية والاهتمام به، وأفاد دخول عنصر التحويل (عسى) الرجاء، ودخول عنـصر التحويل (أن) للتوكيد، فأصبحت الجملة في الآية : [2]

عسى	ربكم	أن	يرحمكم
عنصر تحويل أفاد الرجاء	**فاعل مقدم للعناية**	**عنصر اقتضى وجوده دخول عسى**	**فعل مضارع**

وفي المثال (ز) "جعل الرجل يرسل رسولاً"، جملة تحويليـة جـاء التحويـل بالزيادة والترتيب، أما الزيادة فكانت بدخول عنصر التحويل (جعل) ثم تقدم الفاعـل على فعله للعناية والاهتمام فأصبحت الجملة :

جعل	الرجل	يرسل	رسولاً
عنصر تحويل	**فاعل**	**فعل مضارع**	**مفعول به**

(1) انظر: عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص118، 119.

(2) المرجع نفسه، ص120.

وفي المثال (ح)

(حسب الضمآن السراب ماء)، جملة تحويلية جاء التحويل بزيادة العنصر (حسب) والذي يفيد معنى الظن، وهذا التحويل في هذه الجملة تحويلاً جذرياً حول الجملة من إسمية (السراب ماء)، إلى جملة فعلية (حسب الضمآن السراب ماء) فأصبح المبتدأ مفعولاً به أول والخبر مفعولاً ثانياً .

وبهذا نكون قد درسنا (ظن وأخواتها) كعناصر تحويل .

3.2 النواسخ الحرفية (إن وأخواتها)

تنسخ هذه الحروف الحكم الإعرابي للمبتدأ والخبر، فيكون المبتدأ منصوبا والخبر مرفوعا، ويسمى المبتدأ اسما للناسخ، والخبر خبرا له والحروف الناسخة تؤدي معاني في الجملة الاسمية تؤدى في العادة بصيغة الفعل[1].

وسندرس في هذا الباب (إن وأخواتها) أو كما تسمى الأحرف المشبهة بالفعل، (وسميت مشبهة بالفعل لفتح أواخرها، كالماضي، ووجود معنى الفعل في كل واحدة منها، فإن التأكيد والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي، هي من معاني الأفعال) [2].

ومن ثم سندرس دخولها على الجملة الاسمية وما يطرأ عليها من تغيير في الدلالة، والأحرف المشبهة بالفعل ستة هي: (إن وأن وكأن ولكن وليت ولعل).

يقول أبو حيان: (إن وأخواتها ينصبن الاسم بعدهن، وهن يرفعن الخبر، هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون وتبعهم السهيلي إلى أن الخبر باق على رفعه الذي كان عليه قبل دخولهن)[3].

إذن إن وأخواتها يدخلن على الجملة الاسمية فينصبن المبتدأ ويسمى اسمهن ويبقين الخبر مرفوعا ويسمى خبرهن.

---

(1) أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص190.

(2) الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2، ص298.

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1237.

1 – **(إنّ)**، يقول أبو حيان: (إن) للتوكيد، ولذلك أجيب بها القسم، كما يجاب باللام، وذلك في قولك: لزيد قائم، وقال الفراء: إن زيدا قائم، وأن المفتوحة قالوا معناها التوكيد، وتميم وقيس يبدلون من همزتها عينا(1).

إذن (إن وأن) هما لتوكيد النسبة، ونفي الشك عنها والإنكار، مثال: إن العلم نور، فالأصل التوليدي لهذه الجملة هو: العلم نور.

فهذه الجملة هدفها الإخبار ثم دخل عليها عنصر من عناصر التحويل وهو (إن) فأفادت التوكيد ونفي الشك فأصبحت:

نور	العلم	إن
خبر إن	اسم إن	عنصر تحويل

وقد يزداد توكيد الخبر كما في المثال في قولنا:(إن العلم لنور).

ففي هذا المثال نجد أنه قد دخل على الجملة الاسمية عنصران من عناصر التحويل هما: إن ولام التوكيد، وهذه اللام جاءت لتوكيد الخبر ونفي الشك عنه تماما.

2 – **(لكنّ)**، يقول أبو حيان: (لكن للاستدراك قيل وللتوكيد، والاستدراك هو الخبر توهم أنه موافق لما قبله في الحكم، فأتي به لرفع ذلك التوهم، ولتوكيد الأول وتحقيقه، تقول ما قام زيد لكن عمرا قاعد، لمن قال: ما قام زيد توهم أن عمر مثله لنسبة بينهما أو ملابسة، ونحو: لو قام فلان لفعلت لكنه لم يقم، فأكدت ما دلت عليه، ولو تم إن ما كان بعدها موافقا لما قبلها، فالإجماع على أنه لا يجوز، نحو: ما هذا متحرك لكنه ساكن، وما هذا أسود لكنه أبيض، وإن كان خلافا ففي جوازه خلاف وفي تصحيح المنع أو الجواز خلاف نحو: ما هذا آكل لكنه شارب(2).

إذن تأتي لكن للاستدراك وللتوكيد، أما الأولى – الاستدراك – هو تعقيب الكلام بنفي يتوهم ثبوته، أو إثباته، ما يتوهم نفيه، وهذا يستلزم أن يسبقها كلام له صلة بمعمولها، وأن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها في المعنى، ومغايرا له، وتقع

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1237.

(2) المرجع نفسه، ج3، ص 1237.

بعد النفي والإثبات واستعمال (لكن) في الاستدراك هو الغالب فيها، وقـد تـستعمل لتأكيد النسبة وتقويتها في ذهن السامع، إيجابية كانت أو سلبية[1].

مثال على الاستدراك: زيد شجاع، لكنه بخيل

فالأصل التوليدي لهذه الجملة:

زيد	شجاع	هو	بخيل
مبتدأ	خبر	مبتدأ	خبر

لأن من لوازم الشجاعة الجود، فإذا وصفنا زيدا بالشجاعة فربما يفهم أنه جواد أيضا، لذلك نستدرك بقولنا: (لكنه بخيل).

إذن، دخل على الجملة عنصر من عناصر التحويل وهو (لكـن) للاسـتدراك بالقول ونفي صفة الجود عن زيد، فأصبحت الجملة:

(لكنه بخيل)

وتأتي (لكن) للتوكيد، مثال:

(لو جاءني أحمد أكرمته، لكنه لم يجئ)

فالأصل التوليدي لهذه الجملة هو:

(لو جاءني أحمد أكرمته، هو لم يجئ)

ثم دخل عليها عنصر من عناصر التحويل وهو (لكن) ليفيد تأكيد نفي مجـيء أحمد فأصبحت الجملة:

لو جاءني أحمد أكرمته، لكنه لم يجئ.

3 – **(كأنّ)**، يقول أبو حيان: (كأن للتشبيه، مركبة من كاف ومن أن، واعتُنِـي بحرف التشبيه فقدم ففتحت همزة (أن)، هذا مـذهب الخليـل وسـيبويه

---

(1) الأنصاري، أوضح المسالك، ج1، ص315.

وجمهور البصريين، والفراء، وقال بعض البصريين هذا خطأ وأولى أن يكون حرفا بسيطا وضع للتشبيه كالكاف[1].

إذن (كأن) تفيد التشبيه المؤكد، لأنها في الأصل مركبة من (أن) التوكيدية وكاف التشبيه، فإذا قلت: (كأن العلم نور)، فالأصل: "إن العلم كالنور"، ثم أنهم لما أرادوا الاهتمام بالتشبيه، الذي عقدوا عليه الجملة، قدموا الكاف وفتحوا همزة (إن) مكان الكاف التي هي حرف جر وقد صارت وإياها حرفا واحدا يراد به التشبيه المؤكد[2].

مثال: قوله تعالى: "كأنها كوكب دري"[3].

فالأصل التوليدي للتركيب السابق هو:

هي	كوكب	دري
مبتدأ	خبر	نعت

ثم دخل على الجملة عنصر من عناصر التحويل وهو (كأن) ليفيد التشبيه المؤكد، فأصبحت:

(كأنها كوكب دري)

4 – **(لعلّ)**، يقول أبو حيان: (لعل للترجي في المحبوب والإشفاق في المحذور ويعبر النحاة عن الإشفاق بالتوقع، ولا تدخل (لعل) إلا على الممكن، لا يقال لعل الشباب يعود، ومن الإشفاق قوله تعالى: "فلعلك باخع نفسك" وزعم الكسائي والأخفش أنها تأتي للتعليل، كقول: أفرغ لعلنا نتغدى. أي لنتغدى[4].

إذن، يفيد الحرف (لعلّ) معاني منها الترجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه والتعليل والاستفهام.

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1238.

(2) الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2، ص299.

(3) سورة النور، آية 35.

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1240.

مثال الترجي في المحبوب:

قوله تعالى: "لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا"[1].

فالأصل التوليدي للتركيب السابق هو:

الله	يحدث بعد ذلك أمرا
مبتدأ	**خبر**

ثم دخل على الجملة عنصر من عناصر التحويل، وهو (لعـل) ليفيـد معنـى الترجي في حدوث الشيء المحبوب.

فأصبحت:

لعل	الله	يحدث أمرا
عنصر تحويل	**اسم لعل**	**خبر لعل**

ومن معاني الإشفاق في المكروه:

قوله تعالى: "فلعلك باخع نفسك"[2].

فالأصل التوليدي للتركيب هو: أنت باخع نفسك

ثم دخل على الجملة عنصر من عناصر التحويل وهو (لعلّ) لتـصبح الجملـة تحويلية:

لعلك	باخع	نفسك
عنصر تحويل	**اسم لعل**	**خبر لعل**

ومن معاني التعليل: قوله تعالى: "لعله يتذكر"[3].

هو	يتذكر
مبتدأ	**خبر**

(1) سورة الطلاق، آية 1.

(2) سورة الكهف، آية 6.

(3) سورة طه، آية 24.

ثم دخل على الجملة عنصر من عناصر التحويل، وهو (لعـل) ليفيـد معنـى التعليل على مذهب الأخفش، والكسائي، ومعنى لعله يتذكر أي: ليتذكر.

5 – **(ليت)**، يقول أبو حيان: (ليت للتمني، وتكون في المـستحيل، والممكـن نحو: ليت الشباب عائد، وليت زيدا قائم ويقال: (لتّ) بإبدال اليـاء تـاء وإدغامها في التاء ولا تكون في الواجب لا تقول: ليـت غـدا يجـيء، والترجي والتمني من باب الإنشاء، فيشكل تعليقهما بالماضي، وقد جـاء الماضي خبرا لها)[1].

إذن، ليت هو حرف للتمني، مثال ذلك:

(ليت الشباب عائد)

وفي حقيقة الأمر في هذه الجملة وقوع المعنى مستحيل، ثـم دخـل عنـصر التحويل (ليت) على الجملة ليفيد معنى التمني، فأصبحت الجملة:

ليت	الشباب	عائد
عنصر تحويل	**اسم ليت**	**خبر ليت**

إذن، لا يجوز تقدم خبر الأحرف المشبهة بالفعل عليها ولا على اسمها، إلا إذا كان ظرفا أو مجرورا، فيجوز.

يقول أبو حيان: لا يتقدم خبرهن عليهن، ولا على اسمهن، إلا إن كان ظرفا أو مجرورا، فيجوز، وقد يجب نحو: إن في الدار ساكنها، وإن عند هند بعلها، ويقـدر العامل فيها بعد الاسم ولو توسط بينها وبين اسمها بمعموله جاز، نحو: إن بك كفيلين أخواك، فإن أدخلت اللام على الخبر وقلت: لأخواك، جاز عند البصريين[2].

إذن، لا يجوز أن يتقدم خبر إن وأخواتها على اسمها إلا إذا كان شـبه جملـة نحو: قوله تعالى: "إن مع العسر يسرا "[3].

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1241.

(2) المرجع نفسه، ج3، ص 1244.

(3) سورة الشرح، آية 6.

فالأصل التوليدي هو:

اليسر	مع العسر
مبتدأ	**(شبه جملة) خبر**

فطرأ عليها تحويل بالترتيب، والزيادة، وهو زيادة " إن" للتوكيد ومن ثم تقـدم الخبر "شبه الجملة" للعناية به،وتحويل بالحذف وهو حذف (ال) التعريف من كلمـة اليسر لإخراج الكلمة من الخصوص الى العموم، فأصبحت:

إن	مع العسر	يسرا
عنصر	**(شبه جملة)**	**اسم إن**
تحويل	**خبرها**	**مؤخر**

ومن المواطن التي يجب فيها تقدم الخبر شبه الجملة على الاسم إذا كان الاسم مقترنا بلام التأكيد نحو قوله تعالى:

"إن في ذلك لعبرة"[1].

فالأصل التوليدي للجملة هو:

عبرة	في ذلك
مبتدأ	**خبر**

ثم دخل عنصر التحويل "إن" للتوكيد ثم طرأ عليها تحويل بالترتيـب، فتقـدم الخبر (شبه الجملة) على الاسم للعناية به، ومن ثم دخلت لام التوكيد علـى الاسـم المؤخر لتوكيده.

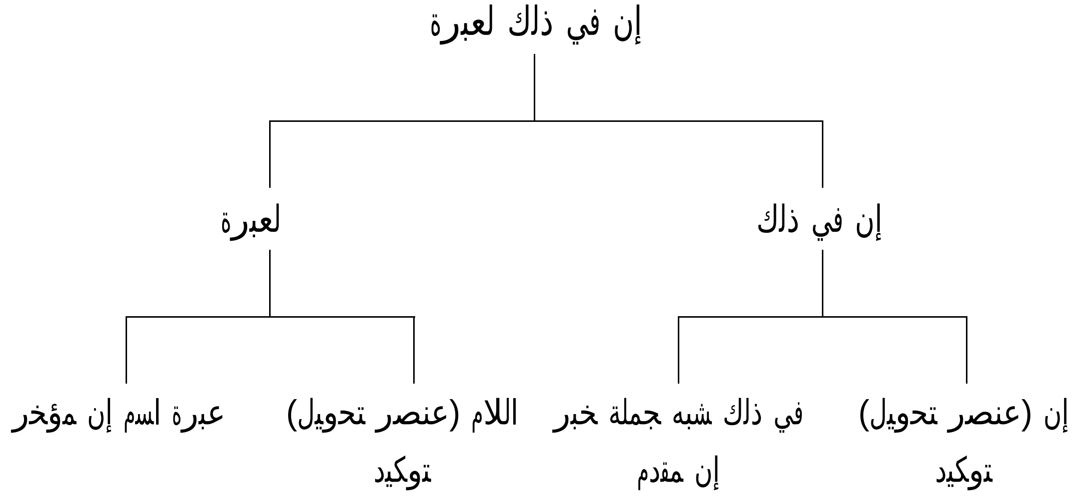
فأصبح التركيب:

إن	في ذلك	لـ	ـعبرة
عنصر	**(شبه جملة)**	**عنصر**	**اسم إن**
تحويل	**خبر إن مقدم**	**تحويل**	**مؤخر**

---

(1) سورة النور، آية 44.

ونوضحها في المخطط الآتي:



قد يحذف خبر إن وأخواتها، إذا دل عليه دليل، ويحذف وجوبا في صيغة اشتهر بحذفه فيها، وهي صيغة: (ليت شعري) كأن تقول: ليت شعري أي شيء أقلقك، والتقدير: (ليت شعري حاصل)[1].

يقول أبو حيان: في حذف خبر إن وأخواتها، للعلم به ثلاثة مذاهب، أحدها: الجواز وسواء أكان معرفة أو نكرة، وهو مذهب سيبويه، قال: يقول الرجل للرجل هل لكم أحد إن الناس (ألب) عليكم، فيقول، إن زيدا وإن عمرا، أي إن لنا.

الثاني: مذهب الكوفيين اختصاص جواز حذفه بأن يكون نكرة نقله عنهم الأخفش الصغير.

الثالث: مذهب الفراء جواز حذفه معرفة أو نكرة إلا أن شرط جواز الحذف التكرير نحو: (إن محلا وإن مرتحلا).

والصحيح مذهب سيبويه[2].

فالأصل التوليدي في قول سيبويه هو:

زيد	لنا
مبتدأ	**خبر**

---

(1) مغالسي، النحو الشافي، ص 236.

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1243.

ثم دخل عليه عنصران من عناصر التحويـل، أولهمـا دخـول إن المؤكـدة، وثانيهما الحذف وهو حذف الخبر المقدم للعالم به فأصبحت الجملة:

زيدا	Ø	إن
اسم إن مؤخر	**خبر مقدم محذوف**	**عنصر تحويل**

إذا لحقت (ما) الزائدة الأحرف المشبهة بالفعل كفتها عن العمـل فيرجـع مـا بعدها مبتدأ وخبراً، وتسمى (ما) هذه (ما الكافة) لأنها تكف ما تلحقه عن العمل.

يقول أبو حيان: (إذا لحقت هذه الحروف (ما) غير الموصولة ارتفع ما بعـدها بالابتداء، وكفتها (ما) عن العمل، وجاز أن تليه الجملة الفعلية فتكون (مـا) مهيئـة وموطئة، قال تعالى: "كأنما يساقون إلى الموت"[(1)].

مثال قوله تعالى: "إنما إلهكم إله واحد"[(2)].

فالأصل هو إلهكم إله واحد.

فدخل على الجملة عنصر من عناصر التحويل وهو "إن" لتفيد التوكيد ثم دخلت (ما) الكافة لتفيد الحصر والتوكيد بأنه لا إله موجود إلا الله عز وجل. فأصبحت:

واحد	إله	إلهكم	إنما
نعت	**خبر**	**مبتدأ**	**عنصر تحويل أفاد الحصر والتوكيد**

6 – **(لا)** النافية للجنس، وهي التي تدل على نفي الخبر عن الجنس الواقـع بعـدها على سبيل الاستغراق، أي: يراد بها نفيه عن جميع أفراد الجنس نصا، لا على سبيل الاحتمال، ونفي الخبر عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراده[(3)].

يقول تعالى: "ذلك الكتاب لا ريب فيه"[(4)].

فالأصل التوليدي للجملة:

---

(1) سورة الانفال، آية 6.

(2) سورة فصلت، آية 6.

(3) الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2، ص329.

(4) سورة البقرة، آية 2.

موجود	ريب
خبر	**مبتدأ**

ثم دخل على الجملة عنصر من عناصر التحويل وهو (لا) النافية للجنس لنفي الريب وهو الشك عن الكتاب، وحذف خبر (لا) للعلم به فأصبح التركيب:

فيه	Ø	ريب	لا
فضلة	خبر لا محذوف	اسم لا	عنصر تحويل

4.2 الحروف المشبهة بـ(ليس)

فصل في (ما ولا ولات وإن المعملات عمل ليس تشبيها بها)

1 – (ما)

عندما تدخل (ما) على الجملة الفعلية لا تترك أثراً في الفعل وعندما تـدخل على الجملة الاسمية تحولها من الإثبات إلى النفي، وكانت بعض قبائل الحجاز تغير حركة الخبر كما تغيره عند دخول ليس عليها، في حين أهملت تميم هذه الحركة في لغتها، وقد عد سيبويه هذا القياس في اللغة والتماثل بين الحركة التي تقتـضيها مـا وتلك التي تقتضيها(ليس) على المسند فقد ألحقت (ما) بليس ولم توضع معها في باب واحد، في حين وضعت (ليس) مع (كان) وأخواتها في باب واحد على الرغم ممـا بينهم من اختلاف في المعنى[1].

وقد اشترط النحاة لإعمال (ما) عمل ليس شروطا من أهمها:

1- ألاّ يتقدم اسمها على خبرها.

2- ألاّ ينتقض نفي الخبر بإلا.

3- ألاّ يفصل بينها وبين اسمها بأن الزائدة.

4- ألاّ يليها معمول الخبر.

5- ألاّ تتكرر.

6- ألاّ يبدل من الخبر بدل مصحوب بإلا.

(1)عمايرة، في التحليل اللغوي، ص163.

مثال قوله تعالى: "ما هذا بشراً"[1].

فالأصل التوليدي للجملة السابقة:

بشر	هذا
خبر	**مبتدأ**

ثم دخل عنصر التحويل (ما) على الجملة، فاقتضى أن يأخذ الخبر (بشر) حركة النصب، اقتضاء لعنصر النفي، فأصبحت: ما هذا بشراً.

أي أنها تحولت من الإثبات إلى النفي.

2 – (لا)

يبدو أن هذه الأداة لتعدد الأنماط التي تأتي فيها ولتنوع الحركة الإعرابية على الاسم الذي يليها، جعلت النحاة يدرسونها في غير موقع.

حيث تعددت استخدامات (لا) فتارة يحلقها النحاة بـ(ليس)، وأخرى بـ(أن) وأخرى تدخل على الفعل ومرة تكون حرف جواب وحرفاً مهملاً وحرف عطف. ومن ينظر في هذه الأداة يجد أنها عنصر نفي ليس غير تدخل على الجملة فتحول معناها من الإثبات إلى النفي، ولا قيمة دلالية للحركة الإعرابية بالرفع أو بالنصب على المبتدأ بعدها[2].

مثال قوله تعالى: "لا شريك له"[3].

فالأصل التوليدي:

له	شريك
خبر	**مبتدأ**

ثم دخل عنصر التحويل (لا) ليحول معنى الجملة من الإثبات إلى النفي:

له	شريك	لا
خبرها	**اسمها**	**عنصر تحويل**

(1) سورة يوسف، 31.

(2) انظر:عمايرة، في التحليل اللغوي، ص165.

(3) سورة الأنعام، 163.

3 – (لات)

الاسم بعدها تارة منصوب وأخرى مجرور، وثالثة فيما يرويه النحـاة بأنـه رأي الأخفش مرفوع، وهذا يشير إلى أن الحركة الإعرابية ليست بذات قيمة دلاليـة في هذا التركيب، وأن القيمة الدلالية لـ(لات) التي تنقل التركيب الجملي من الإثبات الى النفي، ولعل ورود الحركات المختلفة على آخر الاسم الذي يليها أمر يرجع إلى لهجات القبائل قديماً[1].

ومما يبدو واضحا أن (لات) وحدة لغوية واحدة وليست مركبة، كمـا ذكـر النحاة من جزئين، وإن كان الأمر كذلك فإن هذا الأصل قد نسي ولم يعد له ما يربط الكلمة به، فأخذ المتكلم العربي يستعمل هذه اللفظة لنفي الزمن، لأن الشواهد الواردة من القرآن ومن الشعر تشير إلى أن معمولها أو – معموليها – اسما زمان، أحدهما محذوف.

ونحن نرى ما يراه النحاة في النقطة السابقة، ولكنا نحلل الجملة علـى أنهـا قائمة على التحويل بالحذف قبل دخول (لات) عليها، فالمتكلم يفكر بأبواب نحوية ثم يجسد تلك الأبواب بممثلات صرفية، فإن لم تكن به حاجة لتفسير باب نحوي أو إن كان عدم تجسيده أكثر بلاغة وبيانا فإنه لا يعطيه مبنى صرفياً[2].

مثال قوله تعالى: " ولات حين مناص" [3].

فهي مكونة من عنصر نفي: Ø + خ

فـ(لات) عاملة عمل ليس مع حذف اسمها، والتقدير(ولات الحـين حـين مناص) وحكم حذف أحد معموليها واجب، والمعنى: (ليس الوقت وقت مهرب)[4].

وأفاد دخول عنصر التحويل لـ(لات) على الجملة، التحويل من الإثبات إلى النفي.

---

(1)عمايرة، في التحليل اللغوي، ص167.

(2) انظر: عمايرة، أسلوبا النفي والاستفهام في العربية، ص76.

(3) سورة ص، الأية3.

(4) الأنصاري، أوضح المسالك، ج3،ص277.

4 – (إن)

إن من أقرب أقوال النحاة، والفصل في هذه الأداة، ما ذهـب إليـه الفـراء والفارسي ومن بعدهم أنها لمطلق النفي[1].

وما يقوله الرماني من أن كل (إن) بعدها (إلا) فهي للنفي[2].

فهي وحدة لغوية قائمة لمعنى دلالي معين، فإذا ما دخلت على جملة معينـة قامت بتحويل معناها من الإثبات إلى معنى النفي أو لتوكيد معنى النفي.

مثال قوله تعالى: "إن أنا إلا نذير" [3].

فالأصل التوليدي للتركيب السابق هو:

أنا	نذير
مبتدأ	**خبر**

ثم دخل عنصر التحويل (إن) النافية واقتضت (إلا) لحصر الخبر في المبتدأ وتوكيده فنفت (إن) كل صفة عن المبتدأ ثم جاءت (إلا) لتحصر لـه صـفة واحـدة فيكون الخبر محصوراً فيها مؤكداً لها[4].

إذن نجد أن (إن) تدخل على الجملة الاسمية فتعمل فيها عمل لـيس، وتفيـد معناها في رأي المبرد والكسائي ومن تبعهما، وحجتهم في ذلك قـراءة سـعيد بـن جبير: (إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم).

وهي عند سيبويه والفراء ومن تبعهما، ليست عامله.

والذي نراه في هذه الأداة أنها لمطلق النفي كما قال الفراء والفارسي، تـدخل على الجملة المثبتة فتحول معناها إلى النفي، وقد يرد قبل الخبر معها (إلا) فتكـون لتوكيد النفي زيادة عما لو لم ترد معها (إلا)، وهي في هذا تماثل (الباء) مع الخبـر عند دخول (ليس) أو (ما)، على الجملة الاسمية، أما إن جاء بعدها المبتدأ مرفوعـا

---

(1) انظر: الفراء، معاني القرأن، ج2، ص56، ابن مالك، شرح الكافية، ج2، ص231.

(2) الرماني، معاني الحروف، الرماني، ص75.

(3) سورة الأعراف، الأية 188.

(4) عمايرة، في التحليل اللغوي، ص177.

والخبر منصوبا تارة ومرفوعا أخرى، فإن ذلك يرجع إلى لهجات القبائل التي تـرد عنها هذه الشواهد، وشواهد إعمالها قليلة، فلم ترد في القرآن إلا في قراءة سعيد بن جبير السابقة[1].

(1) انظر: عمايرة، أسلوبا النفي والاستفهام في العربية، ص72.

الفصل الثالث
الفاعل ونائبه

إن التصدر الذي به يحكم على صنف الجملة أهي فعلية أم اسمية ؟ إنما هو تصدر الكلمة التي تعد ركنا رئيسا في الجملة، فالجملة الاسمية ما كانت مركبة من مبتدأ وخبر، أو ما كان الأصل فيها كذلك، أي ما كان أصله المبتدأ والخبر، والجملة الفعلية هي جملة تتركب من فعل تام وفاعل، أو فعل لم يسم فاعله، ونائب فاعل، ومثال الأولى (نجح المجتهد)، ومثال الثانية (فُهِم الدرس).

والجملة الفعلية البسيطة، هي تركيب إسنادي، قوامه الركنان الأساسيان المسند والمسند إليه اللذان قد يكتفى بهما في هذه الجملة الفعلية البسيطة، وهذا المسند إليه ينبغي أن يرد في هذه الجملة الفعلية البسيطة مفردا غير مركب، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء، لأن المبتدأ والمبني عليه من حيث الخطاب بمنزلة الفعل والفاعل، فإذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك القائم زيد، وبذلك تتألف هذه الجملة من المسند فعل تام يتضمن حدثا يحدثه فاعل. ومسند إليه فاعل مفرد إذا كان الفعل لازما نحو: (أتى أمر الله)، وقد تكون الجملة الفعلية البسيطة مؤلفة من مسند فعل لم يسم فاعله ومسند إليه سلبي أي نائب فاعل لأن العلاقة بالفعل مفعولية سلبية، حيث إن البنية العميقة وأصل نائب الفاعل مفعول به، فالآية الكريمة (قتل الخراسون) تمثل جملة فعلية بسيطة وردت فيها كلمة الخراسون مسندا إليه سلبيا (نائب فاعل)، وهو في بنيته العميقة مفعول به لأن هناك أحدا قتلهم وعليهم وقع القتل، والصورة الأساسية للجملة الفعلية البسيطة التي يسندها فعل أن يتقدم فيها الفعل على المسند إليه ولا يجوز تقدم المسند إليه عليه لأن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل، بدليل أنه لا يستغني عنه، ولا يجوز إخلاء الفعل من الفاعل[1].

---

(1) بومعزة، التحويل في النحو العربي، 13/12.

1.3 الفاعل

يقول أبو حيان: "الفاعل هو المفرغ له العامل على جهة وقوعه منه أو تركـه فالمفرغ له العامل يكون اسما ظاهرا أو مضمرا أو مقدرا به وذلك: أن، وأن، وما، ولو عند من يثبت أن (لو) مصدرية نحو: يعجبني أنك تقوم، وأن تقوم.

يسر المرء مـا ذهـب الليـالي ....

ما كان ضرك لو مننت وربمـا ....

(أي قيامك، وذهاب الليالي ومنك) ولا يقدر بالاسم إلا حرف مصدري مع مـا دخل عليه[1].

ويقول الزجاجي: "أجمع النحويون على أن الفاعل إذا قدم على فعله لا يرتفـع به، فقال البصريون يرتفع بالابتداء والفعل خبر عنه يرفع ضميره، وقـال بعـض الكوفيين: يرتفع بالمضمر الذي في الفعل وقال بعضهم هو رفع بموضع الفعل، لأنه موضع خبر وبه كان يقول ثعلب"[2].

إذن نجد أن الفاعل إما أن يكون اسما ظاهرا أو مضمرا أو مقدرا بـه وهـو الحرف المصدري مع الاسم الذي يليه، مثال، نقول:

أ - جاء زيد الفاعل اسم ظاهر
فعل فاعل

ب – "أو لم يكفهم أنا أنزلنا"[3]. الفاعل أن والفعل والتقدير لم يكفهم (إنزالنا).

ج – "مختلف ألوانه"[4]. الفاعل: ألوانه.

وصح هنا إعمال (مختلف) لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير: صـنف مختلف ألوانه".

نجد أن الفاعل في المثال (أ) جاء اسما ظاهرا، وهو زيد، جاءت الجملة فعلية توليدية.

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص1320.

(2) الزجاجي، الجمل في النحو، ص156.

(3) سورة العنكبوت، آية51.

(4) سورة النحل، آية 69.

وفي المثال (ب) نجد الفاعل فيها هو المصدر المؤول من أن والفعل والـذي هو (أنا أنزلنا)، وفي هذا المثال جاءت جملة تحويلية والأصل التوليدي هو: (أو لـم يكفهم إنزالنا).

وفي المثال (ج) جاء الفاعل (ألوانه) اسما ظاهرا ولكن الذي رفعه هو شـيء مؤول والأصل التوليدي للجملة (تختلف ألوانه).

يقول أبو حيان: العامل هو الرافع للفاعل، على مذهب سيبويه لفظا نحو: قـام زيد، أو تقديرا نحو: ما قام من رجل، و(كفى بالله)، على أصح الأقوال في أن الباء زائدة، وأعجبني شرب زيد العسل أي: ما قام رجل وكفى الله، وشرب زيد العـسل، وذهب قوم إلى أنه ارتفع بشبهه للمبتدأ وقوم إلى أنه ارتفع إلى كونـه فـاعلا فـي المعنى(1).

يقول شوقي ضيف: الفاعل هو الاسم المرفوع بعد الفعل، ، مثل (جاء زيـد – مرض عمرو)، فزيد وعمرو فاعلان للفعلين السابقين لهما، وزيد وقع منه المجـيء لأنه أحدثه فعلا، وعمرو قام به المرض لأنه لم يمرض بفعله، وإنما مرض قـضاء وقدرا، والفاعل دائما يلي فعله ويكون تارة اسما مفردا وتارة مثنى أو مجموعا جمعا مذكرا سالما أو جمعا مؤنثا سالما أو جمع تكسير، مثل (أقبل زيد – أقبل الزيدان – أقبل الزيدون – أقبل الزيود – أقبلت الفتاة – أقبلت الفتاتان - أقبلت الفتيات)(2).

يقول الدكتور خليل عمايرة: نرى أن الجملة التي تشتمل على فعل فـي اللغـة العربية، هي جملة فعلية، وفقا لقواعد النحو التوليدي، سواء تقدم فيها الفعل أم تقـدم عليه الفاعل أو المفعول به(3).

ويؤكد هذا الرأي الدكتور مهدي المخزومي بقوله: الجملة الفعلية هي ما كـان المسند فيها فعلا سواء تقدم المسند إليه أم تأخر(4).

---

(1)الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1321.

(2) انظر: ضيف، تجديد النحو، ص153.

(3)عمايرة، في التحليل اللغوي، ص114

(4) المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص 47.

والنتيجة من كل هذا أن الفصل بين الجملتين الاسمية، والفعلية يقع على أساس العناصر الأصلية، المكونة لكل واحدة منهما، فلا تعتبر الجملة اسمية، إلا إذا خلت من الفعل، وتوضع في صنف الجملة الفعلية كل جملة فعلية تضمنت فعلا بغض النظر عن مرتبته[1].

والسؤال الذي يخطر ببال المتأمل في نظريات النحاة هو: لماذا اعتبر البصريون الجمل المبدوءة باسم يتبعه فعل جملة اسمية ؟

يرى الدكتور المهيري أن ذلك يقع في الحقيقة على بعض المبادئ المعتمدة في النحو العربي، ومن أهم هذه المبادئ أن علامات الإعراب تدل على المعاني المختلفة التي تؤديها الأسماء في الجملة، فالفاعل من شأنه أن يرفع، والمفعول من شأنه ينصب، والمضاف من شأنه أن يجر، وإن كان الأمر كذلك، فالاسم لا يعتبر مثلا (فاعلا) إلا متى رفع، أما إذا تغير حكمه لسبب من الأسباب فمن الواجب أن تتغير طريقة إعرابه، ولا يكترث بما بينه وبين الفعل من روابط الفاعلية، ومن المعلوم أن الفاعل لا يتغير حكمه إذا تأخر عن الفعل، أما إذا احتل صدر الجملة، فهو عرضة لأن ينصب بـ(أن) أو بإحدى أخواتها، ولا يتسنى حسب منطق النحاة أن يعتبر (فاعلا) [2].

ومن المبادئ الأخر التي تعين على فهم هذا المنطلق، تحليلهم الكلام على أساس المحل من الإعراب، واعتبارهم اللواحق التي تتصل بالفعل لبيان جنس الفاعل وعدده ضمائر، أي أسماء، فالجملة حسب هذه النظرة مجموعة من المحلات من الإعراب، فلكل اسم محل، والمحل الواحد لا يحتله إلا اسم واحد، ولا يمكن أن يتسع لاسمين، من أجل ذلك قال المبرد: "فإن زعم زاعم أنه إنما يرفع (عبدالله) في قولك (عبدالله قام) بفعله، فقد أحال من جهات، منها أن (قام) فعل، ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الاشتراك نحو (قام عبدالله وزيد) فكيف يرفع (عبدالله) وضميره[3].

---

(1) المهيري، مساهمة في تحديد الجملة الاسمية، مجلة الحوليات التونسية،العدد5، ص 15/13.

(2) المرجع نفسه، ص10/5.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص75.

فالفاعل في رأي جمهور النحاة في منزلة الجزء من الكلمة، فلا يجوز أن يتقدم عجز الكلمة على صدرها[1].

وهذا في الحقيقة تفسير شكلي، لأن المعنى لم يتغير بنقل الفاعل مـن موقـع متأخر في التركيب إلى موقع متقدم[2].

ثم إن المورفيمات الإعرابية في أي لغة تعطي أجزاء الجملة فيها حرية كبيرة في الترتيب[3].

والغريب في الأمر أن علماء اللغة القدامى كانوا يدركون معنى الفاعلية عنـد تقديم الفاعل إلا أنهم ركزوا على النواحي الخارجية الشكلية في الجملة.

يقول ابن يعيش: "الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظـي... ويؤيـد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحا أنك لو قدمت الفاعل فقلت (زيد قام) لم يبـق عندك فاعلا، إنما يكون مبتدأ معرضا للعوامل اللفظية"[4].

يقول ابن جني: هذه صناعة لفظية يسوغ معها تنقل الحـال وغيرهـا، فأمـا المعاني فأمر ضيق، ومذهب مستصعب، ألا تراك إذا سألت عن زيد من قولنا: قـام زيد، سميته فاعلا، وإن سألت عن زيد من قولنا زيد قام سميته مبتدأ لا فـاعلا وإن كان فاعلا في المعنى، وذلك أنك سلكت طريق صناعة اللفظ فاختلفت الـسمة فأمـا المعنى فواحد[5].

فمعنى الفاعل عندهم واحد سواء تقدم أو تأخر، ولكن الصناعة اللفظية غلبـت عليهم، فتمسكوا بما يشترط في الجملة الاسمية وهو أن يتصدرها اسم، والمعـروف أن المعنى من أهم مرتكزات النظرية التوليدية التحويلية.

---

(1) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص79.

(2) المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص43. و في النحو العربي: قواعد وتطبيق، ص93.

(3) لبرجشتراسر، التطور اللغوي، ص125.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص74.

(5) ابن جني، الخصائص،ج1، ص 347/342.

يقول ابن مضاء القرطبي مؤيدا الرأي الكوفي: إذا قيل زيد قام ودل لفظ قـام على الفاعل دلالة قصد فلا يحتاج أن يضمر شيء، لأنه زيادة لا فائدة فيها[1].

وأشار إلى ذلك أيضا علماء البلاغة والبيان، فقال عبـدالقاهر الجرجـاني: إذا عمدت إلى الذي تتحدث عنه بفعل فقدمت ذكره، ثم بنيت الفعل عليه فقلت: زيد قـد فعل، اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل[2].

إن هذه الآراء كما هو واضح تركز على معنى الفاعلية، وهذا يتفق إلى حـد كبير مع عملية الإسناد التي أقرها النحاة، فالتركيب (خالد قام) لا يشتمل إلا فـاعلا واحدا، فالفعل يعد طرفا في الإسناد فهو مسند أبدا سواء تقدم أم تأخر، وعلى ذلـك قولنا (قام خالد) جملة فعلية مؤلفة من مسند ومسند إليه ثم إذا قلنا: خالد قام، لم يتبدل شيء في حقيقة الإسناد وهي بهذا جملة فعلية أيضا، مؤلفة من مسند ومـسند إليـه، والمسند إليه في كلتا الحالتين هو الفاعل. فالترتيب بين الفعل والفاعل لـيس أمـرا ضروريا، أو ملزما، وإنما ينبغي أن يكون حرا شأنه في ذلك شأن الجملة الاسـمية فالرتبة بين المبتدأ والخبر رتبة حرة إلا في حالات معينة نصت عليها القاعدة، وهي تقدم المبتدأ وجوبا أو تقدم الخبر وجوبا، أما في الفعل والفاعل فليس هناك ما يلزمنا باتباع رتبة واحدة[3].

ومن جهة أخرى فإنه يصح النظر إلى هذه المسألة في ضوء نظريـة النحـو التوليدي والتحويلي، فعلم اللغة المعاصر يرى أن لكل جملة مستويين فـي البحـث، الأول البنية السطحية التي تنقل الخبر أو الفكرة البسيطة بأقل قدر ممكن من الألفاظ يحسن السكوت عليها، والثاني: البنية العميقة، ويقصد بها توصيل المعنـى بكلمـات مرتبة في الجملة ترتيبا جديدا،وأقصد بذلك عناصر التحويل، فقد يطرأ على الجملـة تحويل بالترتيب.

يقول عمايرة: قد يجري على الجملة الأصل (التوليدية) تغييـر فـي مبانيهـا الصرفية (المورفيمات)، أو في ما فيها من (فونيمات) ثانوية (النبر والتنغيم) فيترتب

---

(1) القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 90.

(2) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 85.

(3) العمودي، النظرية التوليدية والتحويلية، ص101.

على ذلك تغيير في المعنى، وانتقال في تسمية الجملة، جملة تحويلية فـي معناهـا اسمية أو فعلية في مبناها[1].

والحقيقة أن التركيز على المعنى هو الذي دفع العلماء إلى تقسيم الجملة الـى ما يسمى بالتوليدية أو التحويلية، فلو نظرنا إلى هذين التركيبين:

قام خالد

فعل فاعل

خالد قام

مبتدأ خبر

لوجدنا أن أحدهما ينتمي إلى البنية السطحية، التي نعبر عنها بالجملة التحويلية أو التوليدية، وقد جاءت تحمل معنى يسيرا ولا ندري أي التركيبين يمثـل الجملـة الفعلية الأصل (التوليدية) ؛ لأن المسألة في رأينا تحتـاج إلـى استقـصاء ورسـم وإحصاء دقيق لأنماط الجملة الفعلية التي تمثل كل نوع في العربية الفصحى، وهـذا أمر من الصعب تحقيقه، وقد تباينت آراء الدارسين في هذه المسألة فيرى بعضهم أن الأصل في الجملة الفعلية في العربية الفصحى أن يتقدم الفعل على الفاعل[2].

ويرى آخرون أن الأصل التوليدي هو أن يتقدم الفاعل[3].

ونحن نميل إلى الرأي الأول ونرجحه، وسنأخذ به في هذا البحث لأنه يتفق مع ما قرره العلماء القدماء ونصت عليه القاعدة النحوية، من أن الجملة الفعلية هي التي يتصدرها فعل[4].

---

(1)عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 88/87.

(2) عمايرة، رأي في بعض أنماط التركيب الجملي، المجلة العربية للعلوم الانسانية، الكويت، العدد2، ص10/8.

(3) عبده، داوود، البنية الداخلية للجملة الفعلية، مجلة الأبحاث، اجامعة الامريكية، بيروت، ص 53/37.

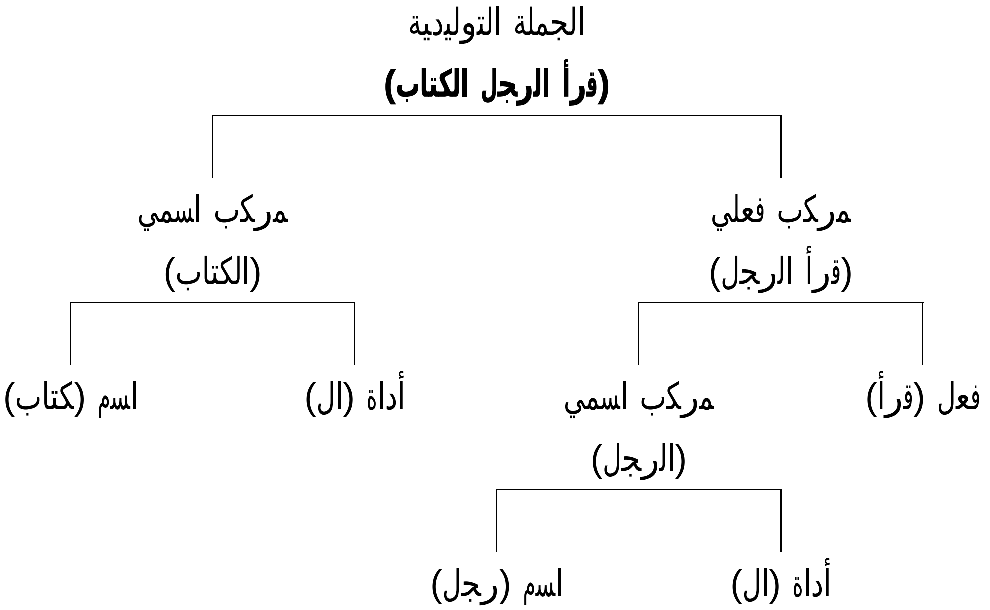
(4) العمودي، النظرية التوليدية التحويلية، ص 102.

أما التركيب الثاني فيمثل البنية العميقة التي جاءت تحمل معنى جديدا نتج عن انتقال جزء من أجزائها إلى موقع متقدم وهو الفاعل، مما أدى إلى تحـول الجملـة الأصل (النواة)، في مبناها إلى جملة تحويلية وفي معناها إلى معنـى آخـر غيـر المعنى الذي كان لها سابقا، وذلك طبقا لما جاء عن العلماء القدماء من أن العرب إذا أرادت العناية بشيء قدمته[1].

ويرى خليل عمايرة: أن الجملة الفعلية في اللغة العربية تتكون مـن (فعـل + فاعل + مفعول به)، أيا كان ترتيب الكلمات فيها، سواء كان ذلك على الشكل السابق أم على شكل (مفعول به + فعل + فاعل)، أم على شكل (فاعل + فعـل + مفعـول به)، فلو قلنا مثلا: قرأ الرجل الكتاب، فإن هذه الجملة تتحول إلى:

1. الرجل قرأ الكتاب.
2. الكتاب قرأ الرجل.
3. قرأ الكتاب الرجل.

فهذه الاستعمالات، أو الأشكال جمل فعلية تحويلية، قد خرجت من منطقة النحو التوليدي وقواعده ودخلت في منطقة النحو التحويلي وقواعده[2].



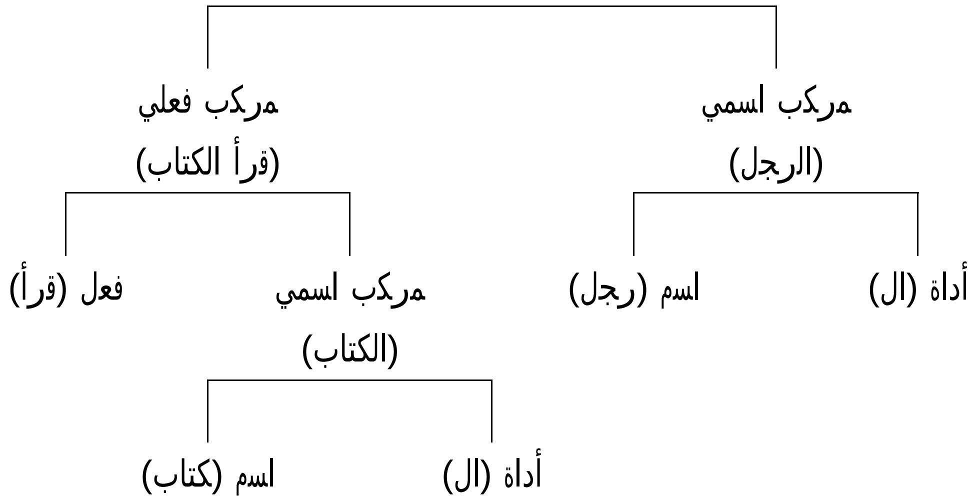
---

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 34.

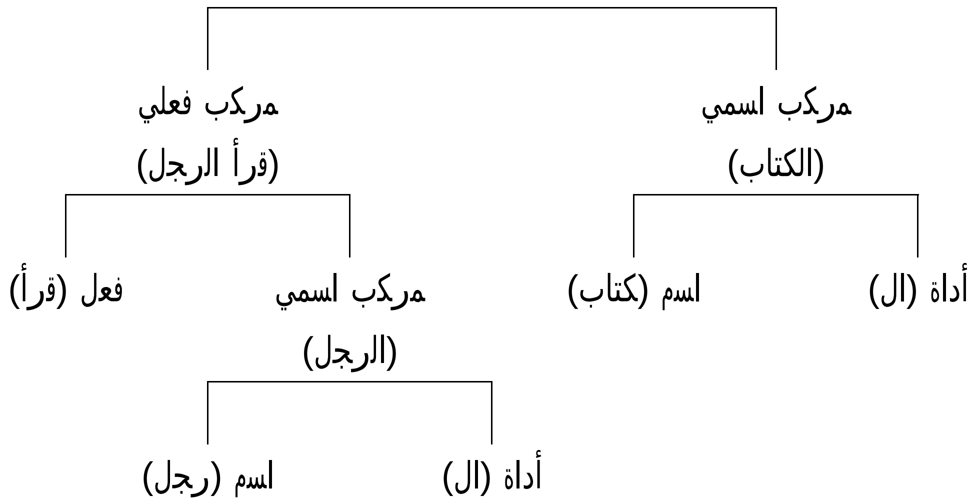
(3) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها. ص102.

أما الجمل التحويلية التي نتجت عنها هي:

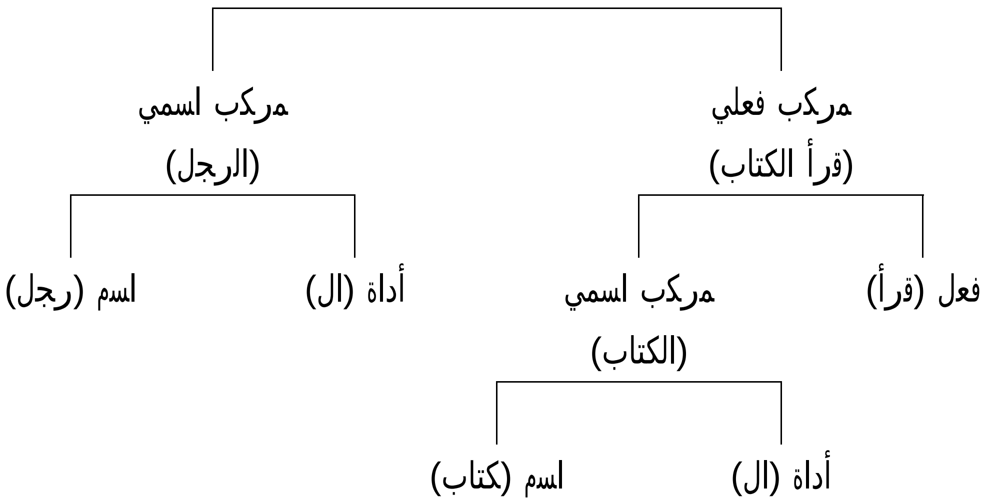
(1) (الرجل قرأ الكتاب)



(2) (الكتاب قرأ الرجل)



(3) (قرأ الكتاب الرجل)



يقول أبو حيان: "الفعل بالنسبة إلى الفاعل واجب الذكر وواجب الحذف وجائز الحذف، فالأول ما لا دليل على حذفه والثاني إذا ولى ما يختص بالفعل الاسم، وبعده ما يفسره نحو: أدوات الشرط كلها، فيجوز ذلك في (إن) وحدها في الكلام بشرط أن يكون الفعل بعد الاسم ماضيا، أو يكون منفيا بلم، نحو: إن زيد جاءك فأكرمـه وإن زيد لم يجئك فأهنه، وأما في غيرها فيختص في الشعر نحو:

فمتـ ـ ـى واغـ ـ ـل ينـ ـ ـبهم ....

أي متى ينبهم واغل ينبهم، فإذا ولي الاسم همزة الاستفهام نحو: أزيـد قـام، فالمختار جملة على إضمار فعل تقديره أقام زيد قام، ويجوز أن يرتفع على الابتداء وقام في موضع خبر.

والثالث إذا أشعر به ما قبله، فيجوز حذف الفعل، نحو: قراءة من قرأ: "يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال" بفتح باء يسبح فرجال فاعل لفعل محذوف يدل عليه ما قبله أي (يسبحه رجال)، على أوضح التأويلين ولرفعه عن الفاعلية شرط، وهـو أن لا يلتبس بالمفعول، لو قلت: يوعظ في المسجد رجال لالتبس أن يكون مفعولا لم يسم فاعله وأن يكون فاعل فلا يجوز إضمار الفعل على أن (رجال) فاعـل، وفـي القياس على ما سمع من ذلك باعتبار شرطه، خلاف الجمهور على أن لا يقاس على ما سمع من ذلك إن وجد ما ظاهره أنه فاعل تقدم، وجب تقـدير الفاعـل ضـميرا مستترا، وكون المقدم إما مبتدأ في نحو (زيد قام)، وإما فاعلا محذوف الفعـل فـي نحو قوله تعالى: "وإن أحد من المشركين استجارك"[(1)].

نجد أنه طرأ هنا تحويل بالحذف وهو حذف الفعل (وإن Ø أحد من المشركين استجارك).

والأصل التوليدي هو:(وإن استجارك أحد من المشركين استجارك)، وفي هذه الحالة لا يجوز تقدير (أحد) مبتدأ ؛ لأن أدوات الشرط لا تدخل على الأسماء وإنمـا تدخل على الجمل الفعلية.

---

(1) سورة التوبة، آية 6.

يقول تعالى: "كلا إذا بلغت التراقي"[1].

وقد طرأ هنا تحويل بالحذف وهو حذف الفاعل، وقد عوض عنـه بالـضمير المستتر.

والأصل التوليدي هو (كلا إذا بلغت الروح التراقي)، والذي دل عليـه هـو السياق لأن (الروح) تسكن التراقي وهي أعالي الصدور.

أما قوله تعالى: "يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال"[2].

نجد أنه قد طرأ هنا تحويل بالحذف يسبح له فيها بالغدو والآصال Ø رجـال، فقد جاءت كلمة (رجال) فاعلا بفعل محذوف دل عليه مـدخول الاسـتفهام يـسبحه فأجيب يسبحه رجال ثم حذف الفعل لإشعار (يسبح) المبني للمجهول به، إذ لا يجوز أن نسند رجال إلى الفعل المذكور المبني للمجهول لفساد المعنى لأن الرجال ليـسوا مسبحين (بفتح الباء) بل مسبحين (بكسر الباء) والآصال: جمع (أصـل) بـضمتين، وتجمع (آصال) على أصائل.

وأما على قراءة يسبح بكسر الباء، والبناء للمعلوم فلا إشكال في الآية، (رجال) فاعل يسبح كما هو معلوم، فالأصل التوليدي هو (يسبح له فيها بالغـدو والآصـال يسبحه رجال)، وفي قول الشاعر[3]:

ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهـل ولمــا أبــى إلا جماحــا فــؤاده

طرأ على هذا البيت تحويل بالزيادة، والترتيب.

لأن الأصل التوليدي لهذا البيت هو: (أبى فؤاده جماحا) (فعـل + فاعـل + مفعول به)، ثم زيدت (إلا) الحاصرة، وتقدم المفعول المحصور وهو (جماحا) علـى الفاعل (فؤاده)، وهذا التقديم جائز وقد استدل بهذا الشاهد جمهور البصريين والفراء وابن الأنباري، والكسائي، فقالوا يجوز أن يتقدم المفعول المحصور بإلا على الفاعل

---

(1) سورة القيامة، آية 26.

(2) سورة النور، آية 37/36.

(3) القائل هو دعبل الخزاعي، شاعر إسلامي جيد الشعر عاصر خلفاء بني العباس ومنهم المعتصم الذي هجاه، فطلبه لكن دعبلا هرب واستتر، وقد كان دعبل يجالس أبا نواس، الشعر والشعراء، ج2، ص849.

لأن المفعول – وإن تقدم – فهو في منزلة التأخير، وأكثرهم هؤلاء لا يجيزون تقديم الفاعل، المحصور بإلا لانتفاء العلة التي أجازوا من أجلها تقديم المفعول المحصور بها.

وهؤلاء فرقوا بين الحصر بـ(إلا) والحصر بـ(إنما)، فأجازوا تقديم المفعول المحصور بـ(إلا) لانتفاء اللبس، ولم يجيزوا تقديم المحصور بـ(إنما) لأنه لم يقـع دليل على أن المحصور هو تاليها[1].

في قوله تعالى: "ولقد جاء آل فرعون النذر"[2].

فقد طرأ على المثال تحويل بالترتيب، وهو أن المفعول به تقدم على الفاعـل، وتوسط الفعل والفاعل، وهذا جائز لامتناع اللبس فالأصل التوليدي هو (لقد جـاءت النذر آل فرعون)، ولما كان الاهتمام في تبيين أن النذر قد جاءت لآل فرعون، قدم المفعول به على الفاعل للأهمية لأن العربية كما سبق وقلنا إذا أرادت العناية بشيء قدمته.

وفي قوله تعالى: "وإذا ابتلى إبراهيم ربه"[3].

طرأ تحويل بالترتيب والزيادة وحكم هذا التحويل في اللغة العربية الوجـوب، فقد تقدم المفعول به على الفاعل لاتصاله بضمير يعود إلى الفاعل، وهو ما زيد على الجملة لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، فالأصل التوليدي هو (ابتلـى الله إبراهيم).

أما قوله تعالى: "إنما يخشى الله من عباده العلماء"[4].

طرأ عليها تحويل بالترتيب والزيادة، فقد تقدم المفعول به على الفاعل للعناية به، ثم طرا تحويل بالزيادة، وهو زيادة إنما الحاصرة، لانحصار الفاعل بهـا، لأن المعنى: (ما يخشى الله من عباده إلا العلماء)، فالأصل التوليدي هو: (يخشى العلماء الله).

---

(1) الأنصاري، أوضح المسالك، ج2، ص 106.

(2) سورة القمر، آية 41.

(3) سورة البقرة، آية 124.

(4) سورة فاطر، آية 28.

وفي قوله تعالى: "فريقا كذبتم وفريقا تقتلون"(1).

طرأ هنا تحويل بالترتيب وهو تقدم المفعول به على الفعل والفاعل، للعناية في الموضعين في الآية الكريمة وحكم التقديم هنا في اللغة العربية الجـواز، فالأصـل التوليدي هو: (كذبتم فريقا، تقتلون فريقا).

وفي قوله تعالى: "فأي آيات الله تنكرون"(2).

طرأ هنا تحويل بالترتيب وهو تقدم المفعول به على الفعل والفاعل، وحكم هذا التقدم في اللغة العربية الوجوب، لأن المفعول به جاء هنا (أي) وهو مـن الأسـماء التي لها حق الصدارة في الكلام، فالأصل التوليدي هو: (تنكرون أي آيات الله).

أما قوله تعالى: "وربك فكبر"(3).

طرأ هنا تحويل بالترتيب وهو تقدم المفعول به ربك على عامله (كبر) لوقوع العامل بعد الفاء، وحكم هذا التقديم في العربية الوجوب، ولا بد هنا من تقدير (أمـا) في الآية. (4) لأن المعنى: أما ربك فكبر .

والأصل التوليدي هو (كبر ربك)، (فعل + فاعل + مفعول به).

2.3 نائب الفاعل

تعريفه: هو اسم مرفوع قدم عليه فعل مجهول، أو شبهه، وأسند إليـه نحـو: أُكرم الضيف.

ويحذف الفاعل إما للعلم به، فلا تكون هناك حاجة لذكره نحو (خُلِقَ الإنسان)، وإما للجهل به، فلا يمكننا تعيينه نحو (سرِقَ البيت)، وإما للرغبة في إخفائه، نحـو (قُتِلَ اللص)، وتكون هذه الرغبة إما للإبهام، كأن تعرف الفاعـل ولكنـك لا تريـد إظهاره، وإما للخوف على الفاعل نحو (قُتِلَ الرجل) إذا عرفت القاتل ولم ترد ذكره

(1) سورة البقرة، آية 87.

(2) سورة غافر، آية 81.

(3) سورة المدثر، آية 3.

(4) الأنصاري، أوضح المسالك، ج2، ص 116.

خوفا منه، وإما لأنه لا يتعلق بذكره فائدة، نحو قوله تعالى: "وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها"(1).

يرى المحدثون أن الفاعل ونائبه سواء من حيث إن كليهما مرفـوع وإن كـلا منهما أسند إليه فعل، ولكنهم لم يغفلوا كون النائب عن الفاعـل مفعـولا بـه فـي الأصل(2).

والملاحظ أن هناك اختلافا في المعنى والاستعمال بين جملتي الفاعل والنائب عن الفاعل، مثلا: (راعى المؤمن ضميره)، تختلف عن (روعي الضمير) من حيث المعنى والاستعمال.

وقد ربط القدماء بين الجملتين ذهنيا، فجعلوا جملة النائب عن الفاعل محولـة عن جملة الفاعل، فراحوا يبحثون عن أسباب حذفه، ولما كان البحث عن هذا الفاعل المفقود إنما هو مبحث أسلوبي، يهتم به دارسو البلاغة ولا يهم كثيرا مـن دارسـي النحو على حد تعبير الدكتور محمد عيد(3).

ويرى النحويون أنه إذا (حذف الفاعل) لسبب فإنه لا بد من أن يقام مقامه اسم مسند إليه في الجملة بعد تغيير صيغة الفعل فيها، وقد اصطلح فريق من النحاة على هذا الاسم بأنه المفعول (النائب عن الفاعل)، ويضع له آخرون مصطلح (المفعـول الذي لم يسم فاعله)(4).

يقول أبو حيان: نائب الفاعل ورسمه كرسم الفاعل إلا أنه يبدل بـه بمنزلتـه واصطلح ابن مالك على أن سمى هذا الباب، باب النائـب عـن الفاعـل، وذكـر المتأخرون البواعث، على حذف الفاعل، وقد نظمت ذلك في أرجوزة من قولي-ابو حيان-:

وحذفـه للخـوف والإيهـام   والـوزن والتحـصير والإعظـام
والعلـم والجهـل والاختـصار   والـسجع والوفـاق والإشـار

(1) سورة النساء، آية 86.

(2) السامرائي، الفعل: زمانه وأبنيته، ص93.

(3) انظر:عيد، النحو المصفى، ص411.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ص 259/258.

ويجري مجرى الفاعل في تنزله منزلة الجزء، في نحو: ضربت، وفي امتناع الحذف، وفي وجوب تأخره عن العامل، ولا يكون عامله إلا الفعل المصوغ له واسم المفعول، وفي ارتفاعه للمصدر، الذي ينحل لحرف مصدري، والفعل مذاهب أحدها: أنه يجوز،والثاني أنه لا يجوز، والثالث: إن كان الفعل لم يبن للفاعـل فـي أصـل الوضع، بل للمفعول جاز نحو عجبت من جنون بالعلم زيد وإلا فلا، والذي يقوم مقام الفاعل أشياء متفق عليها ومختلف فيها[1].

نقول مثلا: (سرقَ المتاع).

في هذا المثال طرأ على الجملة تحويل بالحذف، وهو حذف الفاعل للجهل به (سرق Ø المتاع)، والأصل التوليدي لهذه الجملة: (سرق الرجل المتاع).

وفي قوله تعالى: "فإن أحصرتم"[2].

طرأ على الآية الكريمة تحويل بالحذف، وهو حذف الفاعل، وجـاء الحـذف لغرض معنوي، لأنه لا يتعلق بذكره غرض أو قصد وليس الغاية من هـذا الفعـل (أحصرتم) إسناده إلى فاعل مخصوص، بل إلى أي فاعل كان، فالأصـل التوليـدي هو: (فإن أحصر Ø).

يقول أبو حيان: من الأشياء التي تقوم مقام الفاعل وهو المصدر،والمصدر إن كان للتوكيد فلا يقام، ولئن كان لغير التوكيد وكان لا يتـصرف، نحـو: معـاذ الله وعمرك الله فلا يقام، أو متصرفا مختصا بنوع من الاختصاص كتحديـد العـدد أو الوصف أو الإضافة، أو (أل)، أو كان اسم نوع، أقيم،أو كان ملفوظا به نحو سـير سير شديد، أو مضمرا مدلولا عليه بغير عامله نحو قولك: بل سير لمن قال: ما سير سير شديد، فما أضمر في سير عائد على قوله سير شديد، فإن كان مـدلولا عليـه بالعامل كقولك: جلس، أو ضرب، تريد : أي جلوس أو ضرب، لم يجز، وتقدم مـا نسب إلى سيبويه من جواز إضمار المصدر في نحو: جلس[3].

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1325.

(2) سورة البقرة، آية 166.

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1332.

ويتابع أبو حيان قوله: مما يقوم مقام الفاعل وهو الظرف، والظرف إن كـان غير مختص، فلا يقام كان ظرف زمان، نحو: وقت وحيث، أو ظرف مكان نحـو: مكان، وإن كان مختصا، وكان غير متصرف وهو ظرف زمان، كسحر، وضـحية وعتمة، وضحوة، من يقوم بعينه فلا يجوز أن يقام، فإن كانت نكرات جـاز فيهـا الرفع على سبيل المجاز والنصب على الأصل(1).

ثم يتابع قوله ومما ينوب عن الفاعل وهو المجرور بحرف جر زائد، نحو: ما ضرب زيد من أحد فتقول: ما ضرب من أحد، فأحد فـي موضـع رفـع، واتفـق البصريون والكوفيون على أن المقام هو المجرور، ويجوز أن يتبـع علـى اللفـظ، وعلى الموضع فتقول: ما ضرب من رجل عاقل بالجر، وعاقل بالرفع(2).

ففي قوله تعالى: "وغيض الماء وقضي الأمر"(3).

وفي قوله تعالى: "ولما سقط في أيديهم"(4).

فقد طرأ تحويل بالحذف وهو حذف الفاعل ومنهم من قال إن الجار والمجرور نائب فاعل لأن المجرور بالحرف مفعول به معنى(5).

وفي قوله تعالى: "فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة"(6).

وهنا طرأ تحويل بالحذف، وهو حذف الفاعل، للعلم به وجاءت نفخة نائبه عن الفاعل، وهي مصدر متصرف مختص، وجاءت متصرفة لكونها مرفوعة، ومختصة لكونها موصوفة بـ(واحدة) وحكم مجيئها نائب فاعل في هذه الحال الجواز، فالأصل التوليدي هو: (فإذا نفخ إسرافيل في الصور نفخة واحدة).

وفي قولنا: (جلِس أمام الأمير).

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب ، ج3، ص1333/1334.

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص1336.

(3) سورة هود، آية 44.

(4) سورة الأعراف، آية 149.

(5) الأنصاري، أوضح المسالك، ج2، ص 121.

(6) سورة الحاقة، آية 13.

فقد طرأ على هذا المثال تحويل بالحذف وجاءت كلمة (أمام) وهـي ظـرف نائب فاعل، وهذا الظرف متصرف مختص، وحكمه في العربيـة أن ينـوب عـن الفاعل.

فالأصل التوليدي لهذه الجملة هو: (جلس Ø أمام الأمير)، (جلس شخص أمام الأمير).

وفي قوله تعالى: " وأدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات"(1).

نجد في هذه الآية تحويلاً بالاستبدال، مؤدية وظيفة نائب الفاعل، إذ نجـد أن الوحدة الإسنادية الماضوية البسيطة (الذين آمنوا)، مؤدية وظيفة نائب فاعل وبنيتهـا العميقة (المؤمنون)، فهي في محل رفع، لأن نائب الفاعل حمل فـي الرفـع علـى الفاعل الذي يقتضي أصله أن يكون مرفوعا للعلة التي بينهما وهي الإسناد، ذلك أن كلا من الفاعل ونائب الفاعل هو مسند إليه على الرغم من أن نائب الفاعل هو مسند إليه نحوي يمثل البنية السطحية وهو في المعنى مفعول به بخلاف الفاعل الذي يعـد مسندا إليه منطقيا يمثل بنية العمق(2).

إذن، لقد قرر جمهور النحاة أنه ينوب عن الفاعل واحد من أربعة هي:

أولا: المفعول به: لأنه كالفاعل في كون الفعل حديثا عنه وفـي جـواز إضـافة المصدر إليه(3).

نحو قوله تعالى: "وخلق الإنسان ضعيفا"(4).

فالأصل التوليدي لهذه الآية هو:

خلق	الله	الإنسان	ضعيفا
فعل	**فاعل**	**مفعول به**	

ثانيا: المصدر نحو: (ضرب ضرب شديد)، فالأصل التوليدي لهذه الجملة هو:

ضرب Ø ضربا شديدا

---

(1) سورة إبراهيم، آية 23.

(2) بو معزة، رابح، التحويل في النحو العربي، ص 98.

(3) الأزهري، شرح التصريح، ج1، ص287.

(4) سورة النساء، آية 27.

إشارة (Ø) تعني أنه هناك فاعلا محذوفا.

ثالثا: الظرف: نحو: (صيم رمضان)، فالأصل التوليدي لهذه الجملة هو:

صام Ø رمضان

(Ø) تعني فاعلا محذوفا هو (الناس) على الأرجح.

رابعا: الجار والمجرور: نحو: (سير بمحمد في تلك الليلة) فالأصل التوليـدي لهذه الجملة هو:

سار Ø بمحمد في تلك الليلة

(Ø) تعني فاعلا محذوفا هو (جبريل) على الأرجح.

ورأى النحاة أنه يجوز لك أن تقيم أيا من الثلاثة (الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور) مقام الفاعل بغض النظر عن تقدمه أو تأخره[1].

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص162.

الخاتمة

بعد دراسة العلاقات الإسنادية في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب في ضوء النظرية (التوليدية التحويلية) خرجت هذه الدراسة بنتائج أهمها:

أولا: يطرأ على أركان الجملة في اللغة العربية تقديم وتأخير وزيـادة وحـذف، وهذا يدل على أن اللغة العربية تتصف بمرانة واسعة.

ثانيا: إن أية زيادة تدخل على الجملة العربية تفيد معنى جديدا غير المعنى الـذي كان قبل دخول تلك العناصر.

ثالثا: إن ترتيب العناصر اللغوية في الجملة الفعلية يؤدي معان كثيرة،مـن مثـل تقديم الفاعل على المفعول، والمفعول على الفاعل والفعل.

رابعا: كان للمدرسة البنيوية فضل في أن مدت النظرية التوليديـة بكثيـر مـن الدراسات العلمية والدقيقة للتراكيب اللغوية .

خامسا: تقدم لنا النظرية التوليدية التحويلية تفسيرا لبعض العلاقات القائمـة بـين العناصر في الجملة وخصوصا جملة المبني للمجهول.

سادسا: إن الأفعال والحروف الناسخة التي تدخل على الجملة لا تغير من وظيفة الكلمات، لذلك يبقى المسند إليه هو نفسه في الجملة التوليدية والتحويلية.

سابعا: اللغة العربية قادرة على امتصاص النظريات النحوية الغربيـة الحديثـة وتوظيفها في نحونا العربي القديم.

ثامنا: فكرة الإسناد سيطرت على أذهان النحاة سيطرة خفية، فراحت توجه تفكير العلماء في تصنيف الجملة في إسميتها وفعليتها أو خبريتها أو إنشائيتها.

تاسعا: إن الدراسات العربية تكاد تكون مقصرة في دراسة اللغة العربية في ضوء النظريات الغربية الحديثة، وذلك لأسباب قد تكون فكرية مترسخة في العقل العربي.

المراجع

القرآن الكريم.

الأزهري، خالد، (د.ت)، **شرح التصريح على التوضيح**، دار الفكر، عمان.

الأشعث، أبو داوود، (د.ت)، **سنن أبي داوود**، دار الكتاب العربي، بيروت.

الأنباري، أبو بركات، (1957)، **أسرار العربية**، مطبعة الترقي، دمشق.

الأندلسي، أبو حيان، (1998)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مكتبة الخانجي، القاهرة، تحقيق رجب عثمان محمد.

الأنصاري، جمال الدين، (2000)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، دار الفكر، لبنان، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

ابن جني، أبوالفتح، (1952)، **الخصائص**، دار الكتب المصرية، القـاهرة، تحقيـق محمد علي النجار.

ابن حنبل، أحمد، (1999)، **المسند**، مؤسسة الرسالة، القاهرة .

استيتية، سمير، (2005)، **اللسانيات**، عالم الكتب الحديث، عمان.

ابن السراج، أبو بكر، (1985)، **الأصول في النحو**، مؤسـسة الرسـالة، بيـروت، تحقيق عبد المحسن الفتيلي.

ابن مالك، (د.ت)، **شرح الكافية الشافية**، دار المأمون، بغداد، تحقيق عبـد المـنعم أحمد هريدي.

ابن منظور، محمد، (د.ت)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

ابن يعيش، (2001)، **شرح المفصل**، دار الكتب العلمية، بيروت.

أبو صوفة، محمد، (د.ت)، **الأمثال العربية ومصادرها في التراث**، مكتبة الأقـصى، عمان .

أيوب، عبدالرحمن محمد، (د.ت)، **دراسات نقدية فـي النحـو العربـي**، مؤسـسة الصباح، الكويت.

برهومة، عيسى، (2005)، **مقدمة في اللسانيات**، منشورات وزارة الثقافة، الأردن.

بقاعين، عادل،(2003)، **الوصل والفصل في التركيب العربية وأثره فـي الدلالـة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك.

بو معزة، رابح، (2008)، **التحويل في النحو العربي**، مكتبة جدارا، عمان.
البياتي، سناء، (2003)، **قواعد النحو العربي في ضوء نظرية الـنظم**، دار وائـل، عمان
الجرجاني، عبدالقاهر، (1969)، **دلائل الإعجاز**، مطبعة الفجالة، القـاهرة، تحقيـق محمد رشيد رضا.
الحديثي، خديجة، (1966)، **أبو حيان النحوي**، مكتبة النهضة، بغداد.
حسان، تمام، (1979)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، الهيئـة المـصرية العامـة للكتاب.
حسن، شاهر، (2001)، **علم الدلالة السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية**، دار الفكر، عمان.
خليل، حلمي، (1996)، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، دار المعرفة، القاهرة.
الراجحي، عبدو، (1979)، **النحو العربي والدرس الحديث**، دار النهضة، بيروت.
الرماني، علي بن عيسى، (د.ت)، **معاني الحروف**، نهضة مصر، القاهرة
الزجاجي، أبو القاسم، (1985)، **الجمل في النحو**، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق علي توفيق الحمد.
زكريا، ميشال، (د.ت)، **الألسنية التوليدية والتحويليـة وقواعـد اللغـة العربيـة**، المؤسسة الجامعية، بيروت.
السامرائي، إبراهيم، (1980)، **الفعل: زمانة وأبنيته**، مؤسسة الرسالة، بغداد.
السامرائي، فاضل، (2007)، **الجملة العربية: تأليفها وأقسامها**، دار الفكر، عمان.
السكاكي، أبو يعقوب، (2000)، **مفتاح العلوم**، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيـق نعيم زرزور.
سيبويه، عمرو بن عثمان، (1966)، **الكتاب**، دار القلم، القاهرة، تحقيق عبد الـسلام هارون.
السيوطي، جلال الدين، (د، ت)، **همع الهوامع**، دار المعرفة، بيروت، تحقيق عبـد العالم سالم مكرم.
السيوطي، جلال الدين، (د، ت)،**المزهر في علوم اللغة**، دار احياء التراث، بيروت.

ضيف، شوقي، (د.ت)، **تجديد النحو**، دار المعارف، القاهرة.
عبده، داوود، (1983)، البنية الداخلية للجملة الفعلية فـي اللغـة العربيـة، **مجلـة الأبحاث**، الجامعة الأمريكية، بيروت.
العزاوي، نعمة، (2001)، **مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة**، منشورات المجمع العلمي، بغداد.
علاونة، بشائر (1998) **الخلافات النحوية واختيارات أبي حيان في المنصوبات من كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب (دراسة تأصيل وتقـويم)**، رسـالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.
عمايرة، خليل، (1982) رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، الكويت، العـدد الثاني.
عمايرة، خليل، (1983)، البنية التحتية بين عبدالقاهر الجرجاني وتشومسكي، **مجلة الفيصل**، العدد 70، الرياض .
عمايرة، خليل، (1984)، **في نحو اللغة وتراكيبها**، عالم المعرفة، جدة.
عمايرة، خليل، (1987)، **في التحليل اللغوي**، مكتبة المنار، عمان.
عمايرة، خليل، (د.ت)، **أسلوبا النفي والاستفهام في العربية**، مكتبة المنار، عمان.
العمودي، مطاوع محمد، (2003)، **النظرية التوليدية والتحويلية**، منشورات وزارة الثقافة، الأردن.
عيد، محمد، (1992)، **النحو المصفى**، مكتبة الشباب، القاهرة.
غطاشة، داوود، (2000)، **النحو العربي التطبيقي**، دار الفكر، عمان.
الغلاييني، مصطفى، (2001)، **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية، بيروت.
الفراء، يحيى بن زياد، (1980)، **معاني القرآن الكـريم**، عـالم الكتـب العلميـة، بيروت،تحقيق محمد علي النجار.
الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (2004)، **كتاب العين**، مكتبة لبنان، بيروت.
القرطبي، ابن مضاء، (1982)، **الرد على النحاة**، دار المعارف، القـاهرة،تحقيـق شوقي ضيف.

لاشين، عبدالفتاح، (د.ت)، **التراكيب النحوية**، مؤسسة الرسالة، بيروت.

لبرجشتراسر، (1982)، **التطور اللغوي للغة العربية**، أخرجه وصـححه رمـضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ليونز، جون، (1985)، **نظرية تشومسكي اللغوية**، دار المعرفة، الأسكندرية.

المخزومي، مهدي، (د.ت)، **في النحو العربي: نقد وتطبيـق**، دار الرائد العربـي، بيروت.

المخزومي، مهدي، (1986)، **في النحو العربي: نقد وتوجيه**، دار الرائد العربـي، بيروت.

مغالسة، محمود حسني، (2001)، **النحو الشافي**، مؤسسة الرسالة، بيروت.

المهيري، عبدالقاهر، (1968) مساهمة في تحديد الجملة الاسمية، **مجلة الحوليـات التونسية**، تونس، العدد الخامس.

الميداني، أحمد، (1962)، **مجمع الأمثال**، دار الحياة، بيروت.

النعيمي، حسام سعيد، (1977)، **النواسخ في كتاب سيبويه**، دار الرسالة، بغداد.

الوعر، مازن، (1989)، **دراسات لسانية تطبيقية**، دار طلاس، دمشق.